MENARA Final Reports
No. 1, February 2019

فترة خلو كرسي الحكم: النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد 2011

رفايلا أ. ديل سارتو، وهيليه مالمفيج وإدوارد سولر إي ليشة

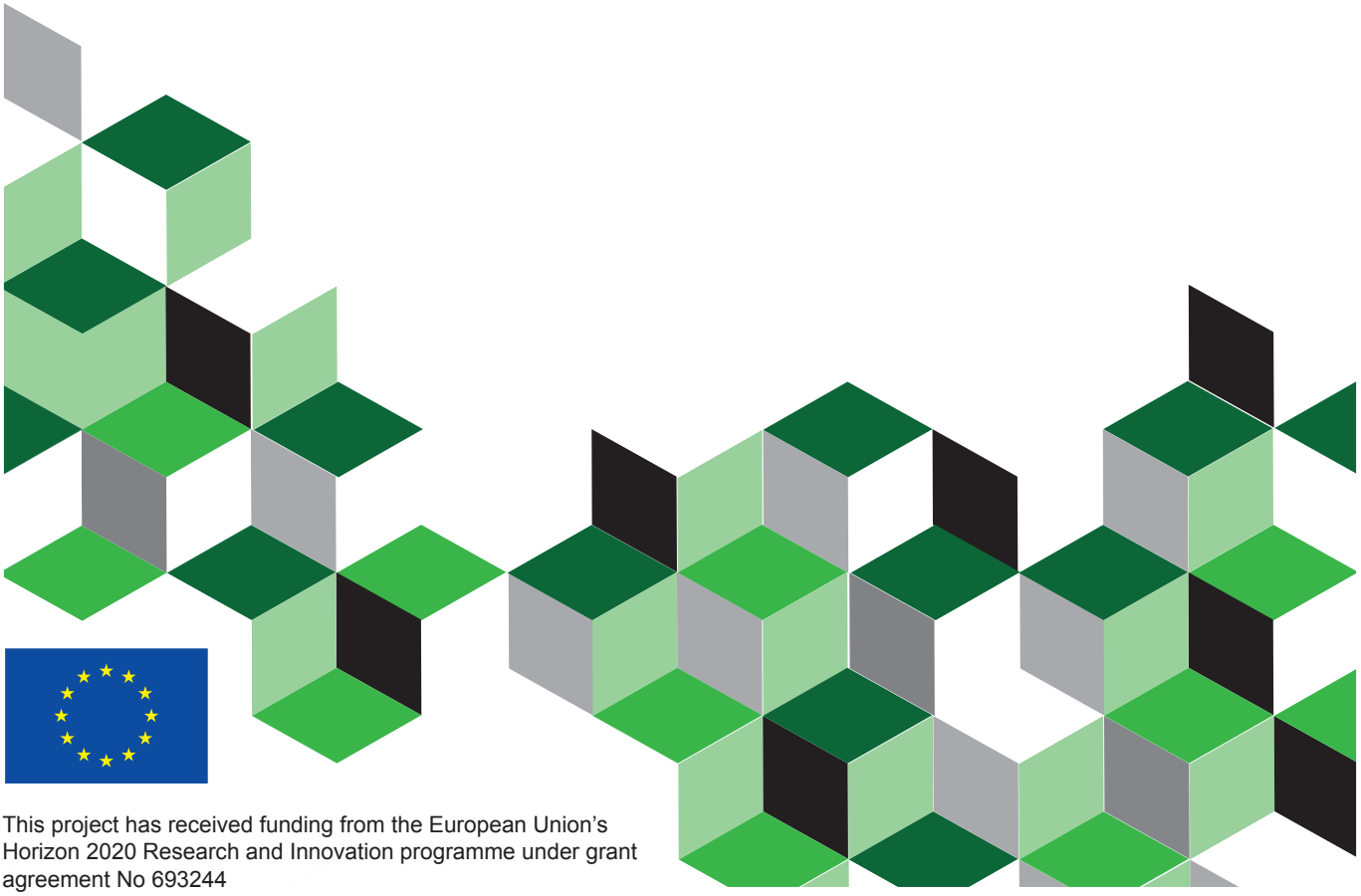

This project has received funding from the European Union's Horizon 2020 Research and Innovation programme under grant agreement No 693244

فترة خلو كرسي الحكم: النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد 2011

رفايلا أ. ديل سارتو، وهيليه مالمفيج وإدوارد سولر إي ليشة

نبذة مختصرة: دخلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فترة يواجه خلالها النظام الموجود تحديات متزايدة بينما هناك نظام بديل لا يزال يحتاج إلى إطار. يدعي هذا التقرير أن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط قد تغير بعدة طرق منذ عام 2011. ويتضح ذلك من تدهور القوى الأمريكية وعودة روسيا وتصاعد الطائفية وتنامي تأثير الجهات الفاعلة من غير الدول، وعودة نفاذية الدول العربية والمنافسة الشرسة بين إيران والمملكة السعودية وبزوغ لاعبين إقليميين مثل تركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة وسيولة التحالفات وتحويل مراكز الثقل. ومع ذلك، فإن هذه التغييرات وغيرها تمثل تغييرا داخل النظام، أكثر من كونها تغييرا للنظام نفسه. ويؤكد التقرير أيضا أن نظام الدولة ذات السيادة والحدود الإقليمية هي أمور أكثر مرونة مما هو مفترض على نطاق واسع، وأن تفسير السياسة الإقليمية القائم على مفاهيم العداء بين السنة والشيعة هو تفسير غاية في التبسيط وقد يؤدي إلى حلول سياسية خطيرة.

ملخص تنفيذي
مقدمة
1. النظام الإقليمي والتغيير: أساسيات المفاهيم
2. الاتصالات المحلية-الإقليمية: إضعاف الدول وتعاظم عدم استقرار النظام وتكريس الطائفية
2.1 إضعاف الدول وتنامي دور الجهات الفاعلة من غير الدول
2.1.1 التداعيات الإقليمية
2.2 عدم استقرار النظام ومرونة الاستبداد
2.3 تكريس الطائفية- العرقية
3. الديناميكية الإقليمية: الاستقطاب ونماذج المحبة والعداوة والتحالفات والتحولات الجيوسياسية.
3.1 نماذج الاستقطابات المتعددة: ما وراء المواجهة السعودية الإيرانية
3.2 نماذج الصداقة والعداوة: الانشقاقات المتداخلة والمتعددة المستويات
3.2.1 الصراع العربي الإسرائيلي ومعيار الوحدة العربية
3.2.2 تكريس الطائفية على نطاق إقليمي
3.2.3 التغيير في مقابل الوضع الراهن
3.3 نماذج التعاون: التحالفات السائلة وسراب الإقليمية
3.4 تحويل مراكز الثقل الخليج وأفريقيا
4. الاختراق الدولي ودرجة الحكم الذاتي الإقليمي
4.1 السياسات الأجنبية المستقلة ومساحة المناورة
4.2 ديناميات تحكم الأصاغر في الأكابر: جذب القوى واستيعاب التصورات الأمنية
الملخص والاستنتاجات
المراجع

ملخص تنفيذي

يدعي هذا التقرير أن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط قد تغير بعدة طرق منذ عام 2011. ويتضح ذلك من تدهور القوى الأمريكية وتصاعد الطائفية وتنامي تأثير الجهات الفاعلة من غير الدول، وعودة نفاذية الدول العربية والمنافسة الشرسة بين إيران والمملكة السعودية وبزوغ لاعبين إقليميين مثل تركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة وسيولة التحالفات. ومع ذلك، فإن هذه التغييرات وغيرها تمثل تغييرا *داخل* النظام، أكثر من كونها تغييرا *للنظام* نفسه. وفيما يلي بعض النقاط الأساسية التي استُبعدت من التقرير. تم تطوير كل موضوع بالتفصيل في التقرير، مما يسمح للقارئ أن يتعمق أكثر في الأقسام المنفصلة.

- اتسم الباحثون والمراقبون لشئون الشرق الأوسط بالسخاء الشديد من ناحية تكرار تحديد التغييرات التي طرأت على النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مر العقود، بالإضافة إلى إجراء تحليلات تركز غالبا على التغييرات في القوى النسبية للدول، وتغير نماذج الصداقة والعداوة وتأثير الجهات الفاعلة الخارجية. مع تجاهل تغييرات مهمة عند التقاطع بين السياسة المحلية والإقليمية، فإن هذا المنظور يفشل في الكشف عن التحولات المهمة في إطار النظام الإقليمي والتي قد تؤدي لتحول الإقليم على المدى المتوسط والطويل.
- إن تزايد عدد الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول- المجموعات الإثنية والطائفية العابرة للحدود والمتمردين والقبائل والمنظمات الإرهابية والميليشيات الأجنبية والمرتزقة- هي تحديات أمام إدعاء الدول لاحتكار العنف والسيطرة الإقليمية. وحتى اللحظة، فإن نظام الدولة ذات السيادة والحدود الإقليمية من الأمور الأكثر مرونة على نطاق أوسع مما هو مفترض.
- إن هوس الأنظمة بالبقاء في السلطة أدى إلى مزيد من ضبابية الحدود بين المحلي والإقليمي، لأن التهديدات المتصورة لبقاء النظام تتوازن مع السياسات الخارجية الخاطئة غالبا والتدخلات والتحالفات التي تتبدل باستمرار.
- عزز دعاة الطائفية والزعماء السياسيون من قوتهم وتهربوا من المطالبات بالتغيير عن طريق التلاعب بمخاوف الإقصاء السياسي، مع الإدعاء بحماية بعض القطاعات من السكان من الآخرين، أو عن طريق استغلال الطائفية لتشويه سمعة خصومهم السياسيين ومنافسيهم الإقليميين.
- التفسيرات السياسية الإقليمية التي تعتمد على مفاهيم العداء السني- الشيعي هي في غاية التبسيط وقد تؤدي إلى تصورات سياسية خطيرة، مثل تقسيم الدول على أسس عرقية- طائفية، وتعزيز ممارسات القمع للحكومات الاستبدادية أو تقوية المفاهيم الاستشراقية حول الشرق الأوسط كأنه " يدور حول الدين فقط" وأن الصراعات لذلك مستوطنة في المنطقة.
- ليس هناك تقسيم محدد وحيد في هذه المنطقة. نماذج الصداقة والعداوة هي نتيجة التداخل بين ثلاثة خطوط رئيسية خاطئة. وهذه تقسم بين (1) من هم مستعدون لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ومن هم يعارضون ذلك؛ (2) من يدخلون في مواجهات مع الآخرين على طول خطوط الهوية وهم بذلك ينفثون الحياة في أشكال إقليمية من الطائفية؛ وبين من يفضلون التغيير السياسي في مقابل من يدافعون عن استمرار الوضع الراهن. والتقسيم الأخير يرتبط أيضا بمسألة دعم وجود جماعة الإخوان المسلمين كجهة إقليمية فاعلة في مقابل محاولة القضاء عليها.
- ولم تعد معاداة الصهيونية سمة مميزة كبرى للسياسات العربية. بل إن العداء المشترك نحو إيران وحلفائها أرسى تقاربا جديدا بين إسرائيل وعددا من الدول العربية. ومع ذلك، فإن معايير التضامن العربي والقضية الفلسطينية ما زال يتردد صداها كثيرا بين الجماهير العربية، مما يشير (مرة أخرى) إلى الانفصال المتزايد دوما بين الأنظمة العربية وبين شعوبها.
- منذ عام 2011، غيرت الأحداث الفريدة من الوعيّ بمن أو بما يمثل تهديدا، ولذلك انتشرت التحالفات المقتصرة على القضايا الأحادية. وهذه التحالفات السائلة لا تدوم وتتكيف باستمرار مع المواقف المختلفة. وقد أدى فوران الصراعات الإقليمية المتزامنة والمتقاطعة إلى زيادة الشعور بعدم الثقة بين المتحالفين، وإلى المطالبة بمواقف أكثر حزما وغالبا أكثر عدائية سواء بين المتنافسين أو مع الأصدقاء.
- منذ عام 2011، شهدنا تحولات في مراكز الثقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد حل الخليج محل المشرق كمركز جغرافي سياسي رئيسي، بينما توجه المغرب وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط نحو القارة الإفريقية.
- وانتهى عهد القطب الأمريكي الأوحد. وأدى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وتداعياته الكارثية، وانسحاب الولايات المتحدة من المنطقة ورغبة روسيا في ملء فراغ السلطة في سوريا، بالإضافة إلى استعراض الصين لعضلاتها الاقتصادية عبر المنطقة، كل ذلك أدى إلى خلق حقائق جديدة حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مجرد واحدة من بين العديد من القوى العالمية.
- كما أن الدول التي استمرت في تقديم نفسها كحليفة للولايات المتحدة أصبحت ترغب الآن وبشدة في تقوية الروابط بينها وبين موسكو وبكين. وتستطيع مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا وحتى إسرائيل اللعب مع القوى الخارجية إلى مدى بعيد ومواجهة بعضها البعض، وبالتالي الحصول على تنازلات ومنافع. وفي بعض الأحيان، نجحت حكومات الشرق الأوسط في مناورة القوى العالمية حتى تنفذ ما لم تكن ستنفذه في أحوال أخرى. وعادة تعمل ديناميات تحكم الأصاغر في الأكابر بطرق خفية نوعا ما، حيث تتبادل القوى العالمية المعرفة فيما بينها أو تعتنق دون تمحيص التصورات الأمنية للتحالفات الإقليمية.
- بعد الانتفاضات العربية، دخلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فترة يواجه خلالها النظام الموجود تحديات متزايدة بينما هناك نظام بديل لا يزال يحتاج إلى وضع إطار جديد.

فترة خلو مقعد الحكم: النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد 2011

رفايلا أ. ديل سارتو، وهيليه مالمفيج وإدوارد سولر إي ليشة [1]

تتمثل الأزمة بدقة في حقيقة أن القديم يحتضر والجديد لا يستطيع أن يولد: ففي هذه الفترة من خلو الحكم، تقع ظواهر محزنة من شتى الأنواع.
أنطونيو جرامشي [2]

مقدمة

أثارت الانتفاضات العربية عام 2011 وتداعياتها تكرارا جديدا للجدال القديم حول ما إذا كان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) قد تحول بطريقة جذرية أو أن الإقليم قد تغير بشكل تدريجي فقط على أحسن تقدير. وقد صاحب هذا الجدال أي حدث هام في المنطقة، مما دفع فالبجورن وبانك (2012:4) للإشارة إلى الملحوظة الذكية لفريد هاليداي " أن هناك دائما استجابتان متوقعتان وغالبا خاطئتان دائما لأي تمرد دولي عظيم: أحدهما يقول أن كل شيء قد تغير؛ والآخر يقول أنه لا شيء تغير". كانت وجهة النظر السائدة ربما في البداية هي أن الانتفاضات العربية يمكن أن تبشر بتحولات إقليمية عميقة لا رجعة فيها، والتي يمكن أن تؤدي إلى بزوغ نظام إقليمي جديد (روزسا 2013، ليجرنزي 2015، دازي- هيني 2016، دالاي 2017). ومع ذلك، أثبت النظام القديم أنه أكثر مرونة مما كان متوقعا حيث تلاشى الأمل في شرق أوسط ديمقراطي والدولة الإسلامية التي أعلنت عن نفسها بدأت في فقد أراضٍ لها والتنبؤات عن النهاية الحتمية " لاتفاقية حدود سايكس-بيكو" أفصحت عن نفسها أنها خرافة (مثل لينش 2016، 2018؛ ديل سارتو 2017 أ؛ ديل سارتو وأويكاي 2017؛ فاوست 2017).

هناك منهج أكثر فائدة، يتعلق بالمثقفين والمتدينين على حد سواء، وهو تقييم تحليلي وتجريبي للسؤال عن نوعية التغيير الذي شهدته المنطقة. ما هو الجديد وما هو غير ذلك؟ ومن هذا المنطلق، فإن الهدف من هذا التقرير هو تقييم الإتجاهات والديناميات السائدة والتي شكلت النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أعقاب الانتفاضات العربية عام 2011. وهو يسعى لاختبار جودة ومدى وشدة هذه التغييرات، بالإضافة إلى تأثيرها. واعتمادا على النتائج، فإنه سيحاول أيضا الإجابة عن سؤال إذا كنا نشهد فعليا تغييرا في النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أم أنه مجرد تغيير داخل نطاق النظام (القديم).

ومن المؤكد أن مفهوم النظام الإقليمي يبتعد تماما عن كونه بديهيا. وفي اللغة اليومية، يشار للشرق الأوسط غالبا على أنه " منطقة مضطربة". لاحظ بول سالم (2014: 6) على سبيل المثال، أن "الشرق الأوسط هو أحد المناطق القليلة التي لا مثيل لها للأمن الإقليمي أو الاقتصادي أو النظام السياسي لإحتواء صراع وإدارة شئونها داخل الإقليم". ومع ذلك، فإن "النظام الإقليمي" كمفهوم تحليلي، أرسته في الأصل المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية، لا يجب أن يندمج مع العلاقات "المنظمة" ، ناهيك عن كونها سلمية، بين الجهات الفاعلة التي تنتمي إلى منطقة ما. على العكس، النظام الإقليمي يعني أشكالا متنوعة من التفاعلات والمفاوضات والافتراضات المشتركة أو حتى المعايير والمؤسسات المشتركة بين الجهات الفاعلة في المنطقة المعنية. وهكذا، وكما سيتم شرحه بتفاصيل أكثر فيما يلي، فإن مفهوم النظام الإقليمي مُستمد من استيعاب المدرسة الإنجليزية لهذه الفكرة بالإضافة إلى مفهوم الهياكل الأمنية الإقليمية، كما أرساه بوزان وويفر (2003: 44). ويطبق منهجنا نحو وبحثنا عن النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدسة العلاقات الدولية لفهم الديناميات التي تميز المنطقة بعد 2011. وهو يساهم بهذه الطريقة في المحاولات العلمية لسد الفجوات المتواصلة بين الدراسات الأكاديمية للعلاقات الدولية ودراسات منطقة الشرق الأوسط (انظر، على سبيل المثال، هاليداي 2005: الفصل 1، تيتي 2007، فالبجورن 2003، بوزان وجونزاليز- بيلايز 2009؛ بوميبس 20015).

هذا التقرير هو أحد النتائج النهائية لمشروع MENARA، المشروع البحثي الجماعي الذي استغرق ثلاث سنوات واشترك فيه أربعة عشر مركزا بحثيا من الإتحاد الأوروبي وتركيا ودول المغرب والمشرق ودول الخليج. ويعتمد التحليل على بعثات متعددة لتقصي الحقائق في معظم بلدان المنطقة وكذلك في أوروبا وروسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى 269 مقابلة وجها لوجه مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة. وهي تشمل الموالين للحكومة والمعارضين السياسيين والموظفين العموميين وأفراد من القوات الأمنية وموظفين في المؤسسات الدولية والإقليمية وأعضاء من القطاع الخاص ومثقفين وخبراء وناشطين في المجتمع المدني. بعد ذلك، تم مضاهاة هذه المدخلات مع تقييم واحد وسبعين خبيرا شاركوا في استبيان دلفي، [3]ثلاث مناقشات جماعية مركزة جرت في بيروت والرباط وبروكسيل واجتماعين للمعنيين بالأمر في روما واسطنبول.

---

[1] رفايلا أ. ديل سارتو أستاذ مشارك لدراسات الشرق الأوسط في جامعة جون هوبكينز، مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة، SAIS أوروبا، وأستاذ غير متفرغ في مركز روبرت شومان، المعهد الجامعي الأوروبي (EUI). هيليه مالمفيج باحث أول في المعهد الدانمركي للدراسات الدولية (DIS). إدوارد سولر إي ليشة باحث أول في مركز برشلونة للشئون الخارجية (CIDOB) ومنسق علمي في مشروع MENARA.

[2] مذكرة 3(1930)، فقرة 34. انظر جرامشي (1996: 32 -33).

[3] دلفي هو منهجية عمل تستخدم عادة للتنقيب والتفكير طويل الأمد. وهي مناسبة للتعامل مع درجة عالية من الحيرة ولمعالجة القضايا بالغة التعقيد. تم إجراء استبيان دلفي الخاص بمشروع MENARA بواسطة 71 خبيرا الذين وافقوا مسبقا على الاشتراك فيه. وقد طُلب منهم تقييم التنمية لعامي 2025 و2050، وإذا اقتضت الحاجة، التمييز بين التأثيرات في مختلف أراضي المنطقة. ونظرا للطبيعة الفنية المتقدمة للاستبيان اللحظي دلفي ، فإن المساهمين يستطيعون مشاهدة

وينقسم التقرير كما يلي: يبدأ أولا بمناقشة الأسس النظرية لتحليلاتنا من خلال التركيز بصفة خاصة على المفاهيم المفتاحية للنظام الإقليمي والتغيير (القسم 1). وفي هذا السياق، يوضح التقرير الفرق الحاسم بين *تغيير النظام* في مقابل *إجراء تغيير داخل النظام الإقليمي القائم فعليا*. ويلي ذلك التحليل التجريبي للتغييرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الانتفاضات العربية، وهو ينقسم إلى ثلاثة أجزاء أساسية. ويقيّم التقرير أولا التغييرات الهامة عند التقاطع بين السياسات المحلية والإقليمية، بما في ذلك إضعاف الدول وزيادة عدم استقرار النظام وإضفاء الطابع الأمني الطائفي (القسم 2). ثم ينقل التقرير بؤرة الاهتمام بعد ذلك إلى الديناميكية الإقليمية السائدة، والتي تتشكل مع ذلك من خلال التطورات المحلية والإقليمية (القسم 3). وفي هذا القسم، يتم تحليل مسألة استقطاب النظام الإقليمي وتغيير نماذج الصداقة والعداوة والتعاون والتحالفات، بالإضافة إلى التحولات الجغرافية السياسية الكبرى. ويركز الجزء النهائي للمناقشة التحليلية (القسم 4) على الديناميات العالمية التي فاجأت أو أثرت على التغييرات على المستوى الإقليمي، مثل التغيير في مستوى نفاذية النظام الإقليمي والتوسع في الاستقلالية الإقليمية. وفي الختام، يعود التقرير إلى السؤال عما إذا كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد شهدت منذ الانتفاضات العربية تغييرا في النظام الإقليمي أو إذا كانت التحولات الملحوظة هي مؤشرات على التغيير داخل النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإذا اعتبرنا أن الحالة اللاحقة هي الحالة السائدة، فسوف نوضح النتائج الأساسية لأبحاثنا.

1. النظام الإقليمي والتغيير: أساسيات المفاهيم

كنقطة بداية، سنرسم بصورة عامة الملامح الأساسية للنظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ بزوغ النظام الدولي الحديث وحتى عام 2011 كنظام مركزه الدولة مع عنصر سلطوي وعسكري قوي. وقد اتسمت المنطقة طوال هذه العقود بالاستقطابات المتعددة بالإضافة إلى الانشقاقات المتداخلة وتبديل التحالفات وتزايد حالات للصراعات والحروب. عندما كان المشرق هو المركز الجغرافي السياسي للنظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن المنطقة كان لها قلب عربي، مما دفع بعض المؤلفين إلى الإشارة إلى *النظام الإقليمي العربي* وإخفاقاته (صايغ 1991، بارنيت 1995). وقد تعايش هذا القلب مع ثلاث قوى غير عربية في المنطقة (إيران وتركيا وإسرائيل)، وهي جزء من ديناميات إضفاء الطابع الأمني على نطاق واسع في المنطقة. كان الصراع العربي- الإسرائيلي سمة أساسية للسياسات الإقليمية، وقد تميز النظام الإقليمي أيضا بعدد من المؤسسات الرسمية العربية، ومع ذلك عادة ما تجاهلتها أو تجاوزتها الأعضاء فيها.

> ***مقابلة مع خبير من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:*** الجهات الفاعلة الأساسية في هذه المنطقة هي غالبا نفسها خلال السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة، مع تحول في الأوزان. جميع الجهات الفاعلة الجديدة هي أدوات في يد القوى الإقليمية والعربية مثل المملكة العربية السعودية وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أو إسرائيل.

وقد شهدت فترة ما بعد 1979 تنامي دور القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى التدهور التدريجي في مكانة مصر وقوتها داخل نظام الدولة العربية. كما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصبحت بشكل متسق وكامل أكثر تورطا في سياسات القوى العظمى من أي جزء من العالم غير الغربي" (براون 1984: 3) بينما، على الجانب الآخر، لم تستطع أبدا أي قوى خارجية بلوغ حد السيطرة التسلطية أو ترتيب النظام بنجاح داخل المنطقة (براون 1984: 270). ومن الجدير بالذكر أيضا، أن الوجود الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو الشرق الأوسط أصبح متنازعا عليه (مثل بلجين 2004، 2015)، مما يكشف عن غياب التوافق على تعريف المنطقة وأعضائها وحدودها. وأخيرا، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصبحت منطقة مركبة تشمل مناطق فرعية مستقلة نسبيا مثل دول المغرب والمشرق والخليج (انظر الصورة 1)، والتي تتداخل الديناميات الأمنية لها (بوزان وويفر 2003).

إجابات جميع الخبراء الآخرين في كل الأوقات (بدون الإطلاع على الأسماء)، كما أنهم يستطيعون تغيير وتعديل إجاباتهم كلما رغبوا في ذلك أو كلما اكتشفوا أنه ضروري.

الصورة 1 | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمناطق الفرعية فيها

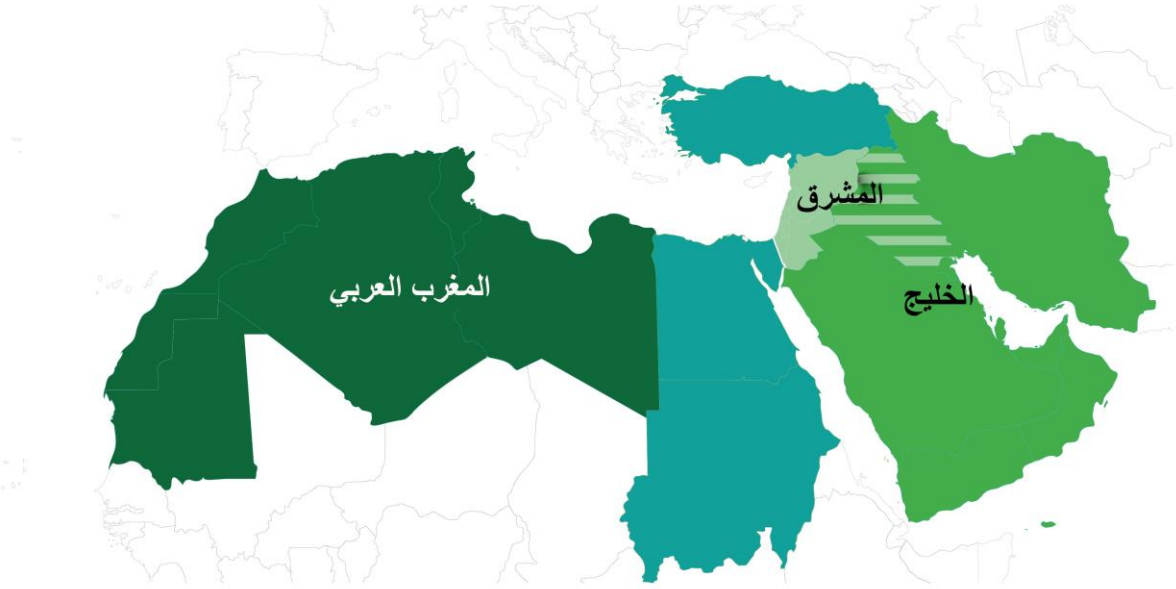

إن تقييم النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بعد الانتفاضات العربية وتقييم التغييرات والتطورات الممكنة هي مهمة أصعب مما قد تقترحه هذه النظرة العامة الأولية. وقبل كل شيء، فقد ظل تعريف منطقة ما أمرٌ بالغ الصعوبة، وهو ما نوقش باستفاضة في ورقة المفهوم والمنهجية لمشروع MENARA (مالمفيج وآخرون. 2016). وحسب التعريف الذي يشير إلى أن المنطقة هي مجموعة من " الوحدات الجغرافية المكونة من كيانات سياسية إقليمية ترتبط فيما بينها بمستويات عالية ومتواصلة من التفاعلات السياسية والاقتصادية وذات الأسس الأمنية و/أو الثقافية [...] و/أو من خلال الشعور المشترك بالانتماء" (مالمفيج وآخرون. 2016: 33)، نفترض أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توصف على أنها " منطقة" تتكون من دول مما يطلق عليه القلب العربي بالإضافة إلى الثلاث دول غير العربية وهي تركيا وإيران وإسرائيل.

وتكمن الصعوبة البالغة التالية في تعريف مفهوم النظام الإقليمي، وهو أبعد ما يكون عن الوضوح. وكما لاحظ مايكل لايفر (2005: 98) فيما يتعلق بجنوب شرق آسيا، فإن النظام الإقليمي هو " طموح بالغ يصعب تحديده بدقة". ووفقا له، وبصفة عامة، فإن النظام الإقليمي يعني" وجود أساس ثابت للعلاقات الإقليمية بين الحكومات في ضوء افتراضات مشتركة حول أساسيات السلوك بين الدول". وقد نوقشت بتعمق صعوبات تعريف النظام الإقليمي في ورقة مفاهيم MENARA أيضا (مالمفيج وآخرون. 2016: 38-41). وكتعريف عملي، استخدم مشروع MENARA في البداية نسخة معدلة من تعريف النظام الدولي- وبالتالي الإقليمي - كما اقترحه آلاجابا (2003: 39). وهكذا تم تعريف النظام الإقليمي على أنه الترتيب الرسمي أو غير الرسمي الذي يحافظ على التفاعلات التي تحكمها قواعد معينة بين مختلف الوحدات داخل نظام ما في سعيها لتحقيق أهداف فردية وجماعية.

وتشير التحقيقات التجريبية لمختلف ملامح النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي أجريت في إطار مشروع MENARA أثناء السنوات الثلاثة الأخيرة (أبريل 2016- مارس 2019) إلى الحاجة إلى توسيع نطاق هذه الميزة وضبطها في نفس الوقت. ومن ناحية المفاهيم، يمكن الاقتراب بشكل أفضل من الفكرة غير المتبلورة للنظام الإقليمي عن طريق استدعاء تعريف الهياكل الأمنية الإقليمية الذي قدمه بوزان وويفر (2003: 44)، بمعنى أنها" مجموعة من الوحدات تترابط فيها عمليات إضفاء الطابع الأمني أو نزع الطابع الأمني أو كلاهما معا بحيث أن مشكلاتها الأمنية لا يمكن تحليلها بطريقة معقولة أو حلها الواحدة بعيدا عن الأخرى". بينما الملامح المحلية والإقليمية للوحدات الأساسية (أو الجهات الفاعلة) في النظام الإقليمي تعتبر مهمة، فإن طبيعة التبادلية الأمنية لها ونوعية عمليات إضفاء الطابع الأمني ونزع الطابع الأمني هي مركزية إذن لتعريف النظام الإقليمي. ويماثلها في الأهمية نماذج الصداقة والعداوة وعلى نطاق واسع البيئة المعيارية للسياسات الإقليمية. ويعد التوسع في تحليل بارنيت للنظام الإقليمي العربي (بارنيت 1998)، والمعارك الرمزية والمفاوضات (وإعادة التفاوض) حول المعنى في الساحة الإقليمية- والذي كان لها دائما تأثير مادي حقيقي فعلا- من المميزات الأساسية للأنظمة الإقليمية أيضا. كما تعتبر الممارسات الممتدة أو المتسقة والمؤسسات ذات أهمية كبرى، حيث تنظم العلاقات بين الجهات الفاعلة داخل المنطقة. ومع ذلك، فقد تم التنازع على المعايير والمعتقدات الشخصية لما يشكل جهة فاعلة شرعية، وما تمثله معالم الإجراءات الصحيحة للدولة، داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى منذ بزوغ نظام الدولة الحديثة. وأبرز الأمثلة على ذلك هي الشرعية المتنازع عليها لدولة إسرائيل والتحديات أمام شرعية وسيادة الدول العربية المنبثقة عن الوحدة العربية والوحدة الإسلامية. وبالمثل، التدخل المستمر للجهات الفاعلة الدولية والإقليمية في الشئون المحلية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي شهادة للتنازع حول معايير السيادة والشرعية للجهات الفاعلة الأساسية داخل النظام الإقليمي. وربما

تكمن المفارقة في أن المعارك المتخصصة حول معاني هذه المعايير قد أصبحت علامة هامة للنظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأنها نظمت العلاقات بين الجهات الفاعلة في النظام.

وبُناءً على هذه الاعتبارات، وفي ضوء النتائج البحثية لمشروع MENARA حتى الآن، فإن تقييم النظام الإقليمي يجب أن يأخذ في الحسبان عددا من العناصر الأساسية. الملامح التالية تشكل وتحدد التفاعلات بين الجهات الفاعلة داخل النظام الإقليمي وتكوّن قاعدة توقعاتهم:

- الملامح المحلية للجهات الفاعلة الأساسية في النظام الإقليمي. وغالبا ما تكون دولا، ولكنها قد تشمل أيضا جهات فاعلة من غير الدول. تشمل المميزات الأساسية قوة مؤسسات هذه الجهات الفاعلة، وسيادتها وشرعيتها ونوع العلاقات بين الدولة والمجتمع فيها.
- توزيع السلطة المادية والأيديولوجية داخل المنطقة.
- نماذج الصداقة والعداوة، والتي قد تكون سائلة، بالإضافة إلى التحالفات الرسمية وغير الرسمية وخطوط الانشقاق الرئيسية للصراع.
- البيئة المعيارية والأساسيات الأيدولوجية للسياسات، بما في ذلك المعتقدات والممارسات المشتركة، مثل الوحدة العربية والوحدة الإسلامية والطائفية.
- المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية وأيضا المؤسسات بالمعنى السوسيولوجي، مثل السيادة.
- درجة وملامح التأثير الخارجي والنفاذية.[4]

ثالثا، يُثار سؤالٌ إذا ما كان هناك تسلسل هرمي لتحديد عناصر النظام الإقليمي، وإن كان هناك بالفعل، فكيف يبدو هذا التسلسل الهرمي. ووفقا للمميزات الأساسية للنظام الإقليمي المذكورة أعلاه، فإن نقطة الانطلاق هو التمييز بين (1) الملامح المحلية والإقليمية للاعبين الأساسيين في النظام الإقليمي، (2) ونوع التفاعل بين هؤلاء اللاعبين، (3) والتخلل والنفاذية الدولية/ الخارجية للنظام الإقليمي. هذا النموذج يحدد الترابط الجوهري بين مختلف مستويات التحليل، ويجبرنا على مراعاة تأثير الديناميات المحلية على السياسيات الإقليمية، والبُعد الإقليمي السائد للتفاعل بين الدول والذي قد يتشكل من خلال السياسات المحلية والدولية، وتأثير الديناميات العالمية على السياسة الإقليمية (والعكس بالعكس). ليس هناك إجابة محددة عن التساؤل حول أي مستوى تحليلي هو الأنسب في لحظة زمنية معينة: إنها مسألة تجريبية. ومع ذلك، فإن مختلف أنواع مبادئ التنظيم، مثل البنيات التأسيسية، والممارسات والمؤسسات المشتركة والدائمة، والاتفاقيات الأكثر مرونة والمتخصصة في موضوع معين قد تتواجد في ثلاثة أبعاد، وإن كانت بدرجات مختلفة وبمستويات مختلفة من الأهمية. ووفقا لتأملات ريوس- شميت حول التسلسل الهرمي داخل المجتمع الدولي(ريوس- شميت 1997)، يمكن أن نذكر أن هناك تسلسل هرمي لمبادئ التنظيم عند مستويات تحليل مختلفة، على أن تكون البنيات الدستورية في قمة التسلسل الهرمي، يليها الممارسات والمؤسسات الأساسية والدائمة التي تحدد السلوك الشرعي في النظام. وهكذا فإن الاتفاقيات الأكثر مرونة والأقل عمرا والمتخصصة في موضوعات معينة تكون في أسفل هذا التسلسل الهرمي (أيضا بوزان وجونزاليز- بيلايز 2009: 92-116، كويرو وسولر 2017). [5]

رابعا، أثير جدالٌ واسع في الأدبيات حول مسألة ما الذي يعتبر تغييرا في النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عند دراسة الأدبيات، فإن المثقفين في الشرق الأوسط يتفقون إلى حد كبير على أن النظام الإقليمي قد تغير عدة مرات منذ بزوغ نظام الدولة الحديثة، خلال عام 1950-1960، والذي شهد المرحلة الأولى لنظام إقليمي مميز. إنشاء دولة إسرائيل والنضال من أجل الاستقلال والمطالبة بالهيمنة الإقليمية وصعود نجم جمال عبد الناصر و" الحرب العربية الباردة" (كير 1971) وحرب السويس عام 1956 ونهاية الهيمنة البريطانية، وبصفة عامة، فإن " الاستقطابات المتعددة وحكم الأقلية" هو ما ميز النظام الإقليمي في هذه الفترة (هاينبوش 2003: الفصل 6). بعد عام 1967، شهد النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحولا هاما يتميز بالحروب بين العرب وإسرائيل وما يسمى بالمثلث العربي (مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا). [6] كما شهدت هذه الفترة أيضا نهاية الوحدة العربية (عجمي 1998) وصعود حركة المد الإسلامي، وتداخل الصراع العربي الإسرائيلي على نحو متزايد مع الحرب الباردة. كما أن تقوية الدولة مع إجراءات التفتيت داخل النظام العربي (كير وياسين 1985 وكورم 1988) تعتبر ملامحا هامة للنظام الإقليمي في هذه الحقبة الزمنية. بعد عام 1979، شهد النظام الإقليمي تحولا جديدا، تسبب فيه صفقة السلام المنفصلة لمصر مع إسرائيل، والثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية التي أسست خطا جديدا للنزاع، والتأثير المتنامي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

نهاية الحرب الباردة ووقوع حرب الخليج عام 1991 والتي قادت حسب المزاعم إلى فترة السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، مما دفع إلى المزيد من الجدال في الأدبيات (هدسون 1992). هل أدت هذه الأحداث إلى نظام جديد؟ أم أن *السلام الأمريكي* عمل تقريبا

---

[4] استخدمنا بوعي مصطلحيّ" تخلل" و" نفاذية" بدلا من مصطلح "الاختراق [الدولي]" (للشرق الأوسط)، وهو ما يستخدم عادة في الكتابة الأدبية: أولا، ينطلق هذان المصطلحان من منظور استشراقي ومرتبط بنوع الجنس البشري في الشرق الأوسط؛ ثانيا، إنهما يفسران حقيقة أنه ليست الجهات الفاعلة فقط هي التي تؤثر على (أو تتخلل) المنطقة، وإنما التطورات الواسعة أيضا (مثل العولمة)؛ وثالثا، إنهما يسمحان بمراعاة ثنائية الاتجاه. بخصوص مفهوم النفاذية، انظر على سبيل المثال صالوخ وبراينين (2004).

[5] بالرجوع إلى المجتمع الدولي، اقترح ريوس- شميت (1997) أن تكون " البنيات الدستورية" للمجتمع الدولي على قمة التسلسل الهرمي، يليها " المؤسسات الأساسية" و" الأنظمة الدولية". ووفقا للمؤلف، فإن " البنية الدستورية" تتكون من مجموعة متجانسة من المعتقدات الشخصية والمعايير. هذه البنية تحدد ما الذي يمثل الجهة الفاعلة الشرعية المخول لها جميع حقوق وامتيازات الدولة؛ وهي تحدد معالم الإجراءات الصحيحة للدولة. المؤسسات الأولية هي ممارسات مشتركة ودائمة تحدد السلوك الشرعي في النظام (مثل السيادة والإقليمية والحرب والقومية). تسن الأنظمة الدولية ممارسات المؤسسات الأساسية بين الدول في مناطق القضايا المحددة (رويس- شميت 1997: 556-558).

[6] يتكون " المثلث العربي" من مصر التي تعد أقوى دولة عربية والمملكة العربية السعودية أغنى دولة عربية وسوريا أكثر دولة عربية معادة للصهيونية وميلا للوحدة العربية.

على استقرار النظام القديم؟ [7] وقد طرح هذا الجدال في الحقيقة (من جديد) الأسئلة حول طبيعة التغيير الهيكلي وعما إذا كان الثبات والاستقرار من الملامح الأساسية للنظام الجديد- أم هما غالبا ينتميان للنظام القديم في الشرق الأوسط. والأهم من ذلك، أنه بينما كانت التغييرات السابقة للنظام مدفوعة أساسا بالتطورات النابعة من داخل المنطقة، فإن الجدال حول النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد إنتهاء الحرب الباردة كان يركز في الأساس على تأثير الولايات المتحدة. وقد ظهر جدال أكاديمي أقل انتشارا حول النظام الإقليمي بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 (كويرو وديسي 2019).

حتى وقتٍ قريب، كانت منحة الشرق الأوسط سخية في تحديد ما هو تغيير النظام. كانت العناصر التي تعتبر أساسية في تقييم التغيير تشمل التغييرات في القوة النسبية (المادية والأيديولوجية) وقوة "الوحدات الأساسية" في النظام (الدول عادة) وظهور وحدات جديدة، بالإضافة إلى تغيير نماذج الصداقة والعداوة التي تحدد المنطقة- مثل التحالفات والحروب وبعض اتفاقيات السلام العابرة. ووفقا للنظرة السائدة في الأدبيات، فإن تأثير الجهات الفاعلة من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أثناء وبعد الحرب الباردة يعتبر مركزيا بنفس القدر. الأساسيات المعيارية للسياسات والممارسات والمؤسسات الدائمة مثل الوحدة العربية ومواقفها المتضامنة مع الفلسطينيين والمعادية للصهيونية وهي مقصودة أيضا في الأدبيات، رغم أنها ربما لا تعد أساسية بالفعل في تحديد تغيير ما في النظام الإقليمي.

ونظرة واحدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم تكشف عددا من الملامح والتطوارت البارزة. وكما سيأتي شرحه تفصيلا فيما بعد، فهذه تشمل في جملة أمور، عدم الاستقرار المتصاعد للنظام والطائفية ومرونة الاستبداد وديناميات تبديل الاستقطاب والدور المتنامي للقوى الإقليمية (والعداء جزئيا بينها) والنماذج المتحولة للصداقة والعداوة والتخلل الخارجي المهول للمنطقة. ما هي التأثيرات الواسعة لهذه التغييرات؟ وإلى أي مدى تعد هذه الملامح جديدة بالفعل؟ هل حفزت الانتفاضات العربية وتداعياتها بعض هذه التطورات أم أن الانتفاضات عجلت توجهات كانت قد بدأت مبكرا قبل ذلك؟ وبمثل هذه الأهمية، يأتي السؤال عما إذا كانت هذه التطورات تمثل تغييرا هيكليا في النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبناءً على مناقشتنا لتحديد ملامح النظام الإقليمي حتى الآن، كيف يمكن وضع تصور عن تغيير النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ كيف تبدو مثل هذه السيناريوهات؟ يمكن اعتبار عدد من التطورات والجمع بين بعضها بمثابة تغيير في النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بما أنه يظل من الصعب الفصل بين المستويات التقليدية للتحليل بسبب الترابط فيما بينها، فيمكن أولا النظر في التقاطع بين علاقات الدولة -المجتمع والمستوى الإقليمي. ويمكن أن نفترض أن هناك تغيير في النظام سيقع إذا حدثت تغييرات كبرى في المبادئ الدستورية الرئيسية والممارسات الدائمة عند هذا التقاطع، مثل استقلالية الدول واحتكار العنف. وهكذا، فإن أي شيء يعني تآكل أو انهيار المبادئ المنظمة للسيادة والإقليمية وتفكك الدول وبزوغ الدول الطائفية وما يتبعه من إعادة رسم الحدود الدولية، يمكن أن يحتسب كمثل هذه السيناريوهات. ولكن كان يمكن تحديد تغيير في النظام إذا تحول الشكل السائد للحكومة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن بزوغ منطقة تحت حكم ليبرالي سائد وديمقراطي يمكن أن يحل بالتالي محل الاستبداد والقومية العرقية- الدينية كممارستين مهمتين ودائمتين تميزان المنطقة في الوقت الحاضر. كما أن انتشار حكومات قابلة للمحاسبة وليبرالية و"خارجية - المظهر" قد يؤدي أيضا إلى تحول المنطقة نحو المزيد من التكامل والتعاون (سولينجين 2007 و2015). وبزوغ بنيات فوق قومية وانتقال سلطة الدولة المركزية إلى المستوى الإقليمي يمكن أن يعتبر من التغييرات المهمة أيضا.

وعلى المستوى الإقليمي، يمكن أن نتحدث بطريقة معقولة عن تغيير في النظام إذا تطورت المنطقة إلى النظام أحادي القطب أو ثنائي القطب. وبالمثل، فإن السيناريوهات التي يسود انشقاقٌ واحد فقط أو خط نزاع واحد فقط المنطقة، أو بدلا من ذلك، لا يكون فيها أي نزاع على الإطلاق، يمكن أن تمثل تغييرا مهما للنظام. واستكمالا لهذا النهج في التفكير، مع مراعاة القوى الهيكلية التقليدية القوية للصراع العربي- الإسرائيلي، فإن السيناريو الذي لا تعد فيه المسألة الفلسطينية عاملا محركا للشعوب العربية و/أو تكون فيه إسرائيل مقبولة كجزء "طبيعي" وجزئي من المنطقة، سيكون بمثابة تغيير هام. وبالمثل، فإن وجود تحالفات مستقرة وهادفة ورسمية الطابع يؤدي إلى بزوغ مؤسسات أمنية جماعية إقليمية، يمكن أن يمثل تغييرا للنظام الإقليمي؛ ونفس الأمر يمكن أن ينطبق إذا، على العكس، لم يعد هناك أي تحالفات على الإطلاق. التكوين المتغير جوهريا للمنطقة والفهم الجماعي المختلف عمن هو جزء منها ومن هو غير ذلك يمكن أن يعني أيضا مثل هذا التغيير.

عند التقاطع بين النظام الإقليمي والعالمي، فإن انتقالا مهما في درجة التخلل والتدخل غير المرغوب فيه الدوليين يمكن أن يعتبر بشكل مؤكد تغييرا في النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذه السيناريوهات تشمل الوقف التام للتدخل الأجنبي أو، بدلا من ذلك، الوضع الذي تكون فيه قوة واحدة أو عدة قوى غير غربية مهيمنة ستسيطر على المنطقة.

من وجهة النظر هذه، فإن التحولات الرئيسية التي سنشهدها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتأثيراتها تستحق تحليلا أكثر تفصيلا. وهو ما سيكون موضوع مناقشتنا في الأقسام التالية.

[7] حدد هودسون(1992) أربعة سيناريوهات لتأثير *السلام الأمريكي* على الشرق الأوسط. يشير السيناريو الأول إلى نظام جديد أكثر استقرار؛ والسيناريو الثاني يشير إلى نظام جديد أقل استقرارا؛ والسيناريو الثالث ليس فيه نظام جديد وتظل المنطقة مستقرة نوعا ما؛ أما السيناريو الرابع، فليس فيه نظام جديد ولكن درجة قوية من عدم الاستقرار في المنطقة.

2. الاتصالات المحلية-الإقليمية: إضعاف الدول وتعاظم عدم استقرار النظام وإضفاء الطابع الأمني الطائفي

2.1 إضعاف الدول وتنامي دور الجهات الفاعلة من غير الدول

قبل عام 2011، كانت الدول الشرق أوسطية قوية نسبيا ومركزية من حيث قدراتها الإدارية والتغلغلية (مان 1988، ياب 1991 وأوين 2001، كولومبييه وآخرون 2018). لم تكن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دولا فاشلة، مع استخدام مصطلح مثير للجدل (انظر، على سبيل المثال، كول 2010، باواس وجينينجز 2007). ورغم أن الأنظمة تفتقر إلى الشرعية الشعبية وتعتمد بشدة على الجهاز الأمني القمعي وأنها تختطف غالبا المؤسسات الفعلية للدولة - مما أدى إلى ضبابية الحدود بين النظام والدولة- فإنها كانت في الأغلب الأعم تعمل وتحكم كدول. يستطيع جهاز الدولة الوصول حتى إلى أبعد المناطق في الأراضي الخاصة به، ويمكنه حتى ولو بدرجات متفاوتة، توصيل خدمات وسلع جماعية، بما في ذلك الأمن من خلال المطالبة باحتكار وسائل العنف والإكراه. باختصار، كانت هذه الدول قوية *نسبيا*، ولكنها ليست شرعية جدا. ثم بعد أن تحولت الانتفاضات إلى صراعات مسلحة واندلعت الحروب بالوكالة في عدة دول عربية، رأينا ضعف الدول في ليبيا وسوريا واليمن والعراق وإلى حد ما في مصر (انظر أيضا صلوخ 2017: 660، لينش 2018، بوزراب وكولومبو 2017: 2). لقد أدت الحروب والتدخل الأجنبي الشديد إلى تآكل قدرات الدول وعززت نفاذية الدولة العربية بالمعنى الإقليمي السيادي (عن النفاذية، صالوخ وبراينين 2004).

> ***مقابلة مع رجل أعمال في ليبيا:*** تلعب الجهات الفاعلة المسلحة دورا رئيسيا، وخصوصا تلك المتطرفة والإجرامية. إنها تستفيد من ضعف وعجز الدولة. وقد استغلتها القوى الخارجية لتحقيق مصالح خاصة بها.

إن مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول- المجموعات العرقية والطائفية العابرة للحدود والمتمردين والقبائل والمنظمات الإرهابية والميليشيات الأجنبية والمرتزقة- هي تحديات أمام إدعاء الدول لاحتكار وسائل العنف والسيطرة الإقليمية. المجموعات المسلحة المعارضة للحكومات الحالية تشن حروبا ضد القوات الأمنية الرسمية للدولة؛ إنها تضع يدها وتفرض سيطرتها على أقاليم وفي ليبيا واليمن وسوريا، وقد أعدت القوات المعارضة مؤسسات وحكومات سياسية منافسة. ومع ذلك، يمكن للجهات الفاعلة من غير الدول أن تحكم وتحارب أيضا في صف قوات الدولة أو يمكن أن تعمل بشكل غير مباشر حتى في دعم سلطة الدولة. في سوريا، قامت حكومة الأسد، إذا جاز التعبير، بتصدير أو تفويض العنف والأمن *بطريقة غير رسمية* إلى مجموعات محلية دفاعية موالية للحكومة وميليشيات أجنبية، وانسحبت بطريقة تكتيكية وجزءيا من مناطق التحولات للحفاظ على الموارد للقتال والسيطرة على مناطق أخرى. في العراق، تمت تعبئة القوات البيشمركة الكردية والميليشيات الشيعية بكثافة لمقاتلة الدولة الإسلامية بدلا من القوات العراقية المنتظمة. وبالمثل،في شمال شرق سوريا، حيث تحتفظ قوات نظام الأسد بتواجد عسكري متواضع حول مطار قامشلي، فإن الأمن الداخلي والسيطرة على الحدود يقعان بشكل كبير في أيدي القوات الكردية، والتي تنسق جزئيا الشئون الأمنية والحكومية مع النظام (كولومبيه وآخرون 2018).

عبر الدول الأربعة ليبيا والعراق وسوريا واليمن، التي تشهد الحرب الآن، فإن المجموعات المسلحة تضطلع أيضا بمهام نموذجية للدولة في مجالات الحكم وتوفير الخدمات والسلع الجماعية. على سبيل المثال، تقدم مجموعات المتمردين والميليشيات الخدمات الصحية والكهرباء والماء للسكان المحليين. في العراق، يستمر الفساد وعدم كفاءة نظام المحاصصة العرقي الطائفي في مطاردة مؤسسات الدولة، [8] بينما تشارك مجموعات الميليشيات المحلية والأجنبية والقبائل في مجموعة توفير خدمات، بما في ذلك المزايا الاجتماعية والإدارة المحلية. هذا يخلق حتما دائرة مفرغة من تآكل الدولة، حيث يطلب السكان المحليون الخدمات والأمن من الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول نتيجة عدم كفاءة أو غياب الدولة، وهو ما يؤدي فيما بعد إلى تقويض سلطة وشرعية الأخيرة. هياكل الدولة الضعيفة، تخلق من ناحية، فراغات أمنية تُمكن الجهات الفاعلة المنبثقة عن الدولة وتدفع الناس للتراجع إلى الروابط المجتمعية - العرقية والطائفية والقبلية - لضمان الأمان والاحتياجات الأساسية، مما يؤدي بعد ذلك إلى خلخلة الدولة وتعظيم معضلات الأمن المحلي (انظر دودج 2014). ومن ناحية أخرى، يمكن أيضا دعم استقلالية الدولة جزئيا من خلال الاستعانة بمصادر خارجية أو تفويض جهات فاعلة من غير الدول.

[8] وقد تأسس هذا النظام للمحاصصة الطائفية بعد الغزو الأمريكي عام 2003 حيث يتم منح المناصب الحكومية والمقاعد الوزارية تبعا لاتفاقيات مسبقة بين الكتل السياسية- الطائفية (السنة والشيعة والأكراد) بدلا من أن تكون وفقا للأهلية أو وجهات النظر السياسية، وبالتالي إضفاء طابع مؤسسي على سياسات الهوية وتعزيز العلاقات الطائفية والمحسوبية والفساد- كما نعرف جميعا من النظام السياسي اللبناني.

مقابلة مع عضو من المجتمع المدني العراقي: أمام العراق مخاطرٌ وفرصٌ معا. تكمن المخاطر في أن العديد من السياسيين فاسدون ولا يفكرون فيما هو أصلح للعراق، وإنما فيما يحقق منافعهم الخاصة. كما أن الميليشيات تمتلك الكثير من السلطة وتستطيع تهديد المواطنين. ولكن حين نفكر في الفرص، يمكن القول أن الشعب العراقي بدأ في إدراك أن العنف والقتل ليسا السبيل لحل أي مشكلات. إنهم يتخلون عن الطائفية.

كما أن الصراع المسلح وانتشار الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول عزز بالمثل من الشبكات الاقتصادية غير القانونية في جميع أنحاء المنطقة. في ليبيا، على سبيل المثال، استفادت الجماعات المسلحة من قدرتها العسكرية للانضمام أو بناء شبكات استغلالية، تتكون من أعضاء في الجهاز الإداري للدولة وسياسيين ورجال أعمال. هذه العصابات من الميليشيات بددت أموال الدولة وقامت بتعيين مناصب أساسية في شركات مملوكة للدولة (كولومبيه وآخرون 2018). في العراق وسوريا، رجال الأعمال الموالون للنظام وعشائرهم الممتدة يتورطون في التهريب والتجارة غير المشروعة من المناطق التي يسيطر عليها النظام إلى المناطق الي يتحكم فيها المتمردون، بالإضافة إلى الابتزاز على نطاق واسع والتحايل على العقوبات الدولية وتهريب المخدرات، كما تنتشر الشبكات القبلية غير الشرعية في المناطق الحدودية بين مصر وليبيا (مالمفيج 2018، هوسكين 2017). الشبكات الجديدة لرجال الأعمال من الميليشيات متورطة بشدة في اقتصاد الحرب غير الشرعية كما أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقوى الإقليمية الخارجية مثل إيران وحزب الله في حالة سوريا، أو المملكة العربية السعودية والإمارات في حالة اليمن وليبيا، وتعمل على المدى البعيد على تقويض المؤسسات الرسمية للدولة.

استبيان دلفي مع الخبراء الإقليميين: دخل الكثيرون في جدال عن الحدود في الشرق الأوسط وأنه قد تم رسمها بطريقة تعسفية. وهذا حقيقي في بعض أجزاء المنطقة، ولكنه صحيح أيضا بالنسبة لكثير من الأجزاء الأخرى من العالم. كما أنه من الصعب التكهن إذا كان رسم الحدود من جديد يمكن أن يؤدي إلى نتائج سياسية أفضل، ذلك لأن المجتمعات العرقية المختلفة متشابكة جدا في المنطقة. في الواقع، فإنها قد تؤدي إلى حالة عالية من عدم الاستقرار السياسي,

وباختصار، ترتبط الدول والجهات الفاعلة من غير الدول معا في علاقات معقدة إلى حد كبير: في بعض الأحيان، تكون الأخيرة في تنافس مع أو تعمل على تقويض قدرات الدولة؛ وفي أحيان أخرى، تدعم أو تشارك سلطة الدولة ووسائل العنف. ومع ذلك، لا يعني إضعاف مؤسسات الدولة (سيادة داخلية) أن نرى ما يناظره من تفكك للدولة القومية الإقليمية (سيادة خارجية). ورغم كثرة الجدل حول نهاية نظام سايكس- بيكو، فإن الصراعات الحالية التي تولدت في الانتفاضات العربية لم تكن أبدا تتناول تغيير طبيعة الحدود أو خلق دول جديدة، وإنما تهتم بتغيير طبيعة الحكومات.[9] يعد نظام الدولة الإقليمية - والهويات القومية التي تقوم عليه - أكثر مرونة مما كان مفترضا على نطاق واسع (ديل سارتو 2017 أ، فاوست 2017) على العكس، فما نراه هو نفاذية متزايدة أو ضبابية للحدود بين الدوائر المحلية والإقليمية. فعلى سبيل المثال، تسعى الجهات الفاعلة التابعة للدولة الفرعية للتحالف مع أنصار من الخارج للدعم المادي أو العسكري؛ والأنظمة المنشغلة ببقائها على قيد الحياة تجذب قوى خارجية نحو الصراع الداخلي، أو تتورط في تدخلات غير محسوبة أو محاولات تقويض شرعية الدول المنافسة. ستتم لاحقا مناقشة عواقب النفاذية لدى بعض الدول الأساسية في المنطقة.

2.1.1 التداعيات الإقليمية

كان لإضعاف العديد من الدول عواقب عميقة ليس فقط على العلاقات بين الدولة والمجتمع (بورساب وكولومبو 2017)، ولكن أيضا على شكل النظام الإقليمي، حيث نرى تكثيف التفاعل بين المستويات المحلية والإقليمية وإعادة صياغة ما يسمى الحرب العربية الباردة (صلوخ 2017: 600، هزبون 2018، كير 1971، فالبجورن وبانك 2012). وقد سهلت نفاذية العديد من الدول للجهات الفاعلة المحلية والجماعات المسلحة دعوة القوى الإقليمية إلى الداخل، والتوازن مع الخصوم المحليين عن طريق محاذاة الجهات الفاعلة الخارجية أو استخدام السندات العابرة للقوميات لكسب موارد ودعم خارجي. على العكس من ذلك، سعت القوى الإقليمية إلى تقويض منافسيها الإقليميين وإسقاط قوتهم من خلال دعم العملاء المحليين في الدول الضعيفة، وتعزيز الروابط العابرة للقوميات (العرقية والطائفية) بين الدول، وسعت إلى تشويه سمعة المنافسين عبر التعبئة العابرة للقوميات و/أو إسقاط القوى الفكرية عبر الدولة الفرعية أو الكيانات العابرة للقوميات.

في الأيام الأولى للانتفاضات العربية، استخدمت قطر قناة الجزيرة لحشد الدعم للتدخل الدولي وحركات المعارضة القريبة من جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا وسوريا ومصر. وبينما كانت كلٌ من السعودية وقطر تعطيان الدعم العسكري والمالي إلى مجموعات المعارضة المسلحة، ولكن سرعان ما ساندا الفصائل المتنافسة كنتيجة للتنافس الجغرافي السياسي فيما بينهما (عبود 2016، مالمفيج 2016 ب). وفي البحرين واليمن، أرسلت المملكة السعودية- التي تخشى النفوذ الإيراني واعتراضات شعبها- قوات أمنية إلى المنامة

[9] الاستثناء بالطبع هو الحكومة الكردية الإقليمية (KRGفي شمال العراق، والتي سعت للاستقلال عن العراق عقب الاستفتاء الذي جرى عام 2017، والدولة الإسلامية التي تسعى للخلافة التي تتجاوز الحدود بين الدول.

لقمع المتظاهرين، كما تواصل الرياض قيادة حربا شعواء ضد الحوثيين في اليمن. وبالمثل، فإن طهران خافت لأن سقوط نظام الأسد قد يكتب نهاية لعمقها الاستراتيجي في سوريا ولقدرة حزب الله على ردع إسرائيل. فأرسلت قوات القدس وعدة ميليشيات شيعية من مناطق بعيدة مثل باكستان وأفغانستان للقتال بجانب نظام الأسد، بالإضافة إلى حزب الله، الذي يحتاج إلى أسلحة وإمدادات عبر الأراضي السورية لمساندة موقفه الأوحد داخل موازين القوى غير المتوازنة في لبنان. كما تدخلت تركيا بكثافة- وبدرجة أقل منها إسرائيل- في سوريا. وقد قامت تركيا بذلك في البداية بجانب الجيش السوري الحر (FSA) والمجموعات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين لزيادة تأثيرها الإقليمي، وبعد ذلك لمنع وحدات حماية الشعب الكردي ((YPG، والذي لديه روابط قوية مع حزب العمل الكردستاني الكردي (PKK) في تركيا، وبذلك كسبت أراض دائمة وأخيرا استقلالية سياسية في شمال سوريا على طول الحدود التركية. والمفارقة أنه في العراق، أقامت أنقرة روابطا قوية مع الحزب الديمقراطي الكردي (KDP) وأن الحكومة الإقليمية الكردية في أربيل والتي تستغلها عائلة برزاني للتوازن مع منافسها المحلي، الإتحاد الوطني الكردستاني (PUK) والحكومة المركزية في بغداد، وكلاهما أقرب إلى إيران. ومن جانبها، فقد لعبت إيران بلا ريب دورا مؤثرا في السياسة والمجتمع العراقي منذ عام 2003 من خلال المؤسسات الدينية الشيعية ودعم الزعماء السياسيين الشيعة والميليشيات الشيعية، مما أدى إلى إبراز السلطة الفكرية وخلق عمق استراتيجي.

وقد خلقت الحروب وتفتيت سلطة الدولة المركزية العديد من العلاقات المتقاطعة وإمكانيات التدخل والتدخل غير المرغوب فيه لجميع الدول في المنطقة. ورغم أن معظم الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما زالت تتمتع بالسلطة وتمتلك آلة عسكرية قوية (انظر صورة 2)، ولم تعان من التمزق مباشرة بفعل الحروب على أراضيها، ولكنها مع ذلك تأثرت بعمق من الصراعات المختلفة في المنطقة. فقد ارتفع الحس الأمني لها، وبسبب الخوف من أن يربح خصومها اليد العليا في العلاقة بين السيد- العميل، فقد تورطت بنفسها في نفس اللعبة، وهو ما دفع الخصوم بطبيعة الحال إلى إتخاذ تدابير عكسية، وبالتالي تكرار المعضلة الأمنية الكلاسيكية (انظر أيضا لينش 2018).

صورة 2 | التعبئة العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: عدد الجنود لكل ألف من السكان

المصدر: البنك الدولي

2.2 عدم استقرار النظام ومرونة الاستبداد

في نفس الوقت، نجد أنظمة- حتى في الدول القوية نسبيا مثل المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر- منشغلة بشدة بأمنها الخاص وبتهديدات بقاء النظام. فمنذ الانتفاضات العربية، أصبح هناك عودة للحكم الاستبدادي والتعلم الاستبدادي؛ وكان الرجوع إلى السياسات غير الليبرالية في تركيا وإسرائيل سابقا للانتفاضات. يعتمد معظم الحكام الحاليين بشكل متزايد على القدرات القسرية وقمع الأصوات المعارضة والحد من حرية الصحافة ومجالات العمل في المجتمع المدني من أجل المناورة. ودخل نوعٌ من التعلم الاستبدادي حيز المفعول.[10]

رأى الحكام المستبدون مصير مبارك والأسد، وهم يعلمون الآن أن المحافظة على الأنظمة تقتضي القمع والعنف الجماعي (هايدمان 2007، لينش 2016 و2018، بوزراب وكولومبو 2017) في مصر، تمت استعادة النخبة الاقتصادية والعسكرية منذ عصر مبارك على نطاق واسع، وأصبحت حرية الصحافة غائبة تقريبا ويُقدر عدد المسجونين على خلفية سياسية بأكثر من 60000 شخصا.[11] وكما هو الحال في كل المنطقة، يتم وصم المعارضة والأصوات الاحتجاجية بالإرهاب. في تركيا، ابتعد أردوغان عن المُثل الديمقراطية الليبرالية، وفي المملكة العربية السعودية، تقترن الإصلاحات السطحية باعتقالات ومضايقات واسعة النطاق، على سبيل للناشاطات من النساء وللمحتجين السعوديين بالخارج بل وحتى فرض غرامات على التغريدات العادية التي لا يرد فيها ذكر مقاطعة قطر بصورة إيجابية (عزيزة 2019). الممارسات الإصلاحية المرائية التي يقوم بها ولي العهد محمد بن سلمان تعتبر صدى لما أسماه هايدمان باقتناع " التحديث الاستبدادي" وذلك قبل الانتفاضات العربية، حيث تنفتح الأنظمة بشكل ظاهري وتجري إصلاحات في قطاع مخصوص ومحدد، وفي نفس الوقت تضيق الخناق وتزيد القمع في قطاعات أخرى (هايدمان 2007).

هوس الأنظمة بالبقاء في السلطة زاد من كثافة الديناميات التي تتوازن فيها التهديدات المتوقعة لبقاء النظام مع السياسات الأجنبية الخاطئة وتبديل التحالفات بصفة مستمرة (جاوس 2003، روبين 2014). ومن الأمثلة على التشابك الوثيق بين دواعي القلق على بقاء النظام مع السياسات الخارجية، نذكر مقاطعة المملكة السعودية لقطر وحربها في اليمن، أو انشغال نظام السيسي بالإرهابيين وبالإخوان المسلمين الذي يمهدون الطريق لشن ضربات عسكرية على ليبيا أو التعاون مع إسرائيل في سيناء. ورغم أن إسرائيل مختلفة حتى الآن عنهم حيث لا تحكمها حكومة استبدادية، ولكن يمكن ملاحظة سمات مماثلة. الانشغال الشديد لحكومة نتنياهو بإيران وخلق شعور متزايد بعدم الأمن، سمح على سبيل المثال لحكومة الجناح اليميني الجديد لصرف الأنظار بعيدا عن النزاع الذي لم يصل لحل مع الفلسطينيين، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية و مما جرى في الآونة الأخيرة من اتهامات بالفساد ضد نتنياهو. وأخيرا، فإن "سياسة عدم الأمان" للحكومة الإسرائيلية (ديل سارتو 2017 ب) سمحت لنتنياهو بالبقاء في السلطة.

2.3 إضفاء الطابع الأمني الطائفي- العرقي

وإحدى السبل التي استطاعت الأنظمة من خلالها تدعيم قوتها ومحاولة ضمان بقائها، حتى قبل عام 2011، هي استغلال الهويات الطائفية من خلال التعامل مع مخاوف الإقصاء السياسي والمطالبة بحماية بعض القطاعات من السكان من غيرهم، أو استخدام الطائفية لتشويه سمعة الخصوم والمنافسين السياسيين، قام دعاة الطائفية والزعماء السياسيين بتعزيز قوتهم وتجاهلوا المطالبات بالإصلاح السياسي (هاشمي وبوستيل 2017: 5). بطبيعة الحال، ليست الطائفية جديدة على المنطقة. وقد تم برسوخ إضفاء الطابع المؤسسي لها في النظام السياسي اللبناني وشبكات العملاء، ومنذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، كانت هي السمة القوية للانقسام السياسي والمجتمعي في العراق، كما هو الحال مع الأسر الملكية مثل آل خليفة في البحرين وآل سعود في المملكة السعودية التي امتلكت زمام السلطة من خلال تكتيك فرق تسد الذي فرضته على السكان الشيعة لعقود (حداد 2011، صالوخ 2017، موور- جيلبرت 2016) . ولكن حتى وقت قريب، كانت "الطائفية" إلى حد كبير مرفوضة ومنفية من الخطاب الرسمي، لأن الزعماء السياسيين والموظفين الحكوميين يحرصون دائما على الموازنة الرقيقة بين استخدام استراتيجيات طائفية حاذقة والسعي في نفس الوقت لإحتواء الطائفية العلنية وإخفاء صوتها (سالاماندرا 2013، حداد 2011، مالمفيج 2019). ومع الدمار الذي أصاب دولة العراق في أعقاب الغزو الأمريكي وإضفاء الطابع المؤسسي على الطائفية في النظام السياسي العراقي الجديد، أخذت الطائفية في الانتشار على نطاق واسع. وأدى تفسخ الدولة العراقية إلى توفير مساحة شاسعة لخليط من المجموعات الجهادية العابرة للقوميات، والميليشيات الشيعية التي تساندها إيران ومجموعة من اللاعبين الدوليين الآخرين. وأخيرا، كما لاحظ هاينبوش، فإن الصراع العراقي امتد في المنطقة وساعد في انتشار الصراع الطائفي عبر الحدود القومية وحفز خطابا طائفيا جديدا (هاينبوش 2016).

بل يبدو أن الانتفاضات العربية قد ساعدت أيضا على توسيع وتعميق الطائفية (مالمفيج 2014، جاوس 2014 فالبجورن 2018). وفي البحرين، كما في سوريا، كانت المظاهرات في البداية عابرة للطائفية، حيث كان المتظاهرون يهتفون " لا سُنة ولا شيعة، نحن كيانٌ واحد". ولكن حكومة خليفة ووسائل الإعلام التابعة للدولة روجت بمهارة الرواية القائلة أن هذه كانت انتفاضات شيعية دبرتها طهران، وأن المتظاهرين ليسوا سوى خونة ومثيري شغب من الشيعة الذين يستهدفون السنة (ماثييزين 2017: 208، موور- جيلبرت 2016). وهو ما أثبت فاعليته وخلق نبوءة ذاتية التحقق، لأن المتظاهرين السنة ظلوا في بيوتهم وتقدمت القوات الأمنية التابعة للمملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة ، وأطلقت أعنف حملة في تاريخ البحرين (ماثييزين 2017). وفي أعقاب الانتفاضات، بالغت

[10] حتى في عام 2007، لاحظ هايدمان (2007: 2) أن : " الدروس والاستراتيجيات التي تنشأ في نطاق الشرق الأوسط وفي خارجه، تنتشر بعد ذلك عبر المنطقة وتسافر من نظام إلى نظام وتخضع للتعديل أثناء العملية. تتعلم الأنظمة بعضها من بعض، عادة من خلال التشارك في الخبرات بطريقة صحيحة [...مثال] الوفود التي تسافر من بلد لآخر لمناقشة قضايا مثل كيفية إدارة الانترنت، والاستجابة لضغوطات الإصلاح السياسي، وتأكيد الاستقلالية المالية للأنظمة".

[11] وفقا لهيومان رايتس واتش (2019)

المملكة العربية السعودية نفسها في الفروق الطائفية داخل المملكة كنوع من استراتيجية الثورة المضادة لمنع المنصات غير الطائفية القومية من التطور (الرشيد 2017: 143). حتى في الدول التي تخلو من مجموعات أقلية طائفية مهمة، مثل مصر والأردن، كان هناك هجوم عرضي على الشيعة وخطابات متصاعدة معادية للشيعة على منصات التواصل الاجتماعي (فالبجورن 2017: 53). وبالإضافة إلى خطاب الكراهية الطائفي وترويج الخوف عبر الانترنت، هناك مجموعات جهادية سنية، مثل حياة تحرير الشام في سوريا والمجموعات المحلية التابعة للقاعدة والدولة الإسلامية سابقا، والتي تورطت في ممارسات وخطابات طائفية متطرفة، والتي ترى الشيعة كأنهم مرتدون وبالتالي يكون قتلهم مشروعا (*التكفير*). وعلى النقيض من ذلك، فإن تعبئة الميليشيات الشيعية العابرة للقوميات من مناطق بعيدة جدا مثل باكستان وأفغانستان للقتال في ساحات المعارك في سوريا والعراق قد زادت من الإدراك والمخاوف السنية من الحصار في بلادهم.

لقد شهدنا إذن عن كيفية تحويل الهويات الطائفية بصفة متزايدة إلى أن تكون ذات طابع أمني، حيث يتم التعبير عنها أنها إما تحت التهديد أو أن تكون هي مصدر التهديد (مالمفيج 2014 و2016 أ، درويش وفخوري 2016)، مع هذا الاستخدام الشرعي للوسائل الاستثنائية مثل العنف والقمع المتعسف (ويفر 1995). على الرغم من أن إضفاء الطابع الأمني على الهويات الطائفية هو أمرٌ مقصود بهذا المعنى، فإنه بمجرد تحريره، تبني الطائفية حقائق اجتماعية صلبة ونبوءات قابلة للتحقيق ذاتيا. ينتهي ترويج الخوف والإقصاء الطائفي إلى خلق ديناميات مجموعة تخلد نفسها داخليا وخارجيا وعلاقات اجتماعية يصعب استعادتها، كما رأينا في العراق وسوريا (هاينبوش 2016، فيليبس وفالبجورن 2018). في سوريا عام 2011، وصم نظام الأسد فعليا المتظاهرين والمعارضة أنهم إسلاميون من الطائفة السنية وإرهابيون، يريدون إقامة حكم أغلبية سنية، بينما *شبيحة* النظام [12] يرسلون حقائب رملية إلى القرى العلوية بزعم حمايتها من الغضب السني- مما يؤسس بالتالي مخاوف طائفية بين مجموعة الأقليات ويخلق من جديد نبوءات تتحقق بنفسها (سالاماندرا 2013). أدت المعضلة الأمنية الكلاسيكية إلى المزيد من أشكال العنف الطائفي مع بعض المذابح السنية عام 2012 (فيليبس وفالبجورن 2018) في الوقت الذي تولدت فيه دوامة من العنف الطائفي. واليوم، يعد الجيل الجديد من الجنود والميليشيات الذين خاضوا القتال في سوريا أكثر انفتاحا على الطائفية، ويبدو أنهم أقل وعيا بالروايات الرسمية السابقة عن "فسيفساء" القومية السورية من الهويات العرقية- الطائفية (مقابلة المؤلف مع مقاتلي الجيش الحر السوري، سبتمبر 2017 ، ومقابلة مع سامر يزبك، 2015).

وهكذا، فإن إضفاء الطابع الأمني الطائفي لا يخلو من المخاطر. وبينما تستغل الأنظمة ودعاة الطائفية إضفاء الطابع الأمني للهويات الطائفية لزيادة قاعدة قوتهم، فإن هذا التلاعب بالهويات قد يؤدي، في نوع من المفارقة، إلى تقويض قوتها وشرعيتها على المدى البعيد (كذلك ديل سارتو 2018). في سوريا، على سبيل المثال، قد يجد نظام الأسد صعوبة في كبح نفوذ الميليشيات الشيعية في مرحلة ما بعد الصراع والمصالحة القادمة؛ وفي العراق، أصبحت النظرة إلى الحكومة على نطاق واسع أنها طائفية (حتى بالنسبة إلى بعض الأحزاب الشيعية والزعماء الدينيين) وأنها بالتالي بلا شرعية. وعلاوة على ذلك، فإن إضفاء الطابع الأمني على الهويات العرقية والدينية يخلق العداء ويصنع مجتمعات خائفة تتصادم مع أفكار الحقوق الفردية والمواطنة والعمومية مما يؤدي إلى مثالب الأقليات العرقية والدينية على المدى الطويل. في البحرين وسوريا، ربما نجح الحكام الحاليون في زيادة خطورة التقسيمات الطائفية إلى الحد الذي أصبح فيه من غير الواضح هل سيكون بمقدرتهم التغلب على موقف المجتمعات الممزقة وغير المستقرة، والتي تطاردها الشكوك والاضطرابات (موور- جلبرت 2016).

[12] أي "الأشباح" باللغة العربية، وهي عصابات مدنية أو ميليشيات موالية لحكومة الأسد تم استغلالها بعد 2011 لتخويف وقمع المعارضة والاحتجاجات.

3. الديناميكية الإقليمية: الاستقطاب ونماذج المحبة والعداوة والتحالفات والتحولات الجغرافية السياسية.

على الرغم من أن الديناميات الإقليمية تتشكل باستمرار وفقا لعوامل محلية وعالمية، فإنه يجب تحليل ملامح النظام الإقليمي (والتحديات التي قد يواجهها) كظواهر مستقلة إلى حد كبير. غيرت الانتفاضات العربية في 2011 وما قبلها، بالإضافة إلى الغزو الأمريكي للعراق في 2003 نماذج الاستقطاب والصداقة/ العداوة والتعاون الإقليمي. الأقسام التالية تقيّم كثافة وطبيعة هذه التغييرات بالإضافة إلى تحويل مراكز الثقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

3.1 نماذج الأقطاب المتعددة: ما وراء المواجهة السعودية الإيرانية

وفقا لبوزان وويفر (2003)، عدد القوى الإقليمية تحدد قطبية أي تجمع أمني إقليمي. وهكذا، فهناك مناطق أحادية القطب(مع سلطة مستبدة سائدة)، ومناطق ثنائية القطب (تتأسس حول التنافس بين قوتين) ومناطق متعددة الأقطاب. وقد اقترنت الأقطاب المتعددة بكلٍ من الصراع بين أعضائها والاستقلال في مواجهة القوى العالمية (ليك ومورجان 1997). يُنظر إلى غياب سلطة إقليمية سائدة أو مهيمنة (لوستيك 1997) بالإضافة إلى تدخل القوى الإقليمية العظمى، على أنه السبب في إنتاج أشكال مختلفة من عدم الأمان (مقديسي 2017، مقديسي وآخرون. 2017، حزبون 2018).

> ***مقابلة مع خبير في قطر.*** لم يعد هناك لاعبون سائدون أو مهيمنون. هناك العديد من الجهات الفاعلة التي تنافس بعضها البعض وهذا يجعل النتائج السياسية غير قابلة للتوقع.

لتقييم طبيعة ومدى التغييرات في نظام الأقطاب المتعددة في الشرق الأوسط منذ عام 2011، نحتاج لمناقشة مفهوم الأقطاب المتعددة كي نأخذ في الاعتبار ليس فقط عدد الأقطاب، ولكن أيضا طبيعة القوى الكبرى ونوعية التفاعلات فيما بينها. وهذا يقتضي النظر في إذا ما كان هناك تسلسل هرمي بين هذه الأقطاب (أورجانسكي 1958 وليك 2009)، وتحليل التغييرات في السلطة المادية والسلطة الفكرية للجهات الإقليمية الفاعلة وتقييم القدرات على نشر السلطة (نولته 2010: 883، هآس 2014). يحتاج مثل هذا التحليل إلى مراعاة التغييرات فيما يتعلق بالطموح والقدرة على ترجمة هذا الطموح إلى تأثير إقليمي (ستيفن 2002، أونيس وقطلاي 2013) والعلاقة المتطورة بين القوى الإقليمية والنظام العالمي (هيوريل 2016). وعلاوة على ذلك، ولالتقاط بعض التغييرات الأخيرة التي شكلت النظام الإقليمي، يجدر التمييز بين مختلف أنواع القوى الإقليمية. يجب أن نميز بين (1) القوى الإقليمية الكاملة، (2) القوى الإقليمية المحددة و(3) القوى الإقليمية التقريبية. *القوى الإقليمية الكاملة* لديها نصيب في مختلف الصراعات أو صور التعاون في جميع أنحاء المنطقة وهي تجمع بين أدوات القوى الصلبة والناعمة. تمارس *القوى الإقليمية المحددة* تأثيرا واسعا في المنطقة، ولكنه يقتصر فقط على بعض المجالات المحددة (السياسية والأمنية والاقتصادية والفكرية). وعلى النقيض من ذلك، فإن تأثير القوى الإقليمية التقريبية يكون مقيّدا بواحدة من الأنظمة الإقليمية الفرعية (مثل دول المغرب العربي ودول المشرق ودول الخليج)؛ هذه القوى الإقليمية قد تحتفظ ببعض التأثير في مواجهة جيرانها الأقربين، ولكنها تلعب دورا بسيطا في الصراعات الإقليمية الأساسية.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمثل نظاما متعدد الأقطاب نتيجة وجود خمسة دول على الأقل تدعي أو تتصرف كأنها قوى إقليمية كاملة: المملكة العربية السعودية ومصر وإسرائيل وإيران وتركيا. تُعرف دائما المواجهة بين المملكة العربية السعودية وإيران أنها القائد الأساسي في السياسات الجغرافية الإقليمية في الوقت الحاضر. ومما لا شك فيه أن كلا من الرياض وطهران قد استخدما وكلاءهما المحليين (والمعينين جزئيا حديثا) ليس فقط لكسب التأثير الإقليمي ولكن أيضا لمنع المنافسين من أن يحذوا حذوهما (انظر، من بين آخرين: نصر 2007، صالوخ 2013، عبده 2017). إن التركيز على مركزية العداوة بين الرياض وطهران، والتي اشتدت منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، يميل إلى التأكيد على أن الديناميات ثنائية القطب تكتسب أرضية، وهو ما يعزز إمكانية الصراع في المنطقة. وبينما زادت كل من إيران والمملكة العربية السعودية من نفوذها الإقليمي بعد 2011، إلا أن التغييرات في النظام الإقليمي ليست مرتبطة فقط بشدة التنافس الإيراني- السعودي ولكن أيضا تنامي الطموح والقدرة لدى عدد من اللاعبين الإقليميين على إظهار السلطة. ولنأخذ تركيا كمثال. بعدما تحولت إلى سلطة إقليمية كاملة، بدأت أنقرة في إظهار تأثيرها في المناطق التي كانت قليلة التواجد فيها حتى الآن، مثل دول المغرب. وقد انخرطت تركيا بشدة أيضا في أزمة مجلس التعاون الخليجي (GCC) والتي شملت نشر قوات تركية إضافية إلى قطر عام 2017. وفي نفس الوقت، بدأت قطر والإمارات العربية المتحدة التصرف كسلطة جوهرية وسلطة إقليمية كاملة، واللجوء إلى أدوات السلطة الصلبة والناعمة وممارسة تأثير سياسي قوي خارج حدودهما المباشرة.

> ***مقابلة مع سياسي معارض في لبنان:*** الجهات الفاعلة التقليدية والأكثر تأثيرا في المنطقة هي المملكة السعودية وإيران. لقد قاما بتشكيل المنطقة وما زالا يعملان على تشكيلها. ولكن هناك جهات فاعلة جديدة. واحدة منهم هي الإمارات العربية المتحدة نتيجة سياساتها الطموحة ورغبتها في توسيع سيطرتها في المنطقة.

وعلى النقيض من ذلك، منذ عام 1970، بل وأكثر من ذلك منذ عام 2011، خفضت مصر من قدرتها على القيادة وإظهار تأثيرها خارج نطاق جيرانها المباشرين (ليبيا ودول حوض النيل وفلسطين وديناميات شرق البحر المتوسط) وكسلطة إقليمية محددة، فإن مصر تعد جهة فاعلة ثانوية إذا تعلق الأمر بسوريا واليمن والعراق ودول المغرب (باستثناء ليبيا). كما أنه منذ عام 2011، تضاءل الاستقلال المالي للقاهرة عن دول الخليج المانحة بصورة ملحوظة. وختاما، وكنتيجة للتحولات الجغرافية السياسية العظمى التي وقعت عامي 2003 و2011، فإن البلاد التي اعتادت أن تلعب دورا إقليميا قويا أصبحت خاضعة لجدول أعمال قوى إقليمية أخرى وتغلب المنافسون الجيوسياسيون عليها. والعراق وسوريا هما أفضل الأمثلة على ذلك.

> ***مقابلة مع موظف في الإتحاد الأوروبي EU:*** الأوزان الجديدة نسبيا في المشهد الإقليمي هم أولئك الذين اعتادوا أن يكونوا ممولين على أحسن تقدير وأصبحوا اليوم هم اللاعبين: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. والسؤال هو هل سيدوم الدور الجديد طويلا.

وفي المقابل، فإن ديناميات القطبية في دول المغرب كانت مستقرة إلى حد كبير رغم التغييرات الكبرى التي جرت على مستوى علاقات الدولة- المجتمع وانهيار إحدى دول المنطقة وهي ليبيا. وقد أدى التنافس الطويل بين الجزائر والمغرب إلى ديناميات ثنائية القطب قوية ودائمة ولم تتعرض لأي تغيير يذكر بسبب التحولات الجغرافية السياسية في الشرق الأوسط (لوناس وميساري 2018، هيرناندو دي لارامينديي 2018).

وهكذا، بينما كانت المنافسة بين المملكة العربية السعودية وإيران تسبق الانتفاضات العربية، فإن الأخيرة أدت إلى حدة هذه المنافسة. علاوة على أن انتفاضات 2011 حفزت طموحات ورغبة عدد من اللاعبين الإقليميين الإضافيين لنشر الوسائل المادية والفكرية لإظهار تأثيرهم، كما هو الحال بالنسبة إلى تركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة. وقد فقدت جهات إقليمية فاعلة ولا سيّما سوريا وليبيا وبدرجة أقل مصر تأثيرها بعد 2011. ولكن بدلا من توجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو الثنائية القطبية إيران- السعودية، ما زالت المنطقة تشهد نظاما متعدد القطبية، والذي قد يكون متميزا أنه متعدد القطبية "مفتت " أو "تنافسي" (هاينبوش 2014: 51، كاوش 2014). وتتسم نماذج الصداقة والعداوة بانشقاقات متداخلة عديدة، والتي تفاقم أو تعادل أحدها الأخرى، كما سيجري توضيحه في القسم التالي.

3.2 نماذج الصداقة والعداوة: الانشقاقات المتداخلة والمتعددة المستويات

تُلمح نماذج الصداقة والعداوة إلى كوكبة من الصداقات والبغضاء بالإضافة إلى القضايا المخصوصة التي تشعل فتيل النزاع أو التعاون بين الجهات الفاعلة. كما لاحظه بوزان وويفر (2003: 50)، تتأثر هذه النماذج للصداقة والعداوة بعوامل خلفية متعددة مثل التاريخ والثقافة والدين والجغرافيا، ولكنها إلى حد كبير تعتمد على المسار وتتحول بالتالي إلى أفضل تفسير خاص بها". ومن هذا المنظور، فإن الصداقة تشير إلى العلاقات التي تتراوح من الصداقة إلى توقعات الحماية والدعم، وعلى النقيض من ذلك، فإن العداوة تشير إلى علاقات الخوف والبغضاء وانعدام الثقة. يمكن بناء الأنظمة الإقليمية حول نموذج سائد للصداقة والعداوة أو مجموعات منهما. وتتميز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالأخيرة.

تدور أهم الانشقاقات حول مسألة قبول إسرائيل كلاعب إقليمي، والتفتيت العرقي- الديني والصدام الأيديولوجي بين من يتقيّدون بالوضع الراهن ومن ينادون بمراجعته أو القوى الثورية. يقوم هذا القسم بتقييم ثلاثة تغييرات أساسية في الطريق التي تشكل بها الانقسامات نماذج الصداقة والعداوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2011. وهي: (1) الانفتاح المتنامي لبعض الجهات الفاعلة الإقليمية لإقامة روابط مع إسرائيل والاعتراف العلني بوجود مصالح مشتركة معها؛ (2) الطائفية وإضفاء الطابع الأمني على الهويات؛ (3) العداء الأيديولوجي بين داعمي التحولات السياسية (ويرتبطون غالبا بمساندة المجموعات المتصلة بجماعة الإخوان المسلمين) والمدافعين عن الوضع الراهن. وهؤلاء يرتبطون غالبا برؤية الإخوان المسلمين كتهديد محلي.

3.2.1 الصراع العربي الإسرائيلي ومعيار الوحدة العربية

وصلت الوحدة العربية وفكرة الإتحاد العربي لأوجها في الخمسينيات والستينيات، وساعدت كقوة تدعيم قادرة للداخل العربي والسياسة الإقليمية في الشرق الأوسط (جانكوفيسكي وجيرشوني 1997، بارنيت 1998، داويشا 2003). وبطبيعة الحال، وفي الواقع، فإن فكرة أن تكون" المصالح العربية" لها أسبقية على مصالح الأقاليم التي تحددها الدول العربية، وأنه في النهاية، جميع الأراضي الناطقة باللغة العربية يجب أن تندمج في دولة واحدة عربية قومية، هذه الفكرة كانت محل نزاع شديد. [13] وقد تصادمت وجهة النظر الأخيرة، والتي حافظت عليها ما يسمى بالجمهوريات الاشتراكية بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر مع تفضيلات الأسر الملكية العربية، كما جاء بتحليل مالكوم كير (1971) فيما أطلق عليه واشتهر باسم " الحرب العربية الباردة". واشتركت الممالك العربية بصورة أكثر اعتدالا في القومية العربية على أحسن تقدير، واقتصرت على التعاون والتضامن العربي بين الدول. في الحقيقة، كانت الوحدة العربية في الساحة السياسية العربية في تلك السنوات، أداة لإضفاء شرعية على طموحات الزعامة داخل نظام الدول العربية ولتبرير تطلعات الهيمنة الإقليمية، والتي كان ناصر بطلا لها. أخفت الصراعات من أجل زعامة الوحدة العربية الهشاشة المتأصلة للدول، وقادت إلى نشوب صراعات، وبررت الهجمات المتبادلة على السيادة، وربما تكون للمفارقة قد أضعفت من نظام الدولة العربية (صولينجين

[13] الاندماج بين مصر وسوريا داخل الجمهورية العربية المتحدة عام 1958 كان مثالا للتطلعات نحو وحدة الأراضي، ولكن التجربة دامت لمدة ثلاث سنوات فقط.

2007: 771، -2، بارنيت 1998). ولكن تضامن الإتحاد العربي، والتي كانت القضية الفلسطينية في المركز منها، كانت فكرة رنانة بين الشعوب العربية، وبالتالي كانت تهيئ السياسة الخارجية لكثير من دول المنطقة- وغالبا ما كانت ضد المصالح القومية المحددة بدقة (مثل جانكوفيسكي 1997، بارنيت 1998: 158 الصفحات التالية). لكن إجمالا، أظهر تاريخ الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني أن التزام الزعماء العرب نحو القضية الفلسطينية كان بشكل عام التزاما حنجوريا أكثر منه حقيقيا (مثل تيسلر 2009).

كانت هزيمة القوات العربية أمام إسرائيل عام 1967 بمثابة بداية النهاية للوحدة العربية العلمانية (عجمي 1998، داويشة 2003). وقد أشارت الأحداث اللاحقة، مثل الصفقة المصرية المنفصلة عام 1979 للسلام مع إسرائيل والغزو العراقي للكويت عام 1990 إلى أن الأنظمة العربية لم تعد مجبرة على فكرة الوحدة والتضامن العربي- على الرغم من التشدق بها أحيانا. وقد استمر هذا التطور منذ عام 2000 مع بعض الأنظمة العربية (وخصوصا مصر والأردن والمملكة العربية السعودية) حيث تُحمل حزب الله اللبناني مسئولية الحرب مع إسرائيل عام 2006. شهدت الحروب الثلاثة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة الذي تحكمه حركة حماس تكرارا لهذه الانقسامات العربية الداخلية: اتهمت المملكة العربية السعودية ومصر حماس أنها أصبحت لعبة إيران. ومع ذلك وفي نفس الوقت، بعد عام 1967، ظلت مسألة فلسطين مؤثرة على السياسات الإقليمية حيث شهدت على تكوين وإعادة تكوين هذه الدول والجهات الفاعلة من غير الدول التي تُعرف نفسها بأنه جزءٌ من " محور المقاومة" ضد الحكم الإسرائيلي الدائم للفلسطينيين. وقد أطلق الغرب عليهم لقب الدول أو المجموعات " الأصولية" أو "المتطرفة". ويشمل هذا المحور إيران وسوريا تحت نظام الأسد وفصائل فلسطينية مختلفة (معظمها إسلامي) وحزب الله اللبناني (مثل مقديسي 2018).

بعد الانتفاضات العربية، استمر تفتيت نظام الدول العربية وتناقص أهمية معيار الوحدة والتضامن العربي، مع الحرب السورية والأزمة بين قطر والسعودية، وربما هما أبرز الأمثلة التوضيحية. فقد الصراع العربي الإسرائيلي، وخصوصا مسألة فلسطين، " القضية الأساسية للاهتمامات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على مدى قرن من الزمان" (مقديسي 2018: 3)، أهميته كعامل أساسي كبير في سياسات الشرق الأوسط؛ إنه لا يزال يلعب دورا ولكنه لم يعد في بؤرة الاهتمام. كما أن المواقف العربية المشتركة حول كيفية حل الصراع العربي- الإسرائيلي، مثل تلك المذكورة في خطة السلام العربية عام 2002 لم تعد مهمة كذلك. ومن تداعيات الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وخصوصا العداء المتنامي بين المملكة العربية السعودية وإيران، يأتي تعظيم الانقسامات بين السنة والشيعة، والتي من خلالها يمكن تفسير تأجيج السعودية للطائفية كاستراتيجية استباقية مناهضة للثورات في مواجهة الانتفاضات العربية (الرشيد 2017). وفي الوقت ذاته، لم تعد معاداة الصهيونية سمة مميزة كبرى للسياسات العربية. بل إن العداء المشترك نحو إيران وحلفائها أرسى تقاربا جديدا بين إسرائيل وعددا من الدول العربية في المنطقة، لا سيّما المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة وبعض الملكيات الصغيرة في دول الخليج.

> ***مقابلة مع خبير أجنبي في قطر.*** أحد العناصر الأساسية التي ستغير المنطقة هو التحالف العربي- الإسرائيلي الجديد في مواجهة إيران.

وفي السياق ذاته، زار وفدٌ بحريني غير حكومي يحمل علامة " هذا هو البحرين" القدس في ديسمبر 2017 (هندرسون 2017)، وفي نفس الشهر أخبر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الرئيس الفلسطيني محمود عباس بقبول خطة السلام الأمريكية غير الرسمية التي تتبنى أولويات حكومات الجناح اليميني الإسرائيلي (برنارد وآخرون 2017). [14] وبينما لا يوجد (حتى الآن) علاقات دبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل، فإن العلاقة بين الرياض والحكومة في القدس أصبحت بلا شك أكثر دفئا، وكذلك بسبب العلاقة بين ولي العهد السعودي الشاب المفرط في الثقة بنفسه وبين جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكي ترامب ومستشاره في الشرق الأوسط، وهو بالمثل شاب عديم الخبرة. وكوشنر قريب من وجهة نظر رئيس الوزراء نتنياهو. في مطلع عام 2018، صرح ولي العهد السعودي القوي في لقاء له مع مجلة *ذا أتلانتيك* أن " هناك الكثير من المصالح المشتركة لنا مع إسرائيل" وأن " لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين الحق في امتلاك أراضٍ خاصة بهم" (جولدبرج 2018)- وهي تصريحات غير مسبوقة من زعيم عربي لا تزال بلاده رسميا في حالة حرب مع إسرائيل. وفي أكتوبر 2018، قام نتنياهو برحلة غير معلن عنها إلى عمان والتقى السلطان قابوس. [15] وبعد عدة أيام، زار وزير الثقافة والرياضة الإسرائيلي ميري ريجيف أبو ظبي لحضور مسابقة دولية للجودو، وتم عزف السلام الرسمي الإسرائيلي على خلفية فوز لاعب جودو إسرائيلي بالميدالية الذهبية (كتزير 2018). وقد استضافت بالفعل الإمارات العربية بعثة دبلوماسية إسرائيلية معتمدة لدى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في أبو ظبي (هندرسون 2017). وفي يناير 2019، في مقابلة مع برنامج "60 دقيقة" لقناة CBS الشهيرة، اعترف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالتعاون المخابراتي والعسكري المستتر مع إسرائيل أكثر من أي وقت مضى، والذي يشمل مئات الضربات الجوية الإسرائيلية السرية ضد المتمردين المصريين في شبه جزيرة سيناء (كيركباتريك 2019). [16] ومن اللافت للنظر أيضا أن قرار الرئيس الأمريكي ترامب لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في مايو لاقى استنكارا فاترا من القادة العرب.

وفي الحقيقة، حققت إسرائيل مزايا عديدة من التطورات الإقليمية منذ الانتفاضات العربية. فبالإضافة إلى العلاقات الطيبة مع المملكة العربية السعودية والملكيات في الخليج (والعداء المشترك لهم نحو إيران)، لم يعد نظام الأسد يمثل تهديد لإسرائيل (بفرض أنه كان

---

[14] " وهذه الخطة للسلام" تنص ظاهريا على دولة إسرائيلية بدون أجزاء متجاورة من الضفة الغربية وسيادة محدودة على أراضيها وألا تكون القدس الشرقية هي العاصمة؛ وبدون إخلاء للمستوطنات الإسرائيلية: وبدون حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

[15] رئيس الوزراء الإسرئيلي نتنياهو يلتقي السلطان قابوس في رحلة مفاجئة إلى عمان"، الجزيرة، 26 أكتوبر 2018، http://aje.io/nezwd.

[16] وقد حاولت مصر فيما بعد وقف إذاعة البرنامج، ولكن لم تفلح في ذلك.

كذلك من قبل)؛ [17] وحزب الله أصبح منشغلا بالقتال في سوريا؛ ومصر تحت حكم السيسي تشارك إسرائيل في بغض حماس. بطبيعة الحال، تشعر إسرائيل بالقلق إزاء وجود حزب الله والقوات الإيرانية بجوار الأراضي السورية، خصوصا قريبا من حدودها، لا سيّما مع خبرة القتال العريضة التي اكتسبها حزب الله في سوريا. ومع ذلك، فإن موقف إسرائيل في النظام الإقليمي قد أصبح أقوى بدون شك. وتم إضعاف النداء الشعبي لـ" محور المقاومة"، خصوصا بسبب تورط إيران وحزب الله في الحرب السورية بالإضافة إلى الصراع الدائر في سوريا نفسها. وأخيرا وليس آخرا، سياسات حكومة الجناح اليميني الإسرائيلية أصبحت الداعم الكامل لإدارة الولايات المتحدة في عهد الرئيس ترامب (كيرو وديسي 2019).

ولكن بينما لم تعد خطط الوحدة العربية التي قد تؤدي إلى تغييرات كبرى في نظام الدولة الحالي هدفا للقادة العرب، فإنه من السابق لأوانه إهمال البعد العربي من السياسة الإقليمية الكلية، كما طرحه فالبجورن وبانك للمناقشة بصورة مقنعة (2012). فما زالت الإشارة إلى " القضية العربية" مهمة للقادة العرب، مع دخول الدولتين غير العربيتين، إيران وتركيا، ميدان المعركة للسياسة العربية/ الإقليمية مع تقديم نفسيهما على أنهما المدافعين الحقيقيين عن الفلسطينيين. ثانيا، أخذت الجهات الفاعلة من غير الدول، لا سيّما حزب الله وحماس، دور البطولة في القضية الفلسطينية. ثالثا، على عكس الميراث العلماني للوحدة العربية في الخمسينيات والستينيات، فإن البعد العربي للسياسة في الشرق الأوسط يتجذر بصورة متزايدة في الخطاب الديني/ الإسلامي. وأخيرا، وربما كان الأهم، أن معايير التضامن العربي والقضية الفلسطينية ما زال يتردد صداها بين الشعوب العربية. وردود الأفعال القوية للشعوب العربية إزاء الحرب إسرائيل ضد حزب الله اللبناني في عام 2006 وعلى قطاع غزة الذي تحكمه حركة حماس في 2008 و2009 دليلٌ على ذلك (فالبجورن وبانك 2012). وفي سياق دور وسائل التواصل الاجتماعي وسوق الإعلام العربي المشترك، فإن الانتفاضات العربية وتداعياتها كانت دليلا إضافيا على الترابط المجتمعي والثقافي للشعوب العربية، والتي تبدو أنها فقط في زيادة (أيضا نوبل 2008 ولينش 2016). وفي الواقع، فإن الأهمية المتزايدة للقمر الصناعي العربي ووسائل التواصل الاجتماعي خلال العقد (العقود) الأخيرة قد خلق " غرفة صدى"، حيث لا يزال التضامن العربي والقضية الفلسطينية يمثلان قضية هامة. الدعم الشعبي للفلسطينيين لا يزال متواصلا رغم تبديل التحالفات الإقليمية على مستوى الدولة (أيضا مقديسي 2018: 2). الأهمية المستمرة للقضية الفلسطينية بين الشعوب العربية تشير (مرة أخرى) إلى الانفصال المتزايد دوما بين الأنظمة العربية وبين الشعوب- " انقسام الأنظمة- الشعوب"، الذي حدده بعض المثقفين منذ عقد مضى (لينش 2006).

يعتبر إضعاف معايير الوحدة العربية، والأهمية المتناقصة للصراع العربي- الإسرائيلي عموما والمسألة الفلسطينية على وجه التحديد بالنسبة إلى السياسة الإقليمية على مستوى الدولة، وتبديل مواقف عدد من الدول العربية فيما يخص العلاقات مع إسرائيل -هي تغييرات مهمة داخل نطاق النظام الإقليمي الحالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. العلاقات ذات الطابع المؤسسي بين إسرائيل وعدد متزايد من الدول العربية- التي ليست في جوار مباشر مع إسرائيل- تشير إلى تغيير في النظام الإقليمي. وبعبارة أخرى، سنشهد تحولا جذريا في النظام الإقليمي إذا أصبحت العلاقات الرسمية مع إسرائيل هي المعيار، أو إذا لم تعد فلسطين بعد ذلك هي المحرك للرأي العام العربي.

3.2.2 إضفاء الطابع الأمني الطائفي على نطاق إقليمي

على المستوى الإقليمي، استخدمت الدول والجهات الفاعلة التابعة للدولة الفرعية بالمثل سياسات الهوية الطائفية في صراعات القوى مع الدول الأعداء، وأداة قوية للتعبئة العابرة للقوميات. السياسات والصراعات المعتمدة على الطائفية قدمت فرصا واسعة للتدخل التنافسي والتدخل غير المرغوب فيه. على سبيل المثال، توسعت المملكة العربية السعودية في استخدام الإقصاء الطائفي لتحريك العملاء المحليين في مناطق الصراع في اليمن والعراق أو سوريا وكطريقة لتشويه سمعة إيران (مثل جاوس 2014: 5، أيوب 2013، هاشمي وبوستيل 2017: 21). وقد اشتركت إيران وحزب الله بالمثل في ترويج الخوف الطائفي لتحريك المقاتلين الشيعة للحرب وجمع الدعم لتدخلاتهم، بينما محاولة نزع الشرعية عن المملكة العربية السعودية والجهات الفاعلة المرتبطة بالرياض عن طريق وضعها في إطار تعبيرات طائفية مثل الوهابيين والمتطرفين السنة أو ما يسمى *التكفيريين* (انظر أيضا مالمفيج 2019). وهذا فرق مهم بالمقارنة بعصر ما قبل 2011، حيث نجحت إيران في توظيف " أدبيات محور المقاومة" وكثيرا ما قللت من أهمية الفروق بين السنة والشيعة. وأيضا تركيا، التي كانت تمتنع عادة عن إضفاء الشرعية على السياسات الإقليمية بالمصطلحات الطائفية، أصبحت تلجأ إلى اللغة الطائفية بشكل متزايد، تماما مثل الشبكات الجهادية ووسائل التواصل الاجتماعي التي وسعت من نطاق وجهات النظر الطائفية على مستوى العالم. يمكن أن نرى عددا متزايدا من القوى الإقليمية التي تستخدم لغة طائفية أكثر وضوحا، مع تليين ما كان يوما ما " المحرمات الطائفية" مترسخ أو معيار غير طائفي يقيّد استخدام الطائفية العنيفة في المنطقة (حداد 2011، مالمفيج 2019).

أدى التدخل على أساس طائفي والتعبئة العابرة للقوميات إلى زيادة نماذج الصراع في المنطقة وتفاقم نفاذية الدول (هاينبوش 2016). وبالتوازي مع مجموعات الدول الفرعية، ساهمت القوى الإقليمية في تقويض نظام الدول وضبابية الحدود بين الدوائر المحلية والإقليمية، لأن الدول المختلفة والجهات الفاعلة من غير الدول ترتبط مع بعضها البعض من خلال ديناميات وفئات هوية قوية (انظر أيضا ديل سارتو 2019). ولكن هذا الطريق له إتجاهان: على سبيل المثال، ديناميات الصراع الطائفي في سوريا واليمن أو العراق ساهم في تكثيف المنافسة بين المملكة العربية السعودية وإيران والحلفاء التابعين لهما، مما يؤدي إلى تعميق الصراعات الإقليمية وخطوط العداوة. بينما هناك أوجه شبه واضحة مع الحرب العربية الباردة لحقبة الخمسينيات والستينيات، حيث استُخدمت أيديولوجيات الوحدة العربية الثورية والاشتراكية العربية على نفس النحو للتعبئة العابرة للحدود والتدخل والتدخل العنيف غير المرغوب فيه، فإن إضفاء الطابع

[17] رغم أن الحدود بين إسرائيل وسوريا في الجولان ظلت هادئة لعقود، إلا أن الأسد كان يعد " الشيطان الذي نعرفه" في إسرائيل. وهذا يفسر المشاحنات داخل المؤسسات السياسية والعسكرية الإسرائيلية حول دعم المعارضة السورية منذ أن بدأت الحرب الأهلية في سوريا.

الأمني للهويات العرقية- الدينية قد يشير إلى نوعية مختلفة من ديناميات الصراعات المتنوعة وإعادة تشكيل مفهوم " المصالح". عند إضفاء الطابع الأمني على الجهات الفاعلة، يوصف الآخر أنه عدو طائفي، يجب محاربته فيما بعد، أو حتى التخلص منه، ليس بسبب تضارب المصالح الاستراتيجية أو النسخ المتنوعة *لأسباب الوجود*، ولكن بسبب هوية العدو نفسه و/أو معتقداته (مالمفيج 2016 ب). عند وضع إطار للصراعات من حيث بقاء مجموعات عرقية أو دينية، فإن أهداف الحر "الموضوعية" تتراجع للخلفية، وتصبح محاولات نزع التصعيد أو الوصول لحل وسط صعبة المنال. إضفاء الطابع الأمني قد يشعل صراعات جديدة لأن الهويات ذات الطابع الأمني تتطلب الخوف والشعور الدائم بحالة الضحية، وهو ما يمكن بسهولة استغلاله لما هو أبعد من ذلك (أيضا ديل سارتو 2018).

> ***مجموعة بيروت المركزة:*** يمثل انتشار الطائفية وإطالة أمد التنافس السعودي- الإيراني خطرا. التوترات الطائفية الأخيرة في المنطقة، خصوصا في العراق وسوريا، تزيد من احتمالية وقوع حروب على نطاق أوسع بين إيران والمملكة العربية السعودية. ليس من المرجح نشوب حرب مباشرة تهدد أمن الخليج وتدفق النفط، ولكن التلاعب بالتوترات الطائفية أمر مرجح بالفعل.

ومع ذلك، التفسيرات السياسية الإقليمية التي تعتمد على مفاهيم العداء السني- الشيعي هي في غاية التبسيط وقد تؤدي إلى تصورات سياسية خطيرة، مثل تقسيم الدول على أسس عرقية- طائفية، وتعزيز ممارسات القمع للحكومات الاستبدادية أو تقوية المفاهيم الاستشراقية حول الشرق الأوسط كأنه " يدور حول الدين فقط" وأن الصراعات لذلك مستوطنة في المنطقة. هناك بالفعل العديد من العوامل التي تقلل وتتقاطع مع ديناميات السنة والشيعة. إقليميا، ما زالت التحالفات والتنافسات تسترشد بالمصالح الاستراتيجية الواقعية واعتبارات موازين القوى، بدلا من التبعية أو الإنتماء الطائفي. على سبيل المثال، تحالفت إيران وحزب الله ونظام الأسد مرة أخرى مع حماس "السنة"؛ لمجرد أن الروابط اللصيقة بين نظام الأسد وطهران متجذرة بشدة في الأهمية الاستراتيجية الجغرافية لسوريا من أجل ردع إيران لإسرائيل. ربما يكون العلويون هم المسيطرين على نظام الأسد، ولكنه لديه أيضا صلات قوية مع المسيحيين والدروز ومجموعات أخرى من الأقليات، كما أنه اصطفى فئة رجال الأعمال السنة المؤثرين واستوعب بعض الممارسات الدينية للسنة، وفي نفس الوقت كان يقدم نفسه كنظام علماني التوجه (انظر مثلا، سالاماندرا 2004 وفيليبس 2015). وبالمثل، لفهم سبب اقتراب عدة حكومات عربية من إسرائيل، فإن التبعية الطائفية لا تملك سوى القليل من القدرة على التفسير، بينما يكمن مفتاح التفسير في تصورات التهديد الشائعة. ورغم أن المملكة العربية السعودية تفرض نفسها كقائدة للتحالف السني الإقليمي، فإن قطر وتركيا لن توافقان بطبيعة الحال- وستواصلان النظر في السياسات والروابط الخارجية مع طهران بصورة مستقلة عن الرياض. وهذا باختصار، ما يجعل من العسير الحديث عن أي "معسكر سني" متجانس، أو أي تحالف مقاوم للشيعة في سياسة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط اليوم.

وهكذا، ففي الوقت الذي فقدت الإشارات إلى المعايير العربية الأساسية وهويات الوحدة العربية معظم جاذبيتها العابرة للقوميات وقدرتها على التعبئة، فإن المراجع الطائفية يبدو أنها تقدم شعورا (جديدا) بالأصالة والتاريخ الطائفي المشترك، والتي يمكن للدول والجهات الفاعلة التابعة للدولة الفرعية أن تستخدمها في تدخلاتها التنافسية وألعاب القوى الإقليمية. وبمجرد إطلاق العنان للمخاوف من "الآخر "الطائفي، فسيكون من العسير التراجع عنها، وقد تصبح صراعات الهوية الطائفية أكثر صعوبة وتحصينا. وتعد انقسامات السنة- الشيعة واحدة من بين الخطوط المتشابكة للعداوة والصداقة في الشرق الأوسط حاليا، وتكوين التحالفات والمنافسات يتأثر ويقل بشدة من خلال عوامل غير طائفية.

3.2.3 التغيير في مقابل الوضع الراهن

إعادة صياغة المنافسة على اتساع المنطقة بين الجهات الفاعلة التي رحبت بسقوط الأنظمة الاستبدادية في العديد من بلدان المنطقة وتلك المقاومة له، هي إحدى المظاهر الجديدة في سياق ما بعد 2011. وإلى حد بعيد، ارتبط هذا الوضع برؤيتهم إذا كان ما جرى فرصة لتوسيع تأثيرهم الإقليمي أم أنه تهديد لبقاء الأنظمة الخاصة بهم. وتصاعدت المواجهة الأيديولوجية بعد الإطاحة بمحمد مرسي في مصر في يوليو 2013، مما جعل المنطقة في وضع مواجهة أيديولوجية بين قطر وتركيا من ناحية، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر من ناحية أخرى. تم تصوير هذا الوضع على أنه " حرب باردة سنية داخلية" (جاوس 2014) أو " حرب باردة عربية جديدة" (فالبجورن وبانك 2012، خوري 2013، ريان 2015، صالوخ 2017: 660، حزبون 2018)، مما أثار المواجهة الأيديولوجية بين الجمهوريات الثورية (بقيادة مصر) في مقابل الملكيات المحافظة (بقيادة المملكة السعودية) والتي شكلت النظام الإقليمي منذ منتصف الخمسينيات وحتى وفاة جمال عبد الناصر عام 1970. وفي تلك الفترة، كانت القوى الإقليمية تتدخل بصورة غير مرغوب فيها في السياسات المحلية للدول المجاورة لها، مما يزيد من عدم استقرار النظام وللحاجة إلى موازنة تلك التهديدات (كير 1971، والت 1987). وبعد 2011، رأينا إشارات لتجسيد ديناميات مماثلة.

وقد عبر النزاع الإقليمي بين معسكرين متنافسين أيديولوجيا عن نفسه في كل من تورط القوى الإقليمية في الانتقالات السياسية، بالإضافة إلى دعم الأحزاب المنافسة في الصراعات الإقليمية. وقد أدى سقوط القادة المستبدون وبدء الانتقالات السياسية في شمال أفريقيا إلى تقوية جماعة الإخوان المسلمين كجهة فاعلة سياسية عابرة للقوميات (انظر صورة 3). وقد رحبت اثنتان من هذه القوى الإقليمية الصاعدة، قطر وتركيا، بهذه التطورات. ومع ذلك، فإن الدوحة وأنقرة لم يصورا نفسيهما كنتيجة للتضامن الأيديولوجي، ولكن كجهود لمساندة تطلعات الشعوب ودعم التغيير السياسي. على سبيل المثال، أعلن وزير الشئون الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عن تحالف استراتيجي بين البلدين في إطار ما يسمى : محمو الديمقراطية" مؤسسا " نظاما جديدا" للمنطقة ككل (انظر، مثلا، شديد 2011).

صورة 3 | أداء الأحزاب السياسية في انتخابات شمال أفريقيا (2011–2017).

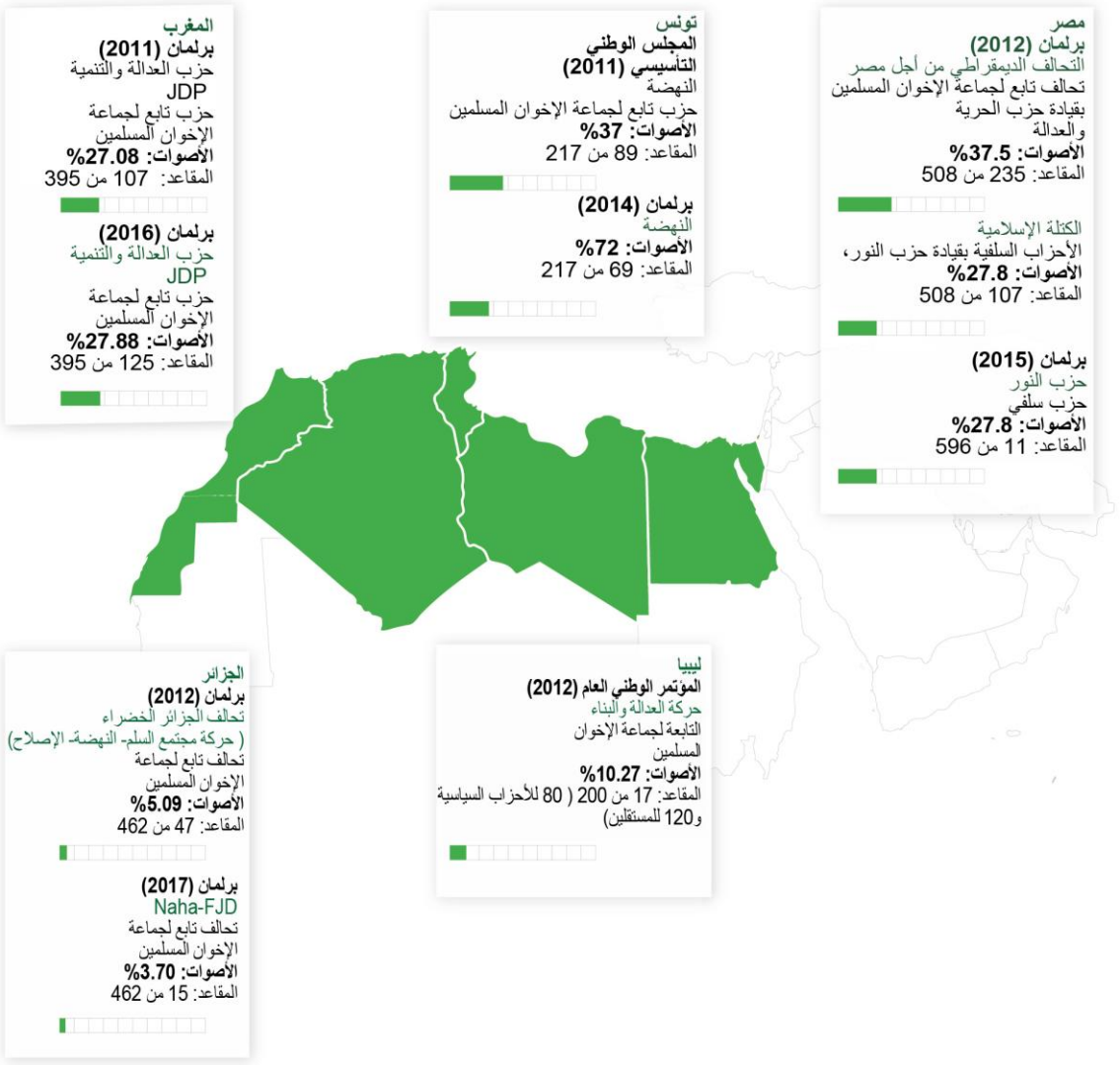

ملحوظة: في مصر وليبيا، هناك نوعان من المقاعد: مقاعد مخصصة للأحزاب السياسية ومقاعد مخصصة للأفراد. وبعبارة أخرى، تتنافس الأحزاب السياسية والأفراد على المقاعد المختلفة.
تنفيذ مركز برشلونة للشئون الخارجية CIDOB. المصدر: المؤلفون.

وفي المقابل، دعمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الأنظمة الاستبدادية بحيث يمكنها مقاومة الضغوط. وسيقومون فيما بعد بنشر الدعم المالي والسياسي للمنافسين المحليين لجماعة الإخوان المسلمين. فمثلا، دعمت الإمارات العربية المتحدة الحركات المقاومة لحزب النهضة في تونس، بينما قدمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة دعما قويا لحكم السيسي الذي أعقب الإطاحة بحكومة جماعة الإخوان المسلمين في 2013. [18] مرة أخرى، لم يكن هذا في إطار موقف معادي للديمقراطية، ولكنها الحاجة إلى توفير الاستقرار ومحاربة الإرهاب.

وكانت هذه المنافسة ظاهرة أيضا في الطريقة التي تضع القوى الإقليمية نفسها في مواجهة الصراعات الإقليمية. لم تكن هذه بطبيعة الحال المرة الأولى التي تتدخل فيها جهات فاعلة إقليمية وتتدخل بشكل غير مرغوب فيه في شئون دول أخرى على أسس أيديولوجية: ففي عقود سابقة، قامت القوى الإقليمية بدعم فصائل فلسطينية مختلفة، مع دعم مصر لحركة فتح بينما حافظت تركيا وقطر على علاقات طيبة مع حماس. وبعد 2011، أصبح الصراعان الإقليميان الذي تظهر فيهما هذه المنافسة الأيديولوجية كأوضح ما يكون، هما سوريا وليبيا. وأحد أهم نقاط التحول في الحرب في سوريا هو تكوين تحالفات عابرة للقوميات " من بين نوعيات مختلفة من الجهات الفاعلة [التي] تشمل قوى إقليمية كبيرة ومتوسطة الحجم، ودول محلية وجهات فاعلة من غير الدول والقوى الدولية" (خوري 2018: 4).

[18] سحبت قطر بسرعة دعمها المالي، ولكن المملكة العربية السعودية والإمارات ملأتا الفراغ وأعلنتا عن إنفاق 8 مليار دولار أمريكي كمساعدات بأشكال متنوعة. كان ضخ السيولة هذا حيويا للمحافظة على عدم غرق الاقتصاد.

القوى المتعددة دعمت الكيانات المعارضة وبعد ذلك المجموعات المسلحة وفقا لتبعيتها الأيديولوجية. بينما قدمت تركيا وقطر الدعم إلى التابعين لجماعة الإخوان المسلمين، ساندت المملكة العربية السعودية مجموعات أخرى من المتمردين، بعضها علمانية والأخرى سلفية. وقد ساهم ذلك بشكل قاطع في عدم وحدة " معسكر المتمردين". ومن المثير للاهتمام، أن هذا قد أدى إلى إعادة تنظيم وضع حماس الإقليمي، حيث منح المزيد من الأهمية للتضامن مع أتباع الإخوان المسلمين بما يفوق مكانتها فيما يسمى " محور المقاومة" (ضد إسرائيل) الذي تقوده إيران. ونتيجة هذه التحولات، انتقلت قيادة حماس من دمشق إلى الدوحة، وزادت برامج المساعدة لغزة من قبل قطر وتركيا.

وأخيرا، فإن الصراع في ليبيا، خصوصا بعد انهيار الفترة الانتقالية في عام 2014، يعكس أيضا المواجهة بين كوكبيتين من الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية بينهما عداء أيديولوجي. بعد انتخابات 25 يونيو، ظهر مركزان للسلطة: طرابلس، التي تتلقى دعما من قطر وتركيا، وطبرق التي تساندها الإمارات ومصر. لم تكن هذه الدول الأربعة اللاعب الإقليمي الوحيد الذي يتحيز لأحد الجانبين، ولكنها الأكثر تأثيرا. تُترجم هذه المشاركة في دعم مالي وعسكري لأطراف الصراع. وفي المعسكر المناهض لجماعة الإخوان المسلمين، أشعل فتيل العمليات العسكرية على الأرض الليبية. [19] مشاركة جميع هذه القوى الإقليمية، ويعد بعضها وافدون جدد نسبيا في دول المغرب وفي لعبة القوى العظمى، مثل قطر والإمارات العربية المتحدة، مما يشير إلى أنه منذ عام 2014، أصبحت ليبيا مسرحا للحرب بالوكالة مع مكون أيديولوجي قوي. كما أنه يكشف أيضا أن تلك القوى الإقليمية الغريبة عن هذه المواجهة الأيديولوجية السنية الداخلية، مثل إيران أو إسرائيل، حافظت على تمثيل بسيط في هذا الصراع بالذات.

كما هو مذكور أعلاه، يذكرنا الصدام الأيديولوجي(أو إلى حد ما هذا التدخل غير المرغوب فيه والتدخل في الأنظمة السياسية لدول أخرى) بالمواجهة بين الوضع الراهن وقوى المراجعة منذ نصف قرن من الزمان، لأننا اليوم يمكن أيضا أن نصنف الدول إلى تلك المتمسكة بالوضع الراهن وقوى المراجعة. ومع ذلك، فقد وقعت أمور لافتة للنظر منذ عام 2011. فإيران التي كانت يوما ما ثورية (أو قوى مراجعة) أصبحت اليوم تحافظ على مؤسسات " الوضع الراهن المحافظة"، مثل السلامة الإقليمية وسيادة الدولة. وبالفعل، عارضت إيران في العراق استفتاء استقلال الإقليم الكردي ومنذ عام 2014 وإلى اليوم، دعمت بغداد في استعادة السيطرة على أراضيها من خلال حملة معادية لداعش. وفي سوريا، دعم الإيرانيون النظام ورفضوا بشدة الدعم العسكري من القوى الأجنبية لمعسكر المتمردين كنوع من التدخل في الشأن الداخلي السوري. وفي المقابل، فإن تدخل المملكة العربية السعودية من الخارج في اليمن والدعم الإماراتي للجماعات الانفصالية اليمنية، والشروط التي فُرضت على قطر لرفع المقاطعة أو الحملات العسكرية التي تشنها تركيا من جانب واحد في شمال سوريا، وكل هذا يمكن تفسيره كإشارات أن المعسكر الذي كان يوما ما معسكر الوضع الراهن/ المعسكر المحافظ أصبح أكثر عرضة للمخاطرة وتحدي الوضع القائم ومؤسساته.

3.3 نماذج التعاون: التحالفات السائلة وسراب الإقليمية

اتسمت المنظمات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عادةً بالضعف (مثل آرتس 1999، صلوخ وبرينين 2004، هاردرز وليجرينزي 2008، فاوست 2013، فيرابولي 2015) ولم تكن التحالفات الرسمية بين دول الشرق الأوسط مستقرة أبدا. ويتكرر مفهوم " تبديل التحالفات" في معظم الحسابات. يناقش ستيفين والت (1987) في كتابه الشهير عن التحالفات في الشرق الأوسط فكرة أن معظم الدول تواجه معضلة إما التوازن في العلاقات أو تبعية الدول الضعيفة للدولة القوية، واستخلص أن الدول تسعى للتوازن في مواجهة التهديدات أكثر منها بهدف تحقيق السلطة وحدها. وفي سياق ما بعد 2011، فإن التحالفات لا تتبدل فقط ولكنها تصبح أكثر تقلبا وتتسم بالتناقض. غيرت الأحداث الفريدة من الوعيّ بمن أو بما يمثل تهديدا، ولذلك انتشرت التحالفات المقتصرة على القضايا الأحادية منذ عام 2011. وهذه التحالفات التي يقودها الخوف والتي تتغير بسرعة وتتكيف باستمرار مع المشاهد المختلفة، يمكن تصور مفهومها أنها " تحالفات سائلة" (سولر 2017). إلى أي مدى كانت هذه التحالفات السائلة مختلفة عما وصفه والت وغيره من المثقفين بـ"تبديل التحالفات"؟ وعلى جانب آخر، فإنها مسألة سرعة وإيقاع: فالتبديلات تتكرر أكثر وبالتالي يكبر التصور أن التحالفات التي تأسست قد تتفكك قريبا. ولكن هناك تغيير أساسي آخر مرتبط بطبيعة واتساع نطاق هذه التحالفات: قد تتحالف الدول على جبهة معينة وتكون على خلاف في جبهة أخرى. في الماضي، كانت التحالفات تتبدل ولكنها كانت أكثر اتساقا بكثير. وربما يرجع ذلك إلى عاملين على وجه التحديد: قابلية النظام للهجوم وتقاطع الصراعات الإقليمية المختلفة. [20]

> ***مؤتمر اسطمبول لأصحاب المصالح المغفيين***: يمكن مقارنة المنافسة الجغرافية السياسية الإقليمية الحالية في شدتها بالحرب الباردة، ولكن ينقصها التجانس الأيديولوجي لهذه الحقبة.

إن الخوف وليس المشروعات أو الهوية المشتركة هو المحرك الأساسي في تكوين التحالفات والتحالفات المضادة في هذا السياق تحديدا. قبل الانتفاضات العربية، قدم العديد من المؤلفين أطروحات عن كون دول المنطقة تسعى لإعطاء أولوية لمواجهة تلك التهديدات التي تضع استقرار النظام في خطر (جاوس 2003، ريان 2009). الشعور المتزايد بقابلية النظام للهجوم في الأنظمة القائمة منذ 2011 هو بلا شك مظهرا أساسيا زاد من انتشار السيولة في النظام الإقليمي. كما أن هذه الأنظمة لاحظت بقلق أن الانقسامات بين الفصائل الداخلية أصبحت عاملا أساسيا يقود إلى سقوط الحكام المستبدين الذين أمضوا فترات طويلة في الحكم. وهذا يعني أن الأنظمة لا يجب

[19] في الشهور الأولى من الصراع، أطلقت القوات الجوية الإماراتية بدعم مصري، حملة لضرب أهداف تسيطر عليها الحكومة في طرابلس. وفي عام 2017 أيضا، قصفت مصر درنة بدعم من الإمارات على ما يبدو، ثأرا من هجوم إرهابي وقع في أراضيها.
[20] لمفهوم الصراعات المتقاطعة، انظر هيلترمان (2017).

أن تخشى من شعوبها فقط، وإنما من قطاعات داخل بنية القوى فيها. وأخيرا، فإن انعدام الثقة يمتد أيضا إلى التحالفات الدولية، على الأقل بالنسبة للبلاد التي تعتمد أساسا على الدعم الغربي. وأحد دروس عام 2011 أن كلا من الولايات المتحدة وأوروبا لا تريدان التورط فعليا في حماية شركائها في المنطقة. كنتيجة لذلك، وصلت معظم الأنظمة في المنطقة إلى نتيجة معينة وهي أنه ينبغي عليها أن تعتمد على قدراتها الخاصة لحماية مصالحها المحلية أو لحماية أمن أنظمتها. وتعتبر قطر استثناء في هذا الإتجاه لأنها تعتمد بشكل متزايد على الدعم العسكري الذي توفره لها تركيا.

وقد أدى فوران الصراعات الإقليمية المتزامنة والمتقاطعة (سوريا واليمن وليبيا) إلى زيادة سيولة تكوين التحالفات. وقد دفع الشعور بعدم الثقة في الحلفاء إلى المزيد من الحزم تجاه المنافسين الإقليميين. كما أن الدول التي تعتبر نفسها حلفاء لا تولي بالضرورة نفس القدر من الأهمية لكل من الصراعات الإقليمية. حتى عندما يتفق الحلفاء على من أو ما الذي يمثل تهديدا، فإنها لا تتبع بالضرورة نفس الاستراتيجيات والسياسات. ويتضح ذلك جيدا من مختلف المواقف التي اتبعتها المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة وهم الذين يتصفون دوما أنهم حلفاء فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية السياسية. على سبيل المثال، المواقف المختلفة في مواجهة سوريا تسببت في خلاف بين الرياض والقاهرة عام 2016. وكانت ذروة هذا الاختلاف عندما تحالفت مصر مع روسيا في قرار الأمم المتحدة المتعلق بحلب، وقطعت السعودية إمدادات النفط عن مصر ثأرا لذلك. كما أن قلة اهتمام أبو ظبي بسوريا، بل وحتى بعض الاتصالات السرية التي أجرتها مع نظام الأسد بينما دول الخليج الأخرى تشن بإصرار الحملات لسقوطه، هي مواقف كاشفة أيضا. ويمكن العثور على صورة مماثلة من التضارب فيما يتعلق بالصراع في اليمن، حيث أن مساهمة مصر في عملية العاصفة الحاسمة التي تقودها السعودية في أقل الحدود، بينما أعطت أبو ظبي الأولوية لقتال القاعدة بدلا من محاربة الحوثيين. وفيما يتعلق بليبيا، فإن التقارب والتعاون بين مصر والإمارات عالي المستوى، في حين تتبع المملكة العربية السعودية مسارا آخر: حيث يبرز نفوذها من خلال مساندة توسع حركة السلفية المدخلية في ليبيا بدلا من الاستثمار في حفتر. كما ظهرت انقسامات أيضا داخل " محور المقاومة". وكما ورد ذكره من قبل، فعندما اندلعت الحرب السورية، قررت حماس أن تساند المتمردين، وقطعت بذلك الروابط السابقة بينها وبين دمشق وتحدت استراتيجية إيران في هذا الصراع بالذات.

أدت التوترات المتواصلة بين الحلفاء والمواجهة المفتوحة بين الخصوم إلى تقويض دور المؤسسات والمنظمات الرسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في البداية، بدا أن الانتفاضات العربية تفتح بابا مهما من الفرص للتعاون الإقليمي وآلية للتعاون الأمني (مؤشر 2012، مالمفيج 2013: 30، بيك 2015) ولكنه ما لبث أن أقفل (ديل سارتو وسولر 2018). وحالة الجامعة العربية هي مثالٌ كاشف لذلك. فقد اتخذت هذه المنظمة، والتي غالبا ما توصف أنها غير فعالة أو غير ذات أهمية، بعض الخطوات الجريئة فيما يخص ليبيا وسوريا، مما يعكس تغيرا في كل من مفهومها الأساسي وسلوكها العام " (قرني 2013: 93). ومع ذلك منذ 2013 وحتى اليوم، عززت تبدلات القوى والشعور المتزايد بقابلية الهجوم من المنافسة بين العرب، ودعمت الخصومات القائمة من قبل، بل وخلقت خصومات جديدة، مما دفع جامعة الدول العربية أن تحد من طموحاتها. وفي الواقع، أصبحت واحدة من المنصات العديدة التي تنشب فيها الخصومات بدلا من أن تكون آلية لتنسيق الاستجابة للتهديدات المشتركة.

> ***مقابلة مع مسؤول من منظمة دولية في المملكة العربية السعودية:*** لا زالت المنظمات المتعددة الأطراف قادرة على أن تلعب دورا. وهي تشمل الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي أو الجامعة العربية رغم الوضع الآن. لماذا؟ لأن الدول منفردة سوف تدرك أنها غير قادرة على مواجهة الكثير من التحديات بمفردها.

وكان تأثير هذه الخصومات على مجلس التعاون الخليجي أكثر حدة. حازت هذه المنظمة يوما على الاحترام والتقدير لأنها نجحت فيما فشلت فيه المشروعات الإقليمية الأخرى، بل وقد اقترح بعض أعضائها منذ مدة غير طويلة إمكانية رفعها إلى إتحاد خليجي. إلا أنه منذ عام 2017، عندما قاطعت ثلاث دول من الستة الأعضاء فيها دولة أخرى هي قطر، مثّل هذا ضربة قاصمة لمصداقية المنظمة وقدرتها على البقاء. ورغم أن مجلس التعاون الخليجي قد مر بانتكاسات من قبل، لكن حدة هذه الأزمة كانت غير مسبوقة. ومجلس التعاون الخليجي كمنظمة لا يملك الكثير لتهدئة الأزمة بين أعضائه. وقد عانى من العواقب بدلا من ذلك. أثارت الأعمال العدائية بين دول مجلس التعاون الخليجي وما اصطلح على تسميته " الانقلاب الإقصائي في سياسات مجلس التعاون الخليجي" (أولريشن 2018) أسئلة عن المبادئ الأساسية التي تأسست عليها المنظمة والنقاش الدائر حول مخاطر تفكك مجلس التعاون الخليجي أو أن يتحول على أحسن تقدير إلى صدفة خاوية.

وتبرز أزمة الهياكل الإقليمية التقليدية من خلال تطورين إضافيين: تأسيس "علاقات خاصة" ثنائية الإتجاه وإنشاء آليات تنسيق متعدد الأطراف لتعمد إقصاء بعض اللاعبين الإقليميين. ساهم مجلس التنسيق السعودي- الإماراتي في عام 2018 وتعظيم التعاون بين قطر وتركيا، وكذلك في المجال العسكري إلى تفكيك وحدة دول الخليج. وبالمثل، فقد تأسست الرباعية العربية- التي تتكون من البلاد الأربعة التي بدأت مقاطعة قطر- أو التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب والذي تقوده السعودية، على فكرة إقصاء بعض اللاعبين الإقليميين: قطر في حالة الرباعية العربية وإيران وحلفائها الإقليميين في حالة التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب (انظر صورة 4). أصبحت الفكرة القديمة عن إتجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو نوع من بنية الأمن بعيدة الاحتمال في هذه الظروف. وفي الواقع، فإن احتمال تأسيس تحالف استراتيجي شرق متوسطي تقوده الولايات المتحدة، أو ما يطلق عليه " الناتو

العربي" يمكن أن يقوي هذا الإتجاه لأنه لن يقصي القوى الإقليمية الكبرى مثل تركيا وإيران ولكن أيضا دول عربية مثل الجزائر أو العراق. وقد تؤدي هذه الخطوة نحو المزيد من الانقسام في المنطقة وستضاف إلى الانشقاقات المتداخلة المشار إليها أعلاه.

الصورة 4 | الإقليمية وما وراءها: رسم خرائط المنظمات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

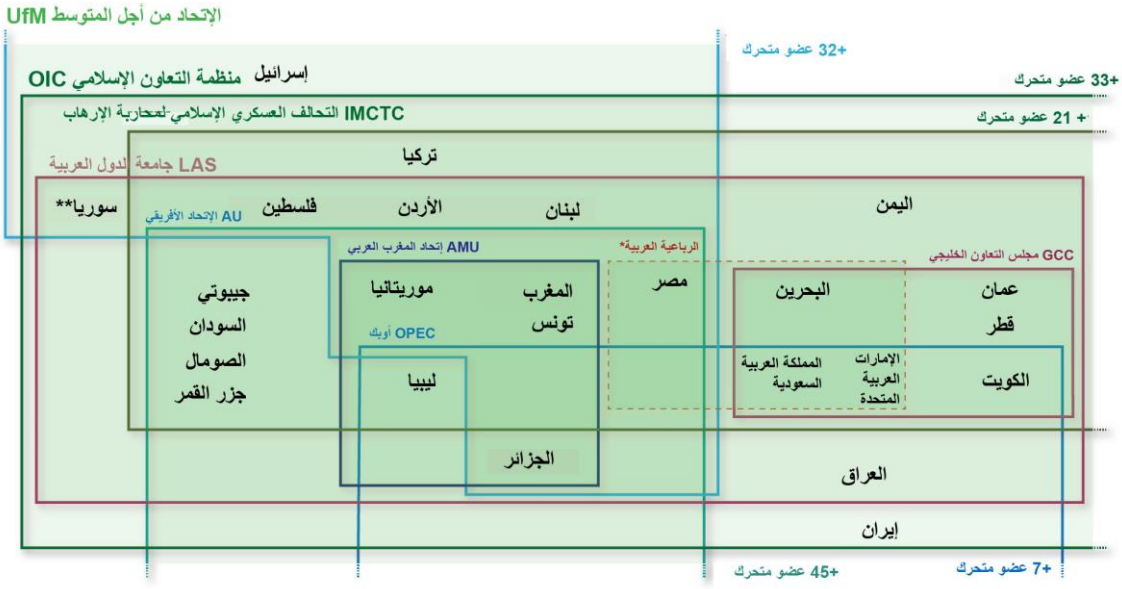

المنظمات الإقليمية والدولية

* لم تكن الرباعية العربية مؤسسة رسمية، ولكنها تحالف بين دول تروج له المملكة العربية السعودية لمقاطعة قطر بزعم تهمة دعم الإرهاب.
** تم تعليق عضوية سوريا من SAL جامعة الدول العربية و CIO منظمة التعاون الإسلامي وMfU الإتحاد من أجل المتوسط منذ اندلاع الحرب الأهلية في أواخر 2011- منتصف 2102.
تم تنفيذه بواسطة كريستينا صالا وأوريول فاريس (BODIC مركز برشلونة للشئون الخارجية)

3.4 تحويل مراكز الثقل: الخليج وأفريقيا

تتكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ثلاثة تجمعات إقليمية فرعية، وهي دول المغرب ودول المشرق ودول الخليج؛ ومنذ عام 2011، شهدنا تغييرات هامة في أوزانها الإقليمية والعلاقة بينها. فقد حل الخليج محل المشرق كمركز للخصومات الجغرافية السياسية الرئيسية، بينما توجه المغرب وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط نحو القارة الإفريقية. وأدى انهيار ما أطلق عليه " النظام العربي القديم" إلى سهولة صعود الخليج كمركز قوى جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فراغ القوى الذي خلفه التدهور النسبي لمصر وتحييد سوريا والعراق كقوى إقليمية وانتشار الصراعات الإقليمية التي ألقت بظلالها على الصراع العربي الإسرائيلي، وسياسات الولايات المتحدة للتدخل في البداية ثم الانسحاب بعد ذلك، ووفرة الموارد المتاحة في العديد من العواصم الخليجية والتي تنمي الطموح والثقة بالنفس لدى العديد من قادة الخليج (لينش 2018).

كما سبق مناقشته، فإن دول الخليج تلعب دورا مؤثرا في خلق وإطالة أمد الانشقاقات التي تمزق المنطقة. ظهرت هذه الخصومات بوضوح في الخليج، على سبيل المثال في الصدام بين مجلس التعاون الخليجي وإيران في وسط انتشار قوات درع الجزيرة في البحرين عام 2011، وفي مقاطعة قطر التي قادتها السعودية والإمارات العربية المتحدة عام 2017. وقد تجاوز تأثير تلك التطورات هذه المنطقة الفرعية، مما دفع اللاعبين غير الخليجيين للانحياز إلى أحد الجوانب (انظر صورة 5).

صورة 5 | مقاطعة قطر: الانحياز

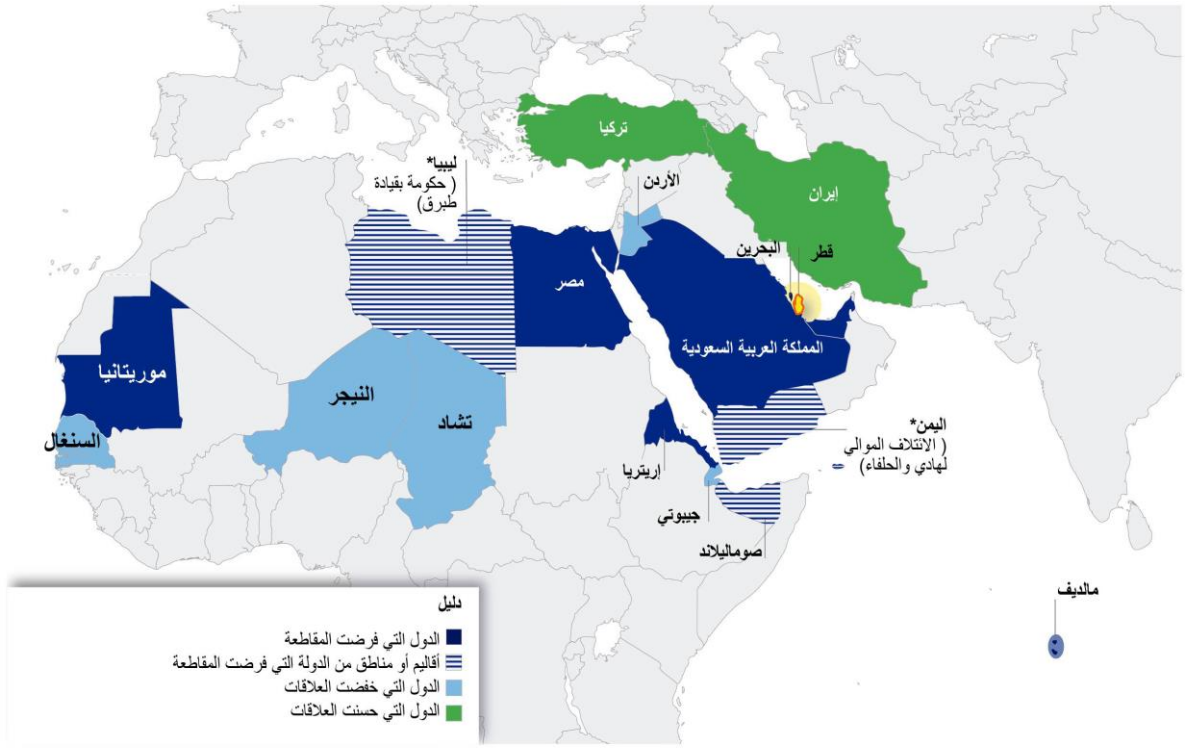

وأحد هذه الأمور المستجدة في سياق ما بعد 2011، أن الخصومة الخليجية وصلت إلى شمال أفريقيا، مع التدخل غير المرغوب فيه للملكيات الخليجية المختلفة في الانتقال السياسي في تونس ودعم المعارضة في ليبيا (سولر 2018، شريف 2017). ومن المفارقات أنه بينما أصبحت دول الخليج أكثر تأثيرا على دول المغرب، فإن الحكومات والمجتمعات في هذه المنطقة الفرعية توجهت ناحية أفريقيا. الروابط المتنامية بين دول المغرب مع بقية القارة الإفريقية وقعت في عدة مجالات، منها الأمن في الساحل، والاستثمار في غرب أفريقيا، والدبلوماسية الثقافية والدينية، والمشاركة في المنظمات الإقليمية الإفريقية، والهجرة واللاجئين والسعي نحو تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين أوروبا والمغرب وأفريقيا. هذه الصلات الجديدة تشير إلى الاستقلالية الجديدة لدول المغرب كمنطقة فرعية، أو على الأقل تشير إلى الإرادة لتحقيق ذلك. ومما يثير الاهتمام أن أصحاب المصالح المعنيين المحليين يرون أن التواجد الخليجي في دول المغرب وفي أفريقيا هو في الأغلب عامل قلقلة وعدم استقرار، بينما تمثل إمكانيات التعاون من قارة إلى قارة بين أفريقيا كاملة والإتحاد الأوروبي فرصة لدول المغرب.[21]

> ***مجموعة الرباط المركزة:*** هناك تدخل متنامي لدول الشرق الأوسط ودول الخليج في دول المغرب. وهذه البلاد تتحمل أيضا مسئولية المشكلات الحالية في الساحل. يجب أن تتفق بلاد المغرب على أجندة مشتركة وخصوصا عندما تسعى دول الخليج للتدخل في المنطقة. وإلى حد ما، فإن دول الخليج قد تتصرف كمنشئ خارجي لإتحاد فيدرالي.

ليست بلاد المغرب هي الوحيدة التي تصرف انتباهها نحو القارة الإفريقية. فالحالة الأكثر وضوحا هي مصر، والتي تظهر مع ذلك استمرار لمرحلة ما قبل 2011: تمتلك القاهرة تراثا دبلوماسيا قويا للتعامل مع الشئون الإفريقية بالإضافة إلى مصالحها الحيوية في حوض النيل. وما يمثل أمرا جديدا هو اهتمام تركيا بأفريقيا. بينما كان لدى أنقرة اثنتا عشرة سفارة في القارة عام 2009، تزايد العدد إلى واحد وأربعين عام 2018. بدأت دول الخليج أيضا في تولية المزيد من الأهمية لهذه المنطقة وخصوصا لجيرانها المقربين في القرن الإفريقي. جهود الوساطة التي بذلتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في إريتريا وأثيوبيا هي نتائج ملموسة لاستراتيجية تهدف إلى تقوية الروابط بين ضفتيّ البحر الأحمر.

يمكن تصور تحويل مراكز الثقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنه كل من النتيجة والسبب للتحديات التي يواجها النظام الإقليمي منذ عام 2011. في كثير من الجوانب، ترتبط هذه التغيرات بديناميات عالمية أوسع. على سبيل المثال، وكما سيرد شرحه

[21] كانت هذه القضية هي واحدة من النقاط الأساسية التي طُرحت للمناقشة في مجموعة MENARA المركزة التي عقدت في الرباط في يوليو 2018.

في القسم التالي، فإن سياسات الولايات المتحدة أدت بدون شك إلى زيادة ثقة دول الخليج في نفسها. وبالمثل، فإن التحول إلى أفريقيا لا يقتصر على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكنه إتجاه يمكن تتبعه أيضا في سياسات الصين نحو هذه المنطقة.

4. الاختراق الدولي ودرجة الاستقلالية الإقليمية

سعت القوى الخارجية على مر التاريخ إلى منع دول الشرق الأوسط من إتباع سياسات أجنبية مستقلة أكثر من اللازم، ومنع المنطقة من تنظيم نفسها بطريقة مستقلة، ومن ثم عرقلة صعود القوى والمعايير التصحيحية الإقليمية القوية (احتشامي وهاينبوش 1997).[22] على سبيل المثال، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة سلوكا مشينا بتدبير انقلاب عسكري للإطاحة بمحمد مصدق بعد انتخابه بشكل ديمقراطي في إيران. تواطأت فرنسا والمملكة المتحدة مع إسرائيل لاستعادة قناة السويس من عبد الناصر، تماما مثلما كان الإتحاد السوفيتي يسعى لنشر المبادئ الشيوعية، واخترق منظمة التحرير الفلسطينية والحركات الكردية، وفي وقت ما احتفظ بأكثر من 20000 جنديا في مصر (هاليداي 1987). قامت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي بتوجيه دول الشرق الأوسط من خلال نقل الأسلحة والقواعد العسكرية ومنح البلابين على شكل مساعدات مباشرة، وقادتها حسب مصالحها وفي بعض الأحيان أخضعت أو فاقمت من ديناميات الأمن الإقليمي نحو أجندتها الخارجية الخاصة بها.

> ***مجموعة بيروت المركزة:*** وشهدت منطقة المشرق على وجه الخصوص أكثر من قرن من التدخلات بدون توقف والتي أدت إما إلى إيقاف أشكال قومية مخصوصة من النظام الإقليمي (مثل العروبة) أو محاولة تأسيس أشكال أخرى "مستقرة" موالية للغرب (مثلا لضمان التفوق العسكري لإسرائيل، حماية موارد النفط/ الوصول للخليج وبقاء الدول العميلة...). ساعدت مثل هذه التدخلات في تشكيل الخصومات الإقليمية وتوازنات القوى؛ وأثرت أيضا على الشئون المحلية/ الداخلية للكثير من الدول.

ومع ذلك، سمح التنافس بين القوى العظمى أثناء الحرب الباردة لحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ببعض الحرية في التصرف . لم يكونوا أبدا مجرد دول عميلة عُرضة لسياط وأمنيات الرعاة الخارجيين (الدوفاني 1992، قارش 1997) استطاعت دول الشرق الأوسط الحصول على تنازلات ومصالح من خلال ملاعبة القوتين العظمتين أحدهما ضد الأخرى، وجذب القوى نحو الصراعات المحلية، وأحيانا ضد المصالح المباشرة لهذه القوى مع التهديد بتغيير التحالفات بل والقيام بذلك فعليا في بعض الحالات. قام السادات بطرد القوات السوفيتية من مصر وتحول ولاؤه من الإتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت المملكة العربية السعودية سلاح النفط ضد الغرب، ولم تكن إسرائيل خاضعة يوما للمطالب الأمريكية. وبينما كانت ديناميات الحرب الباردة " تخيّم" على أوروبا، حافظ الشرق الأوسط على الترابط العربي المميز له وديناميات الأمن المحلية، حيث خطوط الصداقة والعداوة قد تتقاطع مع أو تناقض، الخصومة بين القوتين العظميين والبواعث الأمنية (بوزان وويفر 2003).

ومع نهاية الحرب الباردة، ضاقت حرية التصرف هذه بصورة ملحوظة. وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الوحيد في المدينة. بشرت حرب الخليج عام 1991 وعملية السلام في مدريد بسلام أمريكي جديد، حيث يبدو أن حتى أفضل الجهات الفاعلة التصحيحية مثل سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية أصبحت تخضع للمطالب الأمريكية (احتشامي وهاينبوش 1997). ومع ذلك، فقد انتهى اليوم عهد القطب الأمريكي الأوحد. وأدى الغزو الأمريكي للعراق عام وتداعياته الكارثية، وانسحاب الولايات المتحدة من المنطقة ورغبة روسيا في ملء فراغ السلطة في سوريا، بالإضافة إلى استعراض الصين لعضلاتها الاقتصادية عبر المنطقة، كل ذلك أدى إلى خلق حقائق جديدة حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مجرد واحدة من بين العديد من القوى العالمية. وبالتالي، امتلكت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مساحة أوسع للمناورة في سياساتها الأجنبية. كما أنها تجذب القوى العالمية وتشكل تصوراتها الأمنية. وهكذا، تظهر ديناميات الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا درجة عالية من الاستقلالية بالمقارنة بمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

> ***مجموعة بيروت المركزة:*** مع تدهور النظام القائم على الولايات المتحدة، فإن دولا مثل روسيا وتركيا وإيران أصبح لها الأن تأثيرا واضحا على النظام الإقليمي.

[22] يعتمد هذا القسم والأقسام التالية جزئيا على مالمفيج (2018).

4.1 السياسات الأجنبية المستقلة ومساحة المناورة

وتعد تركيا مثالا كاشفا على كيفية قيام حكومات الشرق الأوسط باتباع سياسات أجنبية مستقلة عن إرادة القوى العالمية أو متناقضة معها تماما. ورغم أن أنقرة عضو في الناتو وكانت حليفا تقليديا قريبا من الغرب، إلا أنها سعت وراء تحقيق الأجندة الأمنية الخاصة بها في معظم القضايا المسببة للانقسام في المنطقة مثل الحرب السورية والعلاقات مع إيران ومقاطعة قطر بقيادة السعودية. فبالنسبة للملف السوري، عملت تركيا، الداعم الصلب للمعارضة السورية، على تأسيس منطقة يحظر الطيران فيها، ومنعت المجموعات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة (YPG/YPJ) من الحصول على أراضي متاخمة، وساهمت مؤخرا جدا وعلى مضض في القتال ضد الدولة الإسلامية (الاسترابادي 2018: 184-6). وهذا تسبب في العديد من الصراعات المفتوحة، والتهديدات بمواجهة عسكرية مع منبيج وإسقاط طائرة روسية في نوفمبر 2015. وبعد ذلك بعام واحد، أطلقت تركيا أول عملية برية (درع الفرات) في شمال سوريا للتخلص من ما يطلق عليها الجماعات الإرهابية- بما في ذلك القوات الكردية النسائية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية. ولاحقا، استتبعها هجوم عفرين "لإقتلاع" الميليشيات الكردية، وفقا لأردوغان (شاهين ووينتور 2018). وقد راقبت الولايات المتحدة الأمريكية ما يجري بقلق واضح، ولكن القليل فقط هو ما تم.

وفي الوقت الحالي، ورغم أن الولايات المتحدة وروسيا لديهما روابط لصيقة مع الأكراد السوريين، فإنه يبدو أن القوتين استوعبتا بهدوء المخاوف الأمنية الأساسية لأنقرة، بما في ذلك قبول التواجد العسكري التركي في كل من الحدود الشمالية وأدلب. وفي الساحة الدبلوماسية، حققت تركيا بالمثل مكاسبا من علاقاتها المزدوجة مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. ورغم أن تركيا تعد جزءا من مجموعة أصدقاء سوريا التي يقودها الغرب، إلا أن أنقرة تلعب في نفس الوقت دورا رائدا في المسار الدبلوماسي الروسي المنافس(مباحثات الأستانة وسوشي) وتتعاون مع روسيا في إتفاقيات نزع التصعيد ومؤخرا في المناطق العازلة منزوعة السلاح في إدلب. وقد استطاعت تركيا من خلال التدخل العسكري والتوازن مع القوتين العالميتين ومعارضتهما أحيانا، استطاعت الحصول على مقعد دائم في أي طاولة مفاوضات مستقبلية تخص سوريا، كما أصبحت قادرة على تقرير مصير المناطق الشمالية الأساسية.

وبالمثل، شهدت مصر والمملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج الصغيرة مساحة واسعة للمناورة، حتى في القضايا الأمنية والعسكرية العسيرة. تمتعت الرياض بحرية كاملة في اليمن، بينما تشن المملكة حملة عسكرية شرسة لقتال الحوثيين وتسعى لتنصيب الرئيس السابق منصور هادي كرئيس من جديد. وفي عام 2014، شنت مصر والإمارات العربية المتحدة غارات جوية سرية في ليبيا ضد القوات الإسلامية ناحية طرابلس بدون إبلاغ أو حتى السعي في الحصول على موافقة مسبقة من الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن هذا حتى ليرد على الخاطر قبل عدة سنوات مضت. وعندما استقال رئيس الوزراء اللبناني الحريري فجأة وتم وضعه قيد الإقامة الجبرية بالرياض عام 2017، بدت الإدارة الأمريكية من جديد ترزح تحت وقع المفاجأة، ولا علم لها بما يحدث.

> ***مجموعة بروكسيل المركزة:*** وبشكل عام، تطمح روسيا بطريقة انتهازية لسد الثغرات، بينما تستفيد في الوقت ذاته من استراتيجية ذات طابع تجاري، تعطي الأولوية لصفقات الطاقة والأسلحة.

وتعتبر عودة روسيا وصعود الصين عبر المنطقة من التغييرات الأساسية في التوازن الجغرافي السياسي. وفي حالة روسيا، فإن الشرق الأوسط أصبح هو مجال بالوكالة للمناورة في السياق السياسي العالمي لكسب مكان بين القوى العظمى، وأصبح بالتالي الوسط الذي يتيح لها متابعة مصالحها الجيو استراتيجية (بوتي 2018: 13). أدى تورط موسكو في الحرب في سوريا إلى تحول روسيا إلى سلطة دولية ذات نفوذ دبلوماسي أهم من الولايات المتحدة الأمريكية. كما يقول رامي خوري (2018: 6). كما بدأ يُنظر إلى الصين أنها جهة فاعلة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, وكما هو الحال بالنسبة إلى روسيا، يعتبر الشرق الأوسط أيضا أداة سلطة، ولكن الهدف ليس المكانة فقط- والتي تسمح لبكين أن تقدم نفسها كسلطة عظمى عالمية مسئولة. فالتدخل في المنطقة يمنحها أيضا السبيل إلى المحافظة على استدامة الاقتصاد الصيني بسبب اعتماده على إمدادات الطاقة من الخليج، وتأمين الطرق البحرية التي تسمح باستيراد المواد الخام وتصدير السلع. وفي الوقت الحالي، حافظت الصين على قلة اكتراثها بالقضايا ذات الطابع السياسي أو المسببة للانقسام، ولم تظهر أي رغبة في أن تكون موفرة للأمن (كويرو 2019). ومع ذلك، توضح بعض القرارات أنه من المرجح أن ينمو دور الصين في هذه المنطقة، ومن بينها افتتاح قاعدة بحرية في جيبوتي، والاستثمار في مشروع حزام واحد طريق واحد وهو مشروع مهول للبنية التحتية، أو رغبتها في المساهمة في جهود إعادة إعمار سوريا.

> ***مقابلة مع خبير صيني:*** لست متأكدا من الدور والتأثير المستقبلي للصين في المنطقة. لم نكن أبدا جهة فاعلة مؤثرة في المنطقة. والآن، أظهرت مبادرة الحزام والطريق أننا مهتمون بالمنطقة. ومع ذلك، فإن القوى العظمى التقليدية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية هي التي ستظل مؤثرة في تشكيل مستقبل المنطقة.

وقد لاقت هذه التطورات الكثير من الترحيب من دول المنطقة والتي كانت على خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية. يمكن أن تراوغ إيران وسوريا أنظمة العقوبات الأمريكية والقيود التجارية من خلال الصين وروسيا، وفي بعض الأحيان من خلال الإتحاد الأوروبي

الذي يعمل على تطوير آلية ميكانيكية لتسهيل التجارة المتواصلة مع إيران، رغم انسحاب إدارة ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة (صفقة إيران). والأكثر أهمية أن الدول التي استمرت في تقديم نفسها كحليفة للولايات المتحدة أصبحت ترغب الآن وبشدة في تقوية الروابط بينها وبين موسكو وبكين. وتستطيع مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا وحتى إسرائيل اللعب مع القوى الخارجية إلى مدى بعيد ومواجهة بعضها البعض، وبالتالي الحصول على تنازلات ومنافع. كانت معظم أنظمة السلاح الأمريكي، على سبيل المثال، محجوزة لمصر، ولكن تم تحريرها لاحقا بعد أن عقد السيسي لقاءات مع بوتين وبعد التحالفات الخليجية وبعد الضغوط التي مارستها إسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية (ميلر 2018).

4.2 ديناميات تحكم الأصاغر في الأكابر: جذب القوى للداخل وتبادل المعرفة الدولية المتعلقة بالتصورات الأمنية

وفي بعض الأحيان، نجحت حكومات الشرق الأوسط في مناورة القوى العالمية حتى تنفذ ما لم تكن ستنفذه في أحوال أخرى. وعادة تعمل ديناميات تحكم الأصاغر في الأكابر بطرق خفية نوعا ما، حيث تتبادل القوى العالمية المعرفة فيما بينها أو تعتنق دون تمحيص التصورات الأمنية للتحالفات الإقليمية.

في يونيو 2017، أطلق التحالف الذي تقوده السعودية حصارا قويا ضد قطر، مع اتهامها بدعم التطرف وتبادل العلاقات مع إيران. وظاهريا، شارك الرئيس ترامب نفسه هذه الرؤية بأن قطر تعد مرفأ للإرهاب. وقبل هذه الأزمة بأسبوعين، زار ترامب وأسرته الرياض، وكانت هذه أولى رحلاتهم الرئاسية خارج البلاد. وفي الرياض، عقد ترامب صفقة أسلحة بمليارات الدولارات وحضر قمة محاربة الإرهاب والتي هي كثير من اللغط حول لا شيء. وبعدها، كتب الرئيس الأمريكي تويتة: " لن يعود هناك بعد الآن تمويل للأيديولوجية الأصولية. القادة يشيرون إلى قطر- انظروا!" (هاروود 2018). لقد حول ترامب التصورات الأمنية للسعودية إلى رؤيته الخاصة. ووفقا لكلمات المبعوث الأمريكي السابق مارتين إنديك، " فإن الرئيس الأمريكي اتبع النص السعودي/ الإماراتي". ويبدو ظاهريا أن ترامب لم يكن يعلم أن قطر تستضيف أوسع قاعدة جوية أمريكية في الشرق الأوسط في عُديد، والتي شيدتها قطر وتم استخدامها لشن غارات جوية ضد الدولة الإسلامية في سوريا والعراق (هاروود 2018). ومن داخل الإدارة الأمريكية، أسرع وزير الخارجية ريكس تيلرسون لتصحيح المسار، واشترك في رحلات مكوكية دبلوماسية إقليمية مكثفة وسارع بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع قطر. ومع ذلك، استمر جاريد كوشنر القريب العلاقة مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وولي العهد الإماراتي محمد بن زايد في التأثير بشدة على ترامب، بينما تمت إقالة تيلرسون بعدها (وودوارد 2018). ويتباهى وليا العهد حسب زعمهما أن كوشنر" في جيبهما" (إيمونز وآخرون 2018) واليوم تظل أزمة الخليج بدون حل.

> ***مجموعة بروكسيل المركزة:*** ويستخدم اللاعبون الإقليميون في الشرق الأوسط القوى الدولية لدعم سياستهم الأجنبية. وتفرض كلٌ من إسرائيل والمملكة العربية السعودية سياستها الأجنبية على الدول المجاورة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل التعاون الاقتصادي والاستراتيجي.

الانشغال الأمريكي المتزايد بإيران له أيضا ديناميات تحكم الأصاغر في الأكابر، لأن إدارة ترامب تبنت التصورات الأمنية السعودية والإسرائيلية للبلاد. وقد منع " الراشدون من القوم" ترامب من تمزيق الصفقة النووية مع إيران لفترة زمنية، ولكن ترامب انتهى بالانسحاب منها. حتى نتنياهو نفسه اكتسب مكانة بعد انسحاب ترامب من الصفقة (ماتيه 2018). لاشك أن مستشار الأمن القومي بولتون ووزير الخارجية بومبيو قد دفعا ترامب بعيدا في هذا المسار، ولكن عند مقارنة البيانات الرسمية حول إيران والصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة العربية السعودية أو إسرائيل، فليس هناك فرق يذكر في اللغة أو النبرة. وترديدا لآراء الحلفاء الإقليميين، فإن إدارة ترامب تنظر إلى إيران على أنها التهديد الأعظم في المنطقة لأنها أكبر راعي للإرهاب، كما تتهم إيران بالسعي إلى السيطرة على الشرق الأوسط بأكمله. وفي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2018، كانت إيران أحد النقاط الأساسية في خطاب ترامب، والذي توعد خلاله بفرض عقوبات جديدة وجزاءات قاسية ضد الأوروبيين، أقرب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، إذا لم يقطعوا علاقتهم التجارية مع إيران. وبالمثل، يبدو أن التهديدات الإيرانية أبطلت دافع ترامب في الانسحاب من مسارح الحروب عبر الشرق الأوسط. ورغم حقيقة إعلان ترامب في مرات عديدة أنه يرغب في الانسحاب من سوريا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تظل هناك- لا لدفع نظام الأسد للانتقال الحقيقي أو لحماية الأكراد، وإنما لإحتواء إيران، وهو ما عملت كلٌ من إسرائيل والسعودية طويلا من أجله.

الولايات المتحدة الأمريكية هي بالكاد السلطة العالمية الوحيدة التي تخضع إلى قدرة الدول الإقليمية على التأثير في التصورات الأمنية وجذب الجهات الفاعلة الخارجية داخل الصراعات المحلية. ويُقال أن الجنرال الإيراني سليماني هو الذي أقنع روسيا بإنقاذ سوريا عام 2015، عندما كان الأسد وحلفاؤه يعانون من ضغط شديد في ساحة القتال. وقد كسبت روسيا نفوذا دوليا وإقليميا واسعا بسبب تدخلها العسكري. ولكن روسيا ترى الآن أن إرساء الاستقرار والموقف بعد الصراع أصبح صعبا- مع ذكرى إنتهاء المساعي الأمريكية في العراق وأفغانستان- وفاتورة إعادة إعمار تقدر قيمتها بـ 400مليار دولار ، مع حرصها على التشارك مع أوروبا. وقد أعلنت موسكو مرتين، وربما بدافع التمني، إنتهاء العمليات العسكرية وأن القوات ستعود لوطنها في القريب. علاوة على ذلك، وكما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن حلفاء روسيا في سوريا لا يطيعون روسيا دائما فيما تطلبه منهم. وقد سعت موسكو على سبيل المثال في إلحاق ما يسمى بالقوات الإضافية المدعومة من حزب الله وإيران بالجيش النظامي السوري، ولكنها لم تفلح في ذلك. وبالمثل، أقنعت موسكو في البداية إيران وقوات حزب الله بالانتقال بعيدا عن الحدود السورية في الجنوب الشرقي مع إسرائيل، ولكن ذلك تم لمدة محدودة فقط. وكما يبدو أن الحرب في سوريا تضع أوزارها، فمن المرجح أن التوترات الروسية مع إيران والميليشيات العديدة التابعة لها ستأتي في المقدمة.

ويظل الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم عسكرة وتخللا (انظر الصورة 6 و7)؛ كما أن هذه المنطقة تتسم بصفة مستمرة بالتدخل الخارجي والتدخل الأجنبي غير المرغوب فيه. وتواصل القوى العالمية في امتلاك تأثير ملحوظ، من خلال تحويل مساعدات بمليارات الدولارات والقروض وتصدير الأسلحة والضمانات الأمنية والتجارة. ولكنها ليست علاقة أحادية الجانب بين داعم وتابع. تستطيع القوى الوسطى في الإقليم متابعة تنفيذ الأجندات الأمنية الخاصة بها، وجذب القوى الأجنبية للداخل والتلاعب بها لتحقيق مصالحها الخاصة- تماما كما لقيت محاولات القوى الخارجية في الماضي والحاضر لفرض تصميمات أمنية كبرى صعوبات جمة للنجاح، منذ حلف بغداد وحتى "الناتو العربي". بالإضافة إلى أن العلاقة بين المستويات المحلية والإقليمية قد أصبحت بصورة واضحة أكثر أهمية بعد 2011 عما قبلها، وهو ما يشير إليه هذا التقرير. زادت الاستقلالية الإقليمية، مع عوامل باطنية في الأساس لتفسير التغيير.

صورة 6 | تجارة الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من هم الزبائن الأساسيون للقوى العالمية؟

يقال أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي واحدة من أكبر أسواق الأسلحة في العالم. يُزعم أن النزاعات الإقليمية وشواغل الأمن المحلي تبرر الحاجة إلى الحصول على المزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية الجديدة. ولكن شراء الأسلحة يعد أيضا طريقة لبناء أو تنويع التحالفات مع القوى العالمية، وبالتالي وضع الذات إما مع أو ضد تأثير هذه القوى في المنطقة. وبنظرة شاملة على انتقال الأسلحة منذ عام 2010، يظهر بوضوح إلى أي مدى تنغمس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنافسة العالمية بين القوى الكبرى.

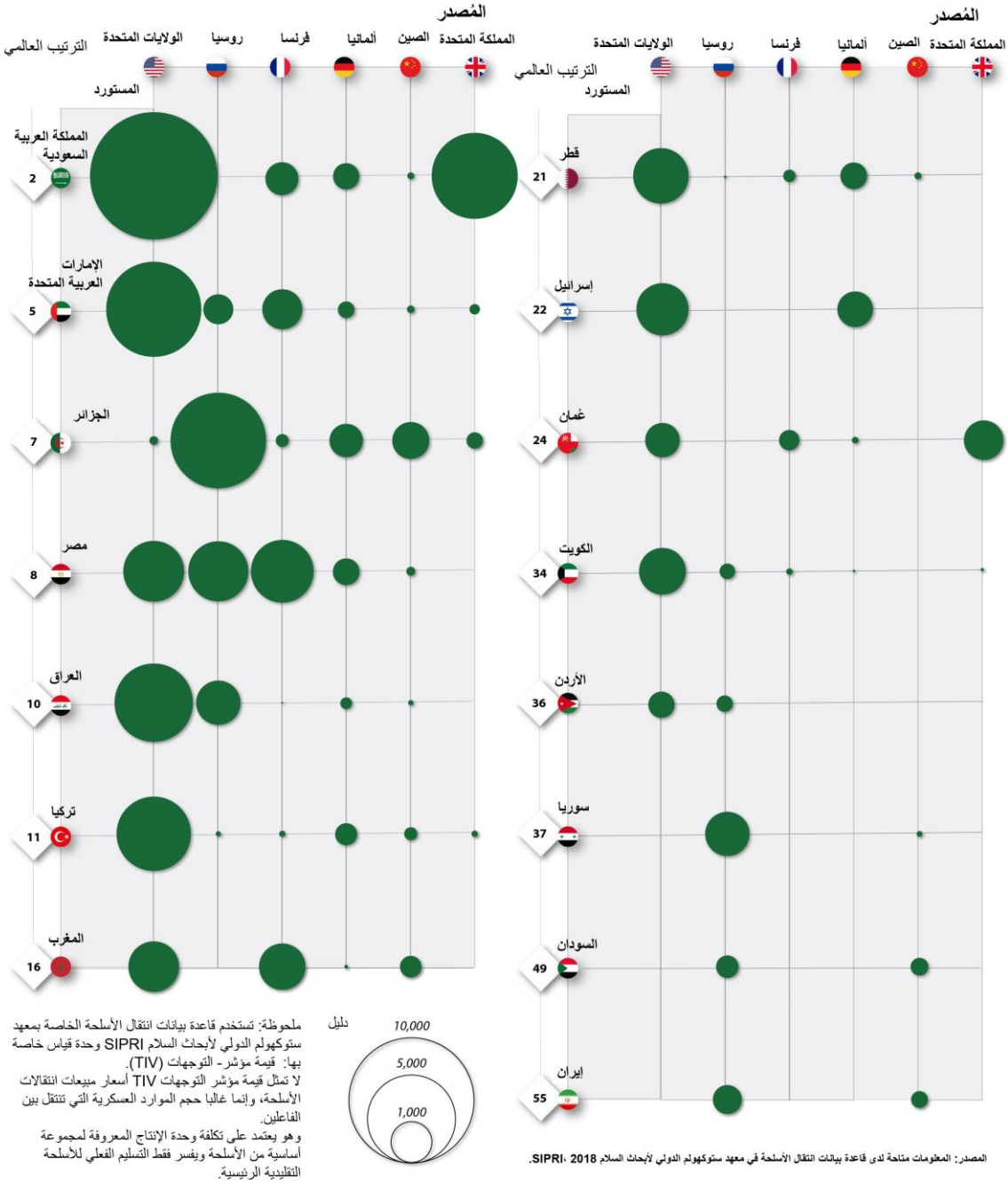

صورة 7 | الفجوة العسكرية: وزن الثروة والسكان في الميزانيات العسكرية
تقدم المقارنة بين الإنفاق العسكري مع الصحة والثروة فكرة عما إذا الوزن الديمغرافي والقدرات الاقتصادية يبررون الجهود العسكرية أم لا. بعض القوى الإقليمية والعالمية- مثل تركيا وإيران وفرنسا والصين وحتى الولايات المتحدة الأمريكية - تمتلك ميزانيات عسكرية هائلة، ولكنها لا تنفق الكثير من حيث نصيب الفرد وبالمقارنة مع ثرواتها. وعلى النقيض، هناك دول أخرى ذات دخل عالٍ- وخصوصا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل وعمان- تنفق أكثر مما هو متوقع، مع اعتبار قلة عدد سكانها. ويوضح النظر إلى النفقات العسكرية بصورة نسبية عن كيفية عسكرة هذه الدول بالمقارنة مع وزنها الفعلي.

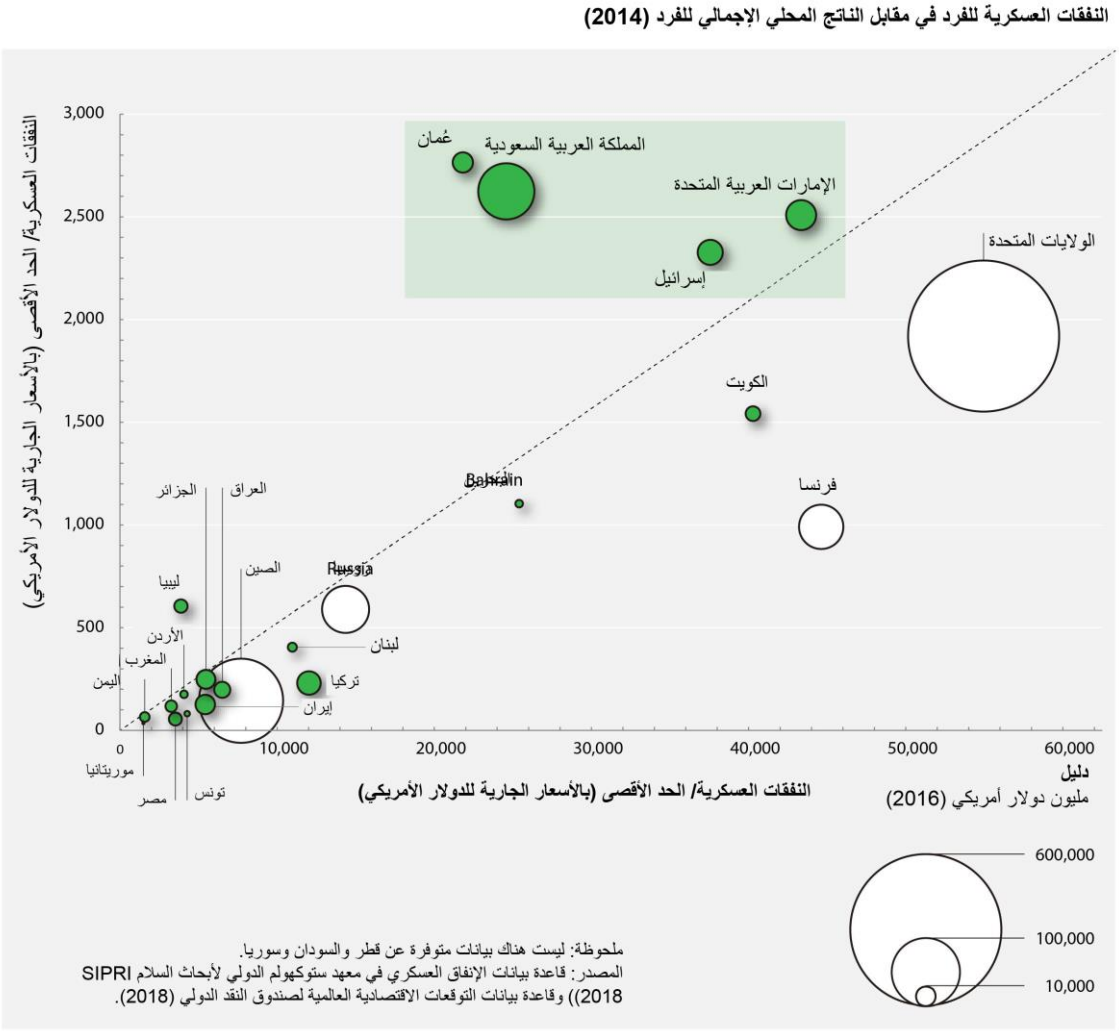

الملخص والاستنتاجات

هناك عدد من التطورات الهامة التي تميز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ الانتفاضات العربية. رغم أن نظام الدول وحدود الأراضي أكثر مرونة مما هو مفترض على نطاق واسع، فإن تغييرات مهمة قد وقعت عند التقاطع بين السياسات المحلية والإقليمية. وقد شهدنا هنا إضعاف عدد من الدول في المنطقة لأن الانتفاضات تحولت إلى صراعات مسلحة وحروب بالوكالة تكشفت في العديد من الدول العربية. ورغم أن معظم الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال قوية وتمتلك معدات عسكرية متينة، إلا أن الحروب والتدخل الأجنبي المتطرف وغير المرغوب فيه تسببوا في تآكل قدرات الدولة كما هو الحال في سوريا وليبيا واليمن وإلى حد أقل مصر. وفي الوقت نفسه، أدى تنامي عدد الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول إلى تحدي احتكار الدول للعنف والسيطرة الإقليمية. أدى إضعاف العديد من الدول في المنطقة لنتائج عميقة لتشكيل النظام الإقليمي. لقد تكثف التفاعل بين مستويات السياسات المحلية والإقليمية وأعيدت صياغة ما يسمى الحرب العربية الباردة والتي شهدتها حقبة الخمسينيات والستينيات. وعلى هذا المنوال، فإن إضعاف وتنامي نفاذية بعض الدول في المنطقة سهل على الجهات الفاعلة المحلية من الانضمام مع الجهات الفاعلة الخارجية واكتساب دعم خارجي. وإلى جانب ذلك، كان من السهل على القوى الإقليمية محاولة تقويض خصومها الإقليميين عبر دعم عملاء محليين في الدول الضعيفة، وبالتالي زيادة قوتها المادية والفكرية.

وبنفس الدرجة إشراك العلاقة بين السياسات المحلية والإقليمية، منذ الانتفاضات العربية، حيث كانت هناك عودة مؤكدة للحكم الاستبدادي في المنطقة، وقد أخذت غالبا شكل المرونة الاستبدادية والتحديث الاستبدادي. وقد أدى الشعور الحاد بقابلية النظام للهجوم- بما في ذلك الدول القوية نسبيا مثل المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا- إلى المزيد من ضبابية الحدود بين السياسات المحلية والإقليمية. تشير التهديدات المتصورة لبقاء النظام غالبا إلى سياسات أجنبية شاذة وذات طابع متدخل، بالإضافة إلى تحالفات تتبدل باستمرار. وقد استخدمت الأنظمة العربية أداة بارزة لتأكيد بقائها وتشتيت طلبات التغيير وزيادة قوتها، ألا وهي تأكيد الانقسامات الطائفية. ورغم أن الطائفية لم تكن يوما ظاهرة جديدة في المنطقة، إلا أن الانتفاضات العربية قد وسعت وعمقت من الطائفية. وهكذا تلاعب الدعاة والقادة السياسيون بمخاوف الإقصاء السياسي واستخدموا الطائفية لتشويه سمعة معارضيهم السياسيين وخصومهم الإقليميين على حد سواء. تم إضفاء الطابع الأمني على الهويات الطائفية بصفة متزايدة، مما يعني أنه قد تم تصوير هذه الهويات كأنها تحت تهديد، وبالتالي إضفاء شرعية على استخدام وسائل استثنائية مثل العنف والقمع.

وقد أدى التركيز على التطورات المستقلة السائدة على المستوى الإقليمي والتي تتأثر مع ذلك عادة بالسياسات المحلية والتطورات الدولية إلى الكشف عن عدد من التطورات الإضافية الهامة منذ الانتفاضات العربية. الخصومة بين المملكة العربية السعودية وإيران هي بلا شك ملمح أساسي في النظام الإقليمي حاليا. ورغم أن هذه الخصومة تسبق الانتفاضات العربية، إلا أن التطورات بعد 2011 أدت إلى تعظيم هذه الخصومة. علاوة على ذلك، فإن انتفاضات 2011 وتداعياتها ألهبت طموحات ورغبات عدد من اللاعبين الإقليميين الآخرين مثل تركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة لتوسيع قوتها المادية والفكرية في المنطقة. وقد فقدت جهات إقليمية فاعلة أخرى تأثيرها بعد 2011، ولا سيّما الدول التي مزقتها الحرب مثل سوريا وليبيا وبدرجة أقل مصر. وهكذا، بدلا من توجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو الثنائية القطبية إيران- السعودية، ما زالت المنطقة تشهد نظاما متعدد القطبية، وتعدد القطبية فيها مفتتة وتنافسية.

وفي الوقت ذاته، حدثت تحولات ملحوظة في أنماط الصداقة والعداوة في المنطقة منذ عام 2011. ثلاثة خطوط انشقاق متداخلة أصبحت بارزة: الخط الأول يفصل بين المؤيدين للتطبيع التدريجي مع إسرائيل ومعارضيهم. الصراع العربي الإسرائيلي عموما وقضية فلسطين على وجه الخصوص فقدا أهميتهما بالنسبة لدول وحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أصبح التقارب الإسرائيلي الخليجي، والذي يقوده العداء المشترك نحو إسرائيل، واحدا من الملامح الأساسية للمشهد الجغرافي السياسي بعد 2011. ويدور الانشقاق الثاني حول الهويات العرقية الطائفية ذات الطابع الأمني. وتحديدا لأن المعايير العربية والهويات العربية المتحدة قد فقدت معظم إغرائها العابر للقوميات وقدرتها على التعبئة، فإن المراجع الطائفية ملأت هذا الفراغ بينما الدول والجهات الفاعلة التابعة للدولة الفرعية تلجأ متعمدة إلى الهويات الطائفية في تدخلاتها التنافسية ولعبة القوى الإقليمية. أما خط الشقاق الثالث فيجمع بين المؤيدين للتغيير السياسي في مواجهة المدافعين عن الوضع الراهن. وهذا الانشقاق يرتبط أيضا بالتساؤل حول وضعية الإخوان المسلمين وهل يجب قبولهم كجهة فاعلة سياسية محلية وإقليمية أم أنه يجب القضاء عليهم. وبينما يعيد هذا الصدام الأيديولوجي للأذهان المواجهة التي جرت بين أنصار الوضع الراهن والقوى التصحيحية منذ نصف قرن، فإن تغييرات مثيرة للاهتمام قد حدثت منذ عام 2011. على سبيل المثال، إيران أصبحت اليوم تحافظ على الوضع الراهن والمؤسسات المحافظة، مثل السلامة الإقليمية وسيادة الدولة. هذه الانشقاقات المتداخلة تسير جنبا إلى جنب مع تغيير التصورات حول ما أو من يمثل تهديدا، وتشير إلى نشر التحالفات السائلة والتي هي غير مستقرة وقابلة للتحول ومقتصرة على قضايا منفردة. وقد أدى فوران الصراعات الإقليمية المتزامنة والمتقاطعة إلى زيادة الشعور بعدم الثقة بين المتحالفين التقليديين، وإلى المطالبة بمواقف أكثر ثقة بالنفس وغالبا أكثر عدائية نحو الخصوم أو مع الأصدقاء على حد سواء.

والتحول الإضافي على مستوى الإقليم بعد 2011 هو التحول الملحوظ في مركز الثقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد حل الخليج محل المشرق كمركز جغرافي سياسي رئيسي، بينما توجه المغرب وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط نحو القارة الإفريقية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية المتنامية في هذه القارة.

وأخيرا، عند التقاطع بين السياسات الدولية والديناميات الإقليمية، فإن تغييرات هامة تتعلق بدور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وبزوغ قوى عالمية جديدة. وأدى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وتداعياته الكارثية، وانسحاب الولايات المتحدة من المنطقة ورغبة روسيا في ملء الفراغ في سوريا (وما وراءه)، بالإضافة إلى تنامي التأثير الاقتصادي للصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كل ذلك أدى إلى خلق حقائق جديدة حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مجرد واحدة من بين العديد من اللاعبين العالميين. وبينما التأثير المتدهور لواشنطن في المنطقة يسبق الانتفاضات العربية، فإن الدور الجديد لروسيا يرتبط بتداعيات الانتفاضات العربية، لا سيّما الحرب الأهلية في سوريا. وفي نفس الوقت، فإن الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في المنطقة يعملون على تنويع علاقاتهم مع القوى العالمية ويرغبون في تقوية روابطهم مع موسكو وبكين. وتستطيع الكثير من هذه الدول، ومنها مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا وإسرائيل، اللعب مع القوى الخارجية إلى مدى بعيد ومواجهة بعضها البعض، وبالتالي اكتساب تنازلات ومنافع. زادت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من استقلاليتها ومن مساحة المناورة الخاصة بها. ديناميات تحكم الأصاغر في الأكابر كانت تعمل أيضا مثل القوى العالمية في تبادل المعرفة بينها دون تمحيص حول التصورات الأمنية للتحالفات الإقليمية.

يمكن استخلاص عدد من النتائج من تحليلنا. أولا، اكتسبت العلاقة بين المستوى المحلي والإقليمي بوضوح أهمية في شرح التغيرات التي جرت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يبدو أن نظام الدولة في الشرق الأوسط لا يزال يتمتع بالاستقرار نسبيا، والسياسات الدولية وديناميات تحول القوى على المستوى العالمي تؤثر بلا شك في المنطقة. ومع ذلك، فإن تغيير العلاقات بين المجتمع والدولة، بالإضافة إلى الديناميات الإقليمية المستقلة على نطاق واسع، كان لها تأثير قوي على النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا. بعبارة أخرى، فإن العوامل الباطنية في الأساس هي التي تعبر عن التحولات التي نشهدها حاليا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وثانيا، العديد من التحولات التي تم تقييمها في هذا التقرير تشير إلى تزايد إمكانيات الصراع والتفتيت في المنطقة. عدم استقرار الأنظمة المتزايد والقلق على بقائها أثار السياسات الأجنبية التداخلية وغير المتوقعة، مما يمنع بزوغ نظام إقليمي محب للسلام. وبمجرد إطلاق ديناميات ترويج الخوف وإضفاء الطابع الأمني الطائفي، فإنها تخلق حقائق اجتماعية صلبة يصعب التراجع عنها، كما رأينا في سوريا والعراق. كما أن إضفاء الطابع الأمني قد يشعل أيضا صراعات جديدة، لأنها تسبب الخوف والشعور الدائم بحالة الضحية، وهو ما يمكن استغلاله فيما بعد. وعلاوة على ذلك، بينما ربما تكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد اكتسبت استقلالية أكبر، إلا أن النظام متعدد الأقطاب ذا الطابع الأمني العالي والتحالفات التي تتغير بصفة مستمرة حول الصراعات المختلفة ومناطق القضايا ، كل ذلك يسبب حالة كثيفة من الريبة والتفتيت. وشاع سوء الفهم وانعدام الثقة، وازدادت الوساطات ونزع التصعيد صعوبة. والمستوى العالي من التعبئة العسكرية في المنطقة لا يفيد هنا بكل تأكيد. يعمل غياب "موصلات" إقليمية، على شكل قوى إقليمية مهيمنة أو مؤسسات إقليمية فعالة، على تقويض المفاوضات الحيوية وحل الصراعات. والمفارقة هنا، أن ذلك،على الأقل في هذه الجزئية، هو النتيجة المحزنة لعقود ماضية من التخلل العالمي والتصميمات الإمبريالية.

ثالثا، التغييرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الانتفاضات العربية تتحدى (أو بمعنى أفضل تواصل تحدي) أي مفهوم عن السياسات الإقليمية باللونين الأبيض- الأسود. التحالفات سائلة ومتبدلة. الانشقاقات التي تحدد المنطقة اليوم تتداخل وتتقاطع مع بعضها البعض، وتجمع غالبا الدول في جوانب مختلفة في قضايا مختلفة. الخصومة بين إيران والمملكة العربية السعودية تعد ملمحا هاما، ولكنها ليست دليلا على أن النظام الإقليمي يشهد ثنائية قطبية جديدة. وبدلا من ذلك، فإن الأقطاب المتعددة المفتتة تميز المنطقة، مع عدد من القوى الإقليمية التي تزايد تأثيرها ونفوذها بصورة ملحوظة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالمثل، لا يعد العداء الطائفي حقيقة محددة ولكنه في الواقع نتاج البناء الاجتماعي. ولا تتبع القوى الإقليمية أولويات حلفائها العالميين على نحو أعمى، بعد أن انتشرت ديناميات تحكم الأصاغر في الأكابر. وعلى نفس المنوال، فإن تفسير السياسات الإقليمية القائم على مفاهيم العداء السني- الشيعي هو تفسير اختزالي بصورة مفرطة، ويدعم الفهم الاستشراقي للشرق الأوسط. وقد تؤدي التأويلات المبسطة للمنطقة إلى تصورات خطيرة للسياسة، مثل تفكيك دول مقابل أسس عرقية- طائفية أو دعم ممارسات القمع للحكومات الاستبدادية.

ورابعا، منذ الانتفاضات العربية، تنامى بصورة بعيدة الانفصال بين الأنظمة والشعوب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولم تتم أيضا معالجة مرونة الاستبداد وتوقف التحديث ، وهما ما يتناقضان صراحة مع تطلعات كثير من الناس في الشرق الأوسط، مع المظالم الاجتماعية-الاقتصادية التي دفعت الناس للنزول في الشوارع عام 2011. وعلى نفس القدر من الأهمية، خلق إضفاء الطابع الأمني على الهويات العرقية والدينية العداء والمجتمعات الخائفة والتي تتصادم مع أفكار الحقوق الفردية والمواطنة والاحتواء. الفجوة التي تتنامى بين العديد من أنظمة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبين شعوبها تتضح كذلك في الأهمية المستمرة للقضية الفلسطينية بين الجماهير العربية، على النقيض من حكامهم. وبالتالي، زاد ضعف الشرعية المتنازع عليها أصلا للكثير من الحكام في الشرق الأوسط.

وختاما، ما زالت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتسم بالملامح الأساسية التي ميزت النظام الإقليمي منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. وهو ما أشعل العداء المتنامي بين المملكة العربية السعودية وإيران، وقوة الطائفية، والتأثير المتنامي للجهات الفاعلة من غير الدول وانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة، والتفتيت المتنامي لنظام الدول العربية، وبزوغ لاعبين إقليميين جدد (مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر). تواصل المنطقة كونها متمركزة حول الدولة؛ ويبقى نظام ويستفاليا أو سيادة الدولة بلا مساس، على الأقل على المستوى النظامي. بلا شك أن تداعيات الانتفاضات العربية أدت إلى العديد من التطورات مثل تنامي شدة القوى الإقليمية القائمة (وخصوصا السعودية وإيران وتركيا وإسرائيل)، وتورط قوة إقليمية جديدة وهي روسيا، وتكوين جديد للقوى المؤيدة للوضع الراهن في مقابل القوى التصحيحية/ الثورية وتحول في مركز ثقل المنطقة نحو الخليج. ولكن تظل الشكوك قائمة حول إذا كانت هذه الإتجاهات تعتبر علامات لنظام إقليمي جديد. وبالمثل، ما زال التنازع قائما كما كان من قبل، حول بنية النظام الإقليمي وتحديد ما يمثل جهة فاعلة شرعية وضبط محددات أفعال الدولة الصحيحة؛ ولا يبدو أن هناك ثمة تغيير هام.

وهكذا، بينما لا يبدو أن هناك تغيير قد حدث للنظام الإقليمي بعد الانتفاضات العربية، فإن عددا من التطورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد 2011 توصف بأنها تغييرات مهمة *داخل النظام الإقليمي*. لقد أثرت هذه التحولات على المؤسسات الأساسية والأنظمة الخاصة بقضايا معينة، والتي نظمت العلاقات بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعقود من الزمان، وشكلت قاعدة التوقعات المنطقية. وتشمل هذه الأنظمة والممارسات المتحولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضعاف السيادة المحلية لبعض الدول (مما يتطلب إضعاف مستمر للشرعية المحلية والنطاق الإقليمي لسلطة الدولة) وتنامي دور الجهات الفاعلة من غير الدول التي تتحدى مؤسسة/ ممارسة سيادة الدولة. تقليل أهمية الصراع العربي- الإسرائيلي ومعايير الوحدة العربية وانتشار التحولات والتحولات السائلة بصورة متزايدة، تؤهل بالتساوي مثل الأنظمة والممارسات المتحولة بعد عام 2011. وعلى المدى البعيد، قد تؤدي هذه التحولات غير المتبلورة إلى استبدال عدد من المؤسسات الأولية الأساسية وحتى إلى تغيير في البنية الدستورية للمنطقة. وبالرجوع إلى العبارة المقتبسة عن أنطونيو جرامشي، والتي افتتح بها هذا التقرير، نستنتج لذلك أنه في أعقاب الانتفاضات العربية، دخلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فترة يواجه فيها النظام القائم تحديات متزايدة بينما هناك نظام بديل لا يزال يحتاج إلى وضع إطار جديد.

المراجع

آرتس، بول (1999)، " الشرق الأوسط: منطقة بدون إتجاه إقليمي أم نهاية الاستثنائية؟"، في *دورية العالم الثالث*، جزء 20، رقم 5 (أكتوبر)، ص.911-925

عبود، سامر ان (2016)، *سوريا، كامبريدج/ مالدين*، مطبعة بوليتي

عبده، جنيف (2017)، *الطائفية الجديدة. الانتفاضات العربية وإعادة ميلاد الانقسام الشيعي- السني*، أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد

عجمي، فؤاد (1998)، *قصر أحلام العرب. جيل الأوديسة*، نيويورك، كتب بانثيون

آلاغابا، موثيا (2003)، " دراسة النظام الدولي: إطار عمل تحليلي"، في موثيا آلاغابا، تحرير، *نظام الأمن الآسيوي. ملامح الأدوات والمعايير*، ستانفورد، مطبعة جامعة ستانفورد، ص. 33-69

الاسترابادي، فيصل (2018)، " القيود الإقليمية على مواجهة الولايات المتحدة لداعش"، في فيصل الاسترابادي و سوميت جانجولي، تحرير، *مستقبل داعش. التداعيات الإقليمية والدولية*، واشنطن، مطبعة مؤسسة بروكينجز، ص. 173-197
https://www.jstor.org/stable/10.7864/j.ctt1zctt19.11

الرشيد، مضاوي (2017)، " الطائفية بمثابة ثورة مضادة: الاستجابة السعودية للربيع العربي"، في نادر هاشمي وداني بوستيل، تحرير (2017)، *إضفاء الطابع الطائفي. رسم خريطة السياسات الجديدة في الشرق الأوسط*، لندن، هورست، ص. 143-158

أيوب، فاطمة، تحرير (2013)، " الخليج والطائفية"، في *تحليل الخليج*، نوفمبر،
http://www.ecfr.eu/publications/summary/the_gulf_and_sectarianism217

عزيزة، سارح (2019)، " الحملة العالمية للحكومة السعودية لإسكات الانتقادات لها"، في *نيويوركر*، 15 يناير،
http://nyer.cm/BBagAO0

برنارد، آن، دافيد ام.هالبفينجر وبيتر بيكر (2017)، " حديث عن خطة السلام تزدري الفلسطينيين وتضايق الشرق الأوسط"، في *نيويورك تايمز*، 3 ديسمبر، https://nyti.ms/2BIK0e3

بارنيت، مايكل ان (1995)، " السيادة والقومية والنظام الإقليمي في نظام الدول العربية"، في *المنظمة الدولية*، جزء 49، رقم 3 (الصيف)، ص.479-510

بارنيت، مايكل ان (1998)، *حوار عن السياسة العربية. المفاوضات في النظام الإقليمي*، نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا

بيك، مارتن (2015)، " نهاية استثناءية الإقليمية الشرق أوسطية؟ الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي بعد الانتفاضات العربية"، في الديمقراطية والأمن، الجزء 11 ،رقم 2، ص. 190-207

بيلجين، بينار (2004)، " لمن ' الشرق الأوسط' ؟ إبداعات الجغرافية السياسية وممارسات الأمن"، في *العلاقات الدولية*، جزء 18، رقم 1، ص. 25-41

بيلجين، بينار (2015)، " المنطقة والأمن والأمن الإقليمي: 'لمن الشرق الأوسط ?' إعادة نظر"، في إليزابيث منير، تحرير، *انعدام الأمان الإقليمي بعد الانتفاضات العربية. روايات الأمن والتهديد*، بازينجستوك/ نيويورك، بالجراف ماكميلان، ص. 19-39

بواس، مورتن وكاثلين ام. جينينجز (2007)، " 'الدول الفاشلة 'و'فشل الدول': تهديدات أم فرص؟"، في *العالمية*، جزء 4 رقم 4، 475-485

بوزراب، رازموس ألينيوس وسيلفيا كولومبو (2017)، " تهجين صناعة النظام المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعاصرة"، في *أوراق منهجية ومفاهيم مشروع MENARA*، رقم 6 (ديسمبر)،
http://www.menaraproject.eu/?p=1093

براون، ال. كارل (1984)، *السياسة الدولية والشرق الأوسط. القواعد القديمة واللعبة الخطرة*، برنستون، مطبعة جامعة برنستون

بوزان، باري (2014)، *مقدمة في المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية. المنهج المجتمعي*، كامبريدج/ مالدين، بوليتي

بوزان، باري وآنا جونزاليز-بيلياز، تحرير(2009)، *المجتمع الدولي والشرق الأوسط. نظرية المدرسة الإنجليزية على المستوى الإقليمي*، بازينجستوك/ نيويورك، بالجراف ماكميلان

بوزان، باري وأوليه ويفر (2003)، *الأقاليم والسلطات. هيكل الأمن الدولي*، كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج

كال، تشارلز ت. (2010)، " ما وراء ' الدولة الفاشلة': نحو مفاهيم بديلة"، في *الجريدة الأوروبية للعلاقات الدولية*، جزء 17، رقم 2، ص. 303-326

شريف، يوسف (2017)، " العلاقات الملتبسة بين تونس ودول الخليج"- في *الشرق واحد وعشرون*، 17 أبريل، https://orientxxi.info/magazine/les-relations-balbutiantes-de-la-tunisie-avec-le-golfe,1810

كولومبيه، فيرجين وآخرون. (2018)، " الصراعات المسلحة وتقويض الدولة: حالات العراق وليبيا واليمن وسوريا"، في *أوراق عمل مشروع MENARA*، رقم 22(نوفمبر)، http://www.menaraproject.eu/?p=1323

كورم، جورج جي. (1988)، *تفتيت الشرق الأوسط. الثلاثون عاما الأخيرة*، لندن: هوتشينسون

دالاي، جاليب (2017)، " تصفية الشرق الأوسط: هل سنرى نظاما إقليميا جديدا؟"، في *عين الشرق الأوسط*، 22 أغسطس، https://www.middleeasteye.net/node/65572

درويش، ماي وتاميراس فاخوري (2016)، " اختيار الآخر كتهديد وجودي: إضفاء الطابع الأمني على الطائفية في العلاقات الدولية للأزمة السورية"، في *الخطاب العالمي*، الجزء 6 رقم 4، ص. 712-732

دويشا، عديد (2003)، *القومية العربية في القرن العشرين. من النصر إلى اليأس*، برنستون، مطبعة جامعة برنستون

دازي- هيني، فتيحة (2016)، " هل يمكن الحديث عن نظام إقليمي جديد تقوده دول الخليج بعد الربيع العربي؟"، في *IEMed كتاب العام المتوسطي 2016*، ص. 237-240 https://www.iemed.org/publicacions-en/historic-de-publicacions/anuari-de-la-mediterrania/sumaris/iemed-mediterranean-yearbook-2016

ديل سارتو، رافايلا أ. (2017 أ)، "الحدود المثيرة للنزاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: السياق والمفاهيم"، في *الشئون الدولية* الجزء 93 رقم 4 (يوليو)، ص. 767-787، https://doi.org/10.1093/ia/iix070

ديل سارتو، رافايلا أ. (2017 ب)، *إسرائيل تحت الحصار. سياسة عدم الأمان وصعود القوى التصحيحية اليمينية الإسرائيلية الجديدة*، واشنطن، مطبعة جامعة جورج تاون

ديل سارتو، رافايلا أ. (2018)، " الهوية وانعدام الأمان: صعود السياسة العرقية- الدينية في إسرائيل والشرق الأوسط الأشمل"، ورقة مقدمة في *المؤتمر السنوي للجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط* ((BRISMES، لندن، يونيو

ديل سارتو، رافايلا أ. (2019)، " انعدام الأمان، سياسات الهوية وإعادة هيكلة الشرق الأوسط"، في *دراسات POMEPS*، رقم 34، متاح

ديل سارتو، رافايلا أ.وأسلي اس.أوكياي (2017)، " بعد الموصل، هل ما زالت الحدود وسيادة الدولة قضية في الشرق الأوسط؟"، في *مدونة OUP*، 17 سبتمبر، https://blog.oup.com/?p=133577

ديل سارتو، رافايلا أ.وإدوارد سولر إي ليشة (2018)، " سراب الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما بعد 2011"، في *أوراق عمل MENARA*، رقم 18 (أكتوبر)، http://www.menaraproject.eu/?p=1296

دودج، توبي (2014)، " هل يمكن إنقاذ العراق؟"، في *سورفايفل*، الجزء 56 رقم 5 (أكتوبر- نوفمبر)، ص.7-20 https://doi.org/10.1080/00396338.2014.962795

احتشامي، أنوشيروان وريموند أ. هاينبوش (1997)، سوريا وإيران. *القوى الوسطى في نظام إقليمي مخترق*، لندن، روتليدج

الدوفاني، محمد ام. (1992)، " الدول الإقليمية التصحيحية العميلة تحت الحكم أحادي القطبية"، في *دورية العالم الثالث*، الجزء 13، رقم 2، ص. 255-265

إيمونز، أليكس، ريان جريم وكلايتون سويشير (2018)،" ولي العهد السعودي يفاخر أن جاريد كوشنر كان في جيبه"، في *إنترسبت*، 21 مارس، https://interc.pt/2DKsRQK

فاوست، لويز (2011)، " القيادة الإقليمية؟ استيعاب السلطة والتحول في الشرق الأوسط"، في نادين جودهارتد وديرك نابرز، تحرير، *القوى الإقليمية والنظم الإقليمية*، لندن/ نيويورك، روتليدج، ص. 155-172

فاوست، لويز (2013)، " التحالفات والإقليمية في الشرق الأوسط"، في لويز فاوست، تحرير، *العلاقات الدولية للشرق الأوسط*، الطبعة الثالثة، أوكسفورد، مطبعة جامعة أوكسفورد، ص. 185-204

فاوست، لويز (2017)، " الدول والسيادة في الشرق الأوسط: الأساطير والحقائق"، في *الشئون الدولية* الجزء 93 رقم 4 (يوليو)، ص. 789-807، https://doi.org/10.1093/ia/iix122

فيرابولي، سيلفيا (2015)، *الإقليمية العربية. تصور ما بعد الهيكلة*، نيويورك،روتليدج

جاوس، اف. جريجوري الثالث (2003)، " توازن ماذا؟ تصور التهديد واختيار التحالف في الخليج"، في *الدراسات الأمنية*، الجزء 13، رقم 2، ص. 273-305

جاوس، اف. جريجوري الثالث (2014)، " ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط"، في *أوراق تحليل مركز الدوحة بروكينجز*، رقم 11 (يوليو)، http://brook.gs/2bl1yS3

جاوس، اف. جريجوري الثالث (2017)، " الأيديولوجيات والانحيازات وعدم التوازن في الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط"، في *العلوم السياسية: العلوم السياسية والسياسات*، الجزء 50، رقم 3 (يوليو)، ص. 672-675، https://doi.org/10.1017/S1049096517000373

جولدبرج،جيفري (2018)، " ولي العهد السعودي: المرشد الأعلى في إيران جعل هتلر يبدو طيبا"، في *ذا أطلانتيك*، 2 أبريل، https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/04/mohammed-bin-salman-iran-israel/557036/

جرامشي، أنطونيو (1996)، بريزون نوتبوكس. الجزء الثاني، تحرير وترجمة جوزيف أ. بوتيجيج، نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا

هاس، مارك: ال. (2014)،" الاستقطاب والتوازن الأيديولوجي في سياسات القوى الكبرى"، في *الدراسات الأمنية*، الجزء 23 رقم 4، ص. 715-753

حداد، فنار (2011)، *الطائفية في العراق. النظرات العدائية للوحدة*، لندن، هورست

هاليداي، فريد (1987)،" جورباتشوف و' المتلازمة العربية': السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط"، في *جريدة سياسة العالم*، الجزء4، رقم 3 (الصيف)، ص. 415-442

هاليداي، فريد (2005)، *الشرق الأوسط في العلاقات الدولية. السلطة والسياسة والأيديولوجية*، كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج

هاردرز، سيلجا وماتيو ليجرنزي، تحرير (2008)، *ما وراء الإقليمية؟ التعاون الإقليمي والإقليمية وإضفاء الطابع الإقليمي في الشرق الأوسط*، ألديرشوت، أشغجات

هارود، أنطوني (2018)، "أزمة مجلس التعاون الخليجي: ما وراء تغيير سياسة ترامب حول قطر"، في *العربي الجديد*، 19 يناير، https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2018/1/19/gcc-crisis-whats-behind-trumps-volte-face-on-qatar

هاشمي، نادر وداني بوستل (2017)، " مقدمة: أطروحة إضفاء الطابع الطائفي"، في نادر هاشمي وداني بوستيل، تحرير (2017)، *إضفاء الطابع الطائفي. رسم خريطة السياسات الجديدة في الشرق الأوسط*، لندن، هورست، ص. 1-22

حزبون، وليد (2018)،" القوى الإقليمية وإنتاج انعدام الأمان في الشرق الأوسط"، في *أوراق عمل MENARA*، ص. 11(سبتمبر)، http://www.menaraproject.eu/?p=1261

هندرسون، سيمون (2017)،" من البحرين إلى أورشليم"، في *السياسة الأجنبية*، 13 ديسمبر، http://atfp.co/2ynaZIX

هيرناندو دي لاراميندي، ميجويل (2018)،" إقليمية محكوم عليها بالفشل في دول المغرب المعاد ترسيمها؟ تغيير شكل الخصومة بين الجزائر والمغرب في عصر ما بعد 2011"، في *جريدة دراسات شمال أفريقيا*، 23 مارس، DOI: 13629387.2018.1454657/10.1080

هيديمان، ستيفين (2007)،" تحديث الاستبدادية في العالم العربي"، في *أوراق تحليلية لمركز صبان بروكينجز*، رقم 13 (أكتوبر)، http://brook.gs/2bYJ76i

هيلترمان، جوست (2017)،" معالجة النزاعات المتقاطعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، في *تعليقات ICG*، 22 ديسمبر، https://www.crisisgroup.org/node/5985

هاينبوش،رايموند (2003)، *السياسة الدولية للشرق الأوسط*، مانشستر، مطبعة جامعة مانشستر

هاينبوش،رايموند (2014)،" النظام الإقليمي في الشرق الأوسط"، في ريموند هاينبوش وأنوشروان احتشامي، تحرير، *السياسة الأجنبية لدول الشرق الأوسط*، الإصدار الثاني، بولدر، لين راينير، ص.35-72

هاينبوش،رايموند (2016)، " الثورة الطائفية في الشرق الأوسط"، في R/evolutions: *الإتجاهات العالمية والقضايا الإقليمية*، الجزء 4، رقم 1، ص. 120-152 http://revjournal.org/hinnebusch-the-in-revolution-sectarian-the-middle-east

هدسون، مايكل سي. (1992)، " الشرق الأوسط تحت السلام الأمريكي: كيف أصبح جديدا وكيف أصبح منظما"، في *دورية العالم الثالث*، الجزء 13 رقم 2، ص. 301-316

هدسون، مايكل سي. (1996)، " لعبة الهيمنة: خمسون عاما من السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط"، في *جريدة الشرق الأوسط*، الجزء 50، رقم 3 (الصيف)، ص. 329-343

هيومان رايتس واتش (2019)، مصر: *حقائق صغيرة عن إجابات السيسي في '60 دقيقة'* ، 7 يناير https://www.hrw.org/node/325806

هيوريل، أندرو (2016)، " القوى الإقليمية والنظام العالمي من منظور تاريخي"، في دانييل فليميس، تحرير، *القيادة الإقليمية في النظام العالمي: أفكار ومصالح واستراتيجيات القوى الإقليمية*، فارنهام/ بورلينجتون، أشغجات، ص. 15-27

هوسكن، توماس (2017)،" ممارسات وثقافة التهريب على الحدود بين مصر وليبيا"، في *الشئون الدولية*، الجزء 93، رقم 4 (يوليو)، ص. 897-915، https://www.chathamhouse.org/node/30447

جنكويسكي، جيمس (1997)،" القومية العربية زمن "الناصرية" وسياسة الدولة المصرية، 1952-1958"، في جيمس جنكويسكي وإسرائيل جيرشوني، تحرير، *إعادة النظر في القومية في الشرق الأوسط العربي*، نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، ص. 150-168

جنكويسكي، جيمس وإسرائيل جيرشوني، تحرير (1997)، *إعادة النظر في القومية في الشرق الأوسط العربي*، نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا

كامل، لورينزو وآخرون. (2016)، "الماضي: المصطلحات والمفاهيم ونقاط الاتصال التاريخية"، في إدوارد سولر إي ليشة وآخرون، تحرير، " إعادة تصور مفاهيم الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إطار العمل التحليلي لمشروع

"MENARA"، في *أوراق مفاهيم ومنهجية مشروع* MENARA رقم 1 (نوفمبر)، ص. 7-32
http://www.menaraproject.eu/?p=776

كارش، إفرايم (1997)،" الحرب الباردة، ما بعد الحرب الباردة: هل شعر العالم العربي بفارق؟" في *نشرة الدراسات الدولية*، الجزء 23، رقم 3 (يوليو)، ص. 271-291

كتزير، إيتامار (2018)،" عزف النشيد الإسرائيلي في أبو ظبي للمرة الأولى عندما فاز جودوكا"، في *هآرتس*، 28 أكتوبر،
news/1.6600967-https://www.haaretz.com/israel

كاوش، كريستينا (2014)، " الأقطاب المتعددة المتنافسة في الشرق الأوسط"، في *أوراق عمل IAI*، رقم 10/14 (سبتمبر)،
https://www.iai.it/en/node/2358

كير، مالكولم اتش. (1971)، *الحرب العربية الباردة. جمال عبد الناصر وخصومه*، 1958-1970، الطبعة الثالثة، لندن/ نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد

كير، مالكولم اتش والسيد ياسين، تحرير(1982)، *الدول الغنية والدول الفقيرة في الشرق الأوسط. مصر والنظام العربي الجديد*، بولدر، مطبعة ويستفيو

خوري، رامي ج. (2018)، " تداعيات الحرب السورية على النظم الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط"، في *أوراق عمل MENARA*، رقم 12 (سبتمبر)، http://www.menaraproject.eu/?p=1271

خوري، نبيل أ. (2013)، " إعادة النظر في الحرب العربية الباردة: الأثر الإقليمي للانتفاضات العربية"، في *سياسة الشرق الأوسط*، الجزء 20، رقم 2 (الصيف)، ص.73-87

كيرك باتريك، دافيد دي. (2019)، " مصر تحاول إيقاف بث مقابلة قناة CBS مع الرئيس السيسي"، في *نيويورك تايمز*، 4 يناير، https://nyti.ms/2GTx9fGذ https://nyti.ms/2GTx9fG

قرني، بهجت (2013)، " الشرق الأوسط منذ الحرب الباردة"، في لويز فاوست، تحرير، *العلاقات الدولية للشرق الأوسط*، الطبعة الثالثة، أوكسفورد، مطبعة جامعة أوكسفورد، ص. 77-100

ليك، دافيد أ. (2009)، " التسلسل الهرمي الإقليمي: السلطة والنظام الدولي المحلي"، في *نشرة الدراسات الدولية*، الجزء 35، قضية خاصة (فبراير)، ص. 35-58

ليك،دافيد أ، وباتريك ام.مورجان، تحرير (1997)، *الأنظمة الإقليمية. بناء الأمان في عالم جديد*، يونيفرسيتي بارك، مطبعة جامعة ولاية بنسلفانيا

ليجرنزي، ماتيو (2015)،" المقاييس الجديدة للأمن والإقليمية في الشرق الأوسط" في POMEPS، " نظرية العلاقات الدولية والشرق الأوسط المتغير"، في دراسات POMEPS، رقم 16 (17 سبتمبر)، ص. 27-31،
https://pomeps.org/?p=7047

لايفر، مايكل (2005)، الأعمال المختارة عن جنوب شرق آسيا، صادر عن كين واه تشين وليو سوريادیناتا، سنغافورة، معهد الدراسات الجنوب شرق آسيوية

لوناس، جليل ونزار ميساري (2018)، " العلاقات الجزائرية- المغربية وتأثيرها على النظام الإقليمي لدول المغرب العربي" في *أوراق عمل MENARA*، رقم 20 (أكتوبر)،
http://www.menaraproject.eu/?p=1317

لوستيك،لان اس.(1997)،" غياب القوى العظمى الشرق أوسطية: ' التخلف' السياسي من منظور تاريخي"، في *المنظمة الدولية*، الجزء 51، رقم 4 (الخريف)، ص. 653-683

لينش، مارك (2006)،" خدعة السلطة"، في *المستقبل المحتمل الأمريكي*، 20 يوليو،
https://prospect.org/node/145562

لينش، مارك (2016)، الحروب العربية الجديدة. *الانتفاضات والفوضى في الشرق الأوسط*، نيويورك، شئون عامة.

لينش، مارك (2018)، " النظام العربي الجديد"، في *الشئون الأجنبية*، الجزء 97 رقم 5 (سبتمبر/ أكتوبر)، ص. 116-126

مقصيدي، كريم (2017)، " التدخل والانتفاضات العربية: من التحول إلى المحافظة على النظام الإقليمي"، في رازموس ألينيوس بوزراب وآخرون، تحرير، *ديناميات الصراع الجديدة. بين الاستقلالية الإقليمية والتدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، كوبنهاجن، المعهد الدانمركي للدراسات الدولية، ص. 93-107، https://www.diis.dk/en/node/7186

مقصيدي، كريم (2018)، " فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي: 100 عام من الارتباط الإقليمي والفشل الدولي"، في *أوراق عمل MENARA*، رقم 27 (ديسمبر)، http://www.menaraproject.eu/?p=1383

مقصيدي، كريم وآخرون. (2017)، " النظام الإقليمي من الخارج إلى: التدخل الخارجي، الجهات الفاعلة الإقليمية، الصراعات وجدول الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، في *أوراق مفاهيم ومنهجية مشروع MENARA*، رقم 5 (نوفمبر)، http://www.menaraproject.eu/?p=1078

مالمفيج، هيليه (2013)، " نهايات غامضة.الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط في أعقاب الانتفاضات العربية والحرب الأهلية السورية"، في تقارير DIIS، رقم 23/2013 https://www.diis.dk/en/node/1755

مالمفيج، هيليه (2014)، " السلطة والهوية وإضفاء الطابع الأمني في الشرق الأوسط: النظام الإقليمي بعد الانتفاضات العربية"، في *السياسات المتوسطية*، الجزء 19 رقم 1 (مارس)، ص. 145-148

مالمفيج، هيليه (2016أ)، " المجيء من البرد: كيف نتعامل مع سياسات الهوية الطائفية بجدية في الشرق الأوسط بدون عزف نغمات نخب القوى الإقليمية"، في POMEPS،" تصاعد الطائفية في الخليج"، في *ملخصات POMEPS*، رقم 28 (5 يناير)، ص.8-12، https://pomeps.org/?p=7295

مالمفيج، هيليه (2016 ب)، " عيون مغلقة على سعتها: السلطة والسلوكيات المضادة المرئية المبدعة في معركة سوريا، 2011-2014- في *المجتمع العالمي*، الجزء 30، رقم 2، ص.258-278

مالمفيج، هيليه (2017،أ)، " فسيفساء السلطة. تفتيت الدولة السورية منذ عام 2011"، في *تقارير DIIS*، رقم 2018:04 (أغسطس)، https://www.diis.dk/en/node/14336

مالمفيج، هيليه (2017 ب)، " حروب داخل حروب: تورط الجهات الفاعلة الإقليمية في المعركة في سوريا"، في رازموس ألينيوس بوزراب وآخرون، تحرير، *ديناميات الصراع الجديدة. بين الاستقلالية الإقليمية والتدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، كوبنهاجن، المعهد الدانمركي للدراسات الدولية، ص. 67-78، https://www.diis.dk/en/node/7186

مالمفيج، هيليه (2018)،" هل لا يزال الشرق الأوسط يعزف أنغام السلطات العالمية؟"، في تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 9 أكتوبر، http://studies.aljazeera.net/en/reports/2018/10/middle-east-tunes-global-powers-play-html.181009084522041

مالمفيج، هيليه (2019)، " اسمح لي هذه المرة أن أتحدث كشيعي: المحرمات الطائفية، وإضفاء الطابع الأمني وسياسات الهوية في تسويغ حزب الله لحربه في سوريا"، متاح

مالمفيج، هيليه، وجوردي كويرو وإدوارد سولر إي ليشة (2016)،" النظام الإقليمي المعاصر"، في إدوارد سولر إي ليشة وآخرون، تحرير، " إعادة بناء مفاهيم الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إطار العمل التحليلي لمشروع "MENARA، في *أوراق مفاهيم ومنهجية مشروع* MENARA رقم 1 (نوفمبر)، ص. 33-55 http://www.menaraproject.eu/?p=776

مان، مايكل (1988)، الدول والحرب والرأسمالية. دراسات في *السوسيولوجيا السياسية*، أكسفورد/ نيويورك، بليكويل

ماتي، آريون (2018)، " كما يتفاخر نتنياهو بقتل صفقة إيران، أين الغضب؟"، في *الأخبار الحقيقية*، 23 يوليو 2018، https://therealnews.com/?p=178032

ماتيزين، توبي (2017)، " إضفاء الطابع الطائفي كنوع من إضفاء الطابع الأمني: سياسات الهوية والثورة المضادة في البحرين"، في نادر هاشمي وداني بوستيل، محرران (2017)، *إضفاء الطابع الطائفي. رسم خريطة السياسات الجديدة في الشرق الأوسط*، لندن، هورست، ص. 199-214

ميلر، أندرو (2018)،" ترامب يغمز، والسيسي في مصر يفوز"، في *السياسة الأجنبية*، 10 أغسطس، http://bit.ly/2ntmBHf

مور- جلبرت، كيلي (2016)، " الانقسام الطائفي والحكم في البحرين: نبوءة ذاتية التحقيق؟"، في مقالات *MEI*، 19 يناير، https://www.mei.edu/publications/sectarian-divide-and-rule-bahrain-self-fulfilling-prophecy

مواشير، مروان (2012)، " رابطة خاصة بهم"، في *السياسة الأجنبية*، 11 يناير، https://wp.me/p4Os1y-iCb

نصر، فالي (2007)، *الإحياء الشيعي. كيف ستتشكل الصراعات داخل الإسلام المستقبل*، نيويورك، دبليو.دبليو. نورتون

نوبل، باول (2008)، " من النظام العربي إلى نظام الشرق الأوسط؟ الضغوط والقيود الإقليمية"، في بهجت قرني وعلي الدين هلال دسوقي، تحرير، *السياسات الأجنبية للدول العربية. تحدي العولمة*، الطبعة الثالثة، القاهرة، مطبعة الجامعة الأمريكية، ص. 67-167

نولته، ديتليف (2010)، " كيفية مقارنة السلطات الإقليمية: المفاهيم التحليلية وموضوعات الأبحاث"، في *نشرة الدراسات الدولية*، الجزء 36 رقم 4 (أكتوبر)، ص. 881-901
hamburg.de/sites/default/files/publications/how_to_compare.pdf-https://www.giga

أونيس، زيا ومصطفى قطلاي (2013)،" صعود السلطات في النظام العالمي المتغير: الاقتصاد السياسي لتركيا في عصر بريكس ؟"، في *دورية العالم الثالث*، جزء 34، رقم 8 ، ص.1409-1426

أورجانسكي، أ.اف.كي. (1958)، *سياسات عالمية*، نيويورك، ألفريد أ. نوبف

أوين، روجر(2000)، *الدولة والسلطة والسياسات في صنع الشرق الأوسط الحديث*، الطبعة الثانية، لندن/ نيويورك، روتليدج

فيليبس، كريستوفر (2015)،" الطائفية والصراع في سوريا"، في *دورية العالم الثالث*، الجزء 36، رقم 2 ص. 357-376

فيليبس، كريستوفر ومورتن فالبجورن (2018)،" 'ما هو في الاسم؟' دور الهويات (المختلفة) في الحروب بالوكالة في سوريا"، في *الحروب الصغيرة والعصيان*، الجزء 29، رقم 3، ص.414-433

مشروع POMEPS في العلوم السياسية الشرق أوسطية (2015)، " نظرية العلاقات الدولية والشرق الأوسط المتغير"، في *دراسات POMEPS*، رقم 16 (17 سبتمبر)، https://pomeps.org/?p=7047

بوتي، لاسزلو (2018)،" السياسات الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، في *أوراق عمل MENARA*، رقم 9 (يوليو)، http://www.menaraproject.eu/?p=1237

كويرو، جوردي (2019)،" أثر الصين على النظام الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: اكتشاف التأثيرات الإقليمية لتحدي بكين للنظام الإقليمي"، متاح

كويرو، جوردي وآندريا ديسي (2019)، " عدم إمكانية توقع السياسة الأجنبية للولايات المتحدة والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط: التفاعل وجها لوجه مع موفر الأمن الخارجي المتقلب" في *الجريدة البريطانية للدراسات الشرق أوسطية*، 17 فبراير، DOI: https://doi.org/10.1080/13530194.2019.1580185 ,13530194.2019.1580185/10.1080

كويرو، جوردي وإدوارد سولر إي ليشة (2017)، " النظام الإقليمي والسلطات الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، في إيماكولادا سزمولكا، تحرير، *التغيير السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بعد الربيع العربي*، إدنبرة، مطبعة جامعة إدنبرة، ص. 257-280

ريوس- شميت، كريستيان (1997)، " البنية الدستورية للمجتمع الدولي وطبيعة المؤسسات الأساسية"، في *المنظمة الدولية*، الجزء 51، رقم 4 (الخريف)، ص. 555-589

روزسا، ايرزسيبت ان. (2013)، " النتائج الجغرافية الاستراتيجية للربيع العربي"، في *أوراق IEMED/ EuroMeSCo*، رقم 19 (يونيو)، http://ftp.euromesco.net/index.php?option=com_content&view=article&id=2013

روبين، لورانس بي. (2014)، *الإسلام في الميزان. التهديدات الفكرية في السياسات العربية*، ستانفورد، مطبعة ستانفورد

ريان، كورتيس (2009)، *التحالفات العربية الداخلية. أمن النظام والسياسة الأجنبية الأردني*، جينزوفيل، مطبعة جامعة فلوريدا

ريان، كورتيس ار. (2015)، " أمن النظام وتبديل التحالفات في الشرق الأوسط" في POMEPS، " نظرية العلاقات الدولية والشرق الأوسط المتغير"، في *دراسات POMEPS*، رقم 16 (17 سبتمبر)، ص. 42-46، https://pomeps.org/?p=7047

سالاماندرا، كريستا (2004)، *دمشق القديمة الجديدة. الأصالة والتمييز في سوريا الحضرية*، بلومينجتون، مطبعة جامعة إنديانا

سالاماندرا، كريستا (2013)، " الطائفية في سوريا: انعكاسات أنثروبولوجية"، في *نقد الشرق الأوسط*، الجزء 22، رقم 3، ص. 303-306

سالم، بول (2014)، " الشرق الأوسط عام 2015 وما بعدها: الإتجاهات والمحركات"، في *تركيز السياسة MEI*، رقم 2014-5 (نوفمبر)، https://www.mei.edu/publications/middle-east-2015-and-beyond-trends-and-drivers

صالوخ، باسل اف (2013)، " الانتفاضات العربية والجغرافية السياسية للشرق الأوسط"، في *المشاهد الدولي*، الجزء 48 رقم 2 (يونيو)، ص. 32-46، http://www.iai.it/en/node/867

صالوخ، باسل اف (2017)،" السياقات المتداخلة والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط: عودة الدولة العربية الضعيفة"، في *العلوم السياسية والسياسات*، الجزء 50، رقم 3 (يوليو)، ص. 660-663 https://doi.org/10.1017/S1049096517000348

صالوخ، باسل اف وريكس براينين (2004)، " التفكر في النفاذية: بعض الاستكشافات التمهيدية"، في باسل اف. صالوخ وريكس براينين، تحرير، *نفاذية متواصلة؟ الإقليمية والمحلية والعالمية في الشرق الأوسط*، فارنهام/ بورلينجتون، أشغجات، ص.1-14

صايغ، يزيد (1991)،" أزمة الخليج: لماذا فشل النظام الإقليمي العربي"، في *الشئون الدولية*، الجزء 67، رقم 3 (يوليو)، ص. 487-507

شديد، أنتوني (2011)، " تركيا تتوقع التحالف مع مصر كأوتاد إقليمية" في *نيويورك تايمز*، 18 سبتمبر، https://nyti.ms/2V7ONyw

شاهين، كريم وباتريك وينتر (2018)،" تركيا تخطط كي تصبح سوريا ' منطقة آمنة' حيث استؤنف القصف المدفعي على المناطق الكردية"، في *ذا جارديان*، 22 يناير، https://gu.com/p/8x96g

سولر إي ليشة، إدوارد (2017)،" التحالفات السائلة في الشرق الأوسط"، في الملاحظات الدولية مركز برشلونة للشئون الخارجية CIDOB، رقم 169 (مارس)، https://www.cidob.org/en/publications/publication_series/notes_internacionals/n1_169

سولر إي ليشة، إدوارد (2018)، " خصومات الخليج تصل شمال أفريقيا"، في كتاب العام المتوسطي IEMed 2018، ص. 53-57 https://www.iemed.org/observatori/arees/-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2018/Gulf_Rivalries_Eduard_Soler_Medyearbook2018.pdf

سولينجين، إيتيل (2007)، " السلام الآسيوي في مقابل المشرق الجميل: أسس الحرب والسلام في شرق آسيا والشرق الأوسط"، في *نشرة العلوم السياسية الأمريكية*، الجزء 101، رقم 4، ص. 757-780

سولينجين، ايتل (2015)، " تجاوز الانقسام/ الانقسامات التأديبية"، في " نظرية العلاقات الدولية والشرق الأوسط المتغير"، في *دراسات POMEPS*، رقم 16 (17 سبتمبر)، ص. 52-61، https://pomeps.org/?p=7047

ستيفين، ماثيو دي.(2002)، " صعود السلطات الإقليمية والمؤسسات الدولية: التوجهات السياسية الأجنبية للهند والبرازيل وجنوب أفريقيا"، في *المجتمع الدولي*، الجزء 26 رقم 3 (يوليو)، ص. 289-309

تسلر، مارك (2009)، *تاريخ الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني*، الطبعة الثانية، بلومينجتون/ إنديانابوليس، مطبعة جامعة إنديانا

تيتي، أندريا (2007)،" عبور الفجوة: اي ار، الجدال في مجال دراسات المنطقة لدراسات الشرق الأوسط والسياسات التأديبية "، في *الجريدة الأوروبية للعلاقات الدولية*، الجزء 13 رقم 1، ص.117-145

أولريشن، كريستيان كواتس (2018)، " الانقلاب الإقصائي في سياسات مجلس التعاون الخليجي"، في *تحليل سياسة ACW*، 21 أغسطس،
http://arabcenterdc.org/?p=8555

فالبجورن، مورتن (2003)،" مقابلة الاثنين: عبور الفجوة بين العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط"، في *التعاون والصراع*، الجزء 38 رقم 2، ص. 163-173

فالبجورن، مورتن (2017)، " استرجاع ' بقية الإسلاميين' في: المد الإسلامي السني والشيعي في شرق أوسط جديد له طابع طائفي"، في POMEPS، " تحليل جديد للسياسة الشيعية"، في دراسات POMEPS، رقم 28 (ديسمبر)، ص. 52-57،
https://pomeps.org/?p=9723

فالبجورن، مورتن (2018)،" دراسة الطائفية أثناء الحرث في البحر والبحث عن طرق ثالثة"، في مدونة مركز الشرق الأوسط LSE،17 سبتمبر، https://wp.me/p3Khxv-1Mw

فالبجورن، مورتن وآندريه بانك (2012)، " الحرب العربية الباردة الجديدة: إعادة اكتشاف المقاييس العربية للسياسات الإقليمية في الشرق الأوسط" في *نشرة الدراسات الدولية*، الجزء 38، رقم 1 (يناير)، ص. 3-24

ويفر، اوليه (1995)، " إضفاء الطابع الأمني ونزع الطابع الأمني"، في روني دي. ليبشوتز، تحرير، في *الأمن*، نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، ص. 46-86

والت، ستيفين ام. (1987)، *أصل التحالفات*، ايثاكا، مطبعة جامعة كورنيل

وودوارد، بوب (2018)، الخوف. *ترامب في البيت الأبيض*، سيمون وتشوستر

ياب، مالكولم اي. (1991)، *الشرق الأدنى منذ الحرب العالمية الأولى*. التاريخ إلى 1995. لندن/ نيويورك، لونجمان

Middle East and North Africa Regional Architecture: Mapping geopolitical shifts, regional order and domestic transformations (MENARA) is a research project that aims to shed light on domestic dynamics and bottom-up perspectives in the Middle East and North Africa amid increasingly volatile and uncertain times.

MENARA maps the driving variables and forces behind these dynamics and poses a single all-encompassing research question: Will the geopolitical future of the region be marked by either centrifugal or centripetal dynamics or a combination of both? In answering this question, the project is articulated around three levels of analysis (domestic, regional and global) and outlines future scenarios for 2025 and 2050. Its final objective is to provide EU Member States policy makers with valuable insights.

MENARA is carried out by a consortium of leading research institutions in the field of international relations, identity and religion politics, history, political sociology, demography, energy, economy, military and environmental studies.

This project has received funding from the European Union's Horizon 2020 Research and Innovation programme under grant agreement No 693244. This project has been funded with support from the European Commission. This publication reflects the views only of the author, and the Commission cannot be held responsible for any use which may be made of the information contained therein.